أوراق البدائل

العدد الخامس (يناير 2018)

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

العنوان: شقة 4 ـ الطابق الرابع ـ 5 شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

www.afaegypt.org

+202-37629937

info@afaegypt.org

arab.forum.for.alternatives

@AFAlternatives

رقم الإيداع بدار الكتب 2018/7291

أوراق البدائل

المحرر العام/ محمد العجاتي

هذا العدد

متابعات

- اليمن المنسي: دور المجتمع الدولي في الحالة اليمنية 1

ياسمين أيمن

قضايا

- إتاحة المعلومات والأمن القومي 13

ملف العدد "حق المواطنة بين السياسة والعنف"

- تحديات المواطنة وأثرها على الأقليات في المنطقة العربية 18

محمد العجاتي

- استهداف المسيحيين في سيناء...
- استهداف على الهوية أم جزء من استراتيجية أكبر 25

مينا سمير

- نمط آخر للشباب "الأقباط" في الثورة المصرية: التسييس ومسارات الانخراط في اتحاد شباب ماسبيرو.. قراءة في دراسة لكارولين بربري 31

كتاب العدد

- إدارة التنوع في أحزاب طيف اليسار في أوروبا (تحليل مبني على كتاب "من الثورة إلى التحالف.. الأحزاب اليسارية في أوروبا) 41

مقال

- عملية السلام الكولومبية ودور المجتمع المدني (باللغة الإنجليزية) 1

آدريانا رويز ريستريبو

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):
مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت 30743).

مراجعة وإخراج فني/ أيمن عبد المعطي

نشرة غير دورية لتجميع بعض الدراسات المنشورة بمنتدى البدائل العربي للدراسات خلال الفترة ما بين الإصدارين والدراسات نتاج سيمنارات داخلية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى أو أي مؤسسة شريكة

اليمن المنسي:

دور المجتمع الدولي في الحالة اليمنية

ياسمين أيمن

كثيرا ما تدور التساؤلات في أذهاننا حول نتائج ما يمر به وطننا العربي الآن من حراك اجتماعي وسياسي وما سببه من تطورات على نواحي عدة أثرت على للعديد من المواطنين، هل كانت الثورات العربية سببا رئيسيا في تلك المشكلات أم أنها لعبت دورا مساعدا في كشف الغطاء عما كان مطمورا في نسيج المجتمعات العربية من سنين؟، وحينما نأتي على ذكر اليمن وهي أحد الدول العربية التي مرت بتجربة الثورات العربية، نجد أن الوضع متشابك ومتأزم خاصة مع وجود التباسات عدة حول دور المجتمع الدولي في اليمن، لذا تسعى تلك الورقة لتفسير موقف المجتمع الدولي داخل اليمن، والسياق الذي من خلاله تتشكل اتجاهات الدول المختلفة وأيضا مواقف المنظمات الدولية، وعلى آثره نتائج تلك السياسات على مختلف الأوضاع بدءا من الإنسانية والتي كانت سببا رئيسيا لكتابة تلك الورقة مرورا بالاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل اليمن.

ففي نوفمبر 2011 سلم الرئيس السابق علي عبد الله صالح مقاليد الحكم لنائبه عبد ربه منصور هادي، وعلى الرغم من محاولات هادي لرأب الصدع الذي حدث في البلاد جراء الانتفاضات التي بدأت في 2011، إلا أن زمام الأمور قد أفلت من يده نتيجة لتشابك مجموعة من العناصر ساهمت في اضطراب الأوضاع مثل: استغلال الجماعات الحوثية المسلحة التي تنتمي للطائفة الشيعية الزيدية الوضع الهش للدولة ومحاولتهم للسيطرة على مناطق مختلفة بها، وهجمات تنظيم القاعدة وارتفاع معدلات البطالة، هذا إلى جانب استمرار موالاة عدد كبير من قيادات الجيش للرئيس السابق علي عبد الله صالح،[1] كل ذلك دفع المملكة العربية السعودية بالتحالف مع ثمان دول أخرى إلى شن حملات جوية على البلاد لتحجيم دور

الحوثيين الشيعة؛ خاصة بعد هروب هادي في مارس 2015 نتيجة ملاحقته من الجماعات الحوثية والمتحالفين معهم من القوى السياسية المختلفة الانتماءات.[2] والآن في 2017 أي بعد مرور قرابة السبع أعوام على بداية الثورة اليمنية، وعامين على الحرب التي ساهمت بها دول الخليج وقادتها المملكة العربية السعودية بدأت النتائج تلوح في الأفق، حيث يعيش أكثر من 19 مليون شخص على المساعدات الإنسانية، وأعلنت وزارة الصحة اليمنية في 5 مايو 2017 عن حالة الطوارئ فيما سجلت المستشفيات اليمنية نحو 300 ألف حالة إصابة بالكوليرا، وأكثر من 1600 حالة وفاة، كما تراجعت نسبة المستشفيات إلى 45% نتيجة لتدمير البنية التحتية،[3] وفي غمار الأحداث واضطراب الأوضاع اليمنية وخاصة الوضع الإنساني، كان موقف المجتمع الدولي مثيرا للدهشة، مما دفعنا لرصد ردود الأفعال الدولية وتحليلها وتفسير طبيعة تحركاتها وماهيتها، ويمكننا توضيح الأسئلة البحثية التي تسعى الورقة للإجابة عنها في الآتي:

ما هو دور المجتمع الدولي في الحالة اليمنية وكيف تم التعامل مع تطوراتها وتداعياتها المجتمعية، وما هو أثر ذلك على إمكانيات حل الإشكاليات الراهنة وعلى الأوضاع المجتمعية في اليمن في المستقبل القريب؟

وسيتم تناول الموضوع في عدة نقاط وهي:

1- جذور وأسباب الحرب في اليمن.
2- آثار الصراعات في اليمن.
3- دور المجتمع الدولي.
4- خاتمة.

أولا: جذور وأسباب الحرب في اليمن:

لم تكن مشاكل اليمن الحالية وليدة اللحظة، ولكنها تطورت وتبلورت على عدة فترات، ويمكننا عرض مراحل تطور الأوضاع على فترتين، الأولى تبدأ من 1990 حتى عام 2014، والثانية منذ عام 2015 حتى 2017، ويمكن تفصيلهم كالآتي.

1- تطور الوضع اليمني حتى عام 2014:

منذ توحيد اليمن بشقيه الشمالي والجنوبي عام 1990؛ لم تشهد اليمن ما يعرف بالاستقرار السياسي، فقد اندلعت الحرب الأهلية عام 1994 بين الرئيس علي عبد الله صالح والقيادات الجنوبية بسبب رغبتهم في الانفصال، واستخدم صالح في الحرب كل الوسائل والأسلحة إلى أن تمكن من إخضاع التمردات الجنوبية والحفاظ على الوحدة، ولكن تلك الوحدة لم تقم على أسس عادلة وقوية، حيث ظلت الفوارق بين الشمال والجنوب واضحة، ولم تحقق السلطة أي مظاهر للتنمية، فخرجت الاحتجاجات عن بكرة أبيها في 2011،[4] وبدأت تلك الاحتجاجات بدعوة من الشباب على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي دون وجود معارضة منظمة ولم يطل الزمن حتى انضمت إليهم أحزاب اللقاء المشترك، وعلى الرغم من وجود أكثر من 72 مجموعة شبابية في ميدان الثورة إلا أنها لم تستطع أن تحدث تأثيرا يذكر على مسار الأحداث السياسية والمفاوضات الداخلية، ويعود ذلك لغياب التنظيم بينهم وغياب الخبرة في المجال السياسي والديمقراطي.[5]

ولكن بعد عشرة أشهر من الضغوط والاحتجاجات التي بدأت في فبراير 2011 والتي لم يستطع الرئيس السابق على عبد الله صالح أن يكبح جماحها، وتحديدا بعد أن نجا من محاولة لاغتياله؛ تأزمت الأوضاع إلى أن تم توقيع مبادرة الخليج في 23 نوفمبر 2011 والتي نصت على أن يقوم الرئيس بالتنحي وبنقل سلطاته لنائبه على أن يظل على عبد الله صالح رئيسا فخريا، وينال حصانة قانونية وقضائية هو وعدد من أركان نظامه، لكن المعارضة اليمنية رفضت تلك المبادرة، واستمرت الاحتجاجات.[6] ولعل من الأمور التي تضمنتها خارطة الطريق الناتجة عن تشاورات الإصلاح الوطني لدفع الوضع اليمني للتحسن هي: إجراء انتخابات جديدة في عام 2014، إصلاح دستوري بجانب إعادة هيكلة للجيش اليمني، والسماح بدور تشاركي أكبر لمنظمات المجتمع

المدني والأحزاب السياسية والمرأة داخل اليمن، لكن ظلت المخاوف قابعة في نفوس اليمنيين من استمرار هيمنة النخبة على الموارد الاقتصادية للدولة مع زيادة الخوف من نضوب الموارد البترولية للدولة.[7] إذن الحراك السياسي اليمني شهد تطورات ملحوظة في بداياته ولكن تشرذم أطراف الحوار واختلاف المصالح بين الجماعات المتنازعة المتباينة سواء الموالية للحوثيين أو للحكومة أو غيرهم ساهمت في تعقد الأمور.

2- المرحلة الثانية لتطور الأوضاع اليمنية حتى عام 2017:

في مارس من عام 2015 وبقيادة سعودية صدر بيان التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن معلنا عن البدء في عاصفة الحزم، والذي أكد البيان على أنها جاءت بناء على طلب من الحكومة الشرعية بعدما استنفذت كل التوسطات الإقليمية والدولية للوصول لحل سلمي مع الحوثيين المسيطرين على نواحي عدة في البلاد،[8] فبعد حدوث مفاوضات خليجية بشأن الوضع في اليمن، أرادت دول الخليج العربي تهيئة الأوضاع داخل اليمن بما يتناسب مع مصلحة المملكة العربية السعودية، راغبة في بقاء المملكة العربية السعودية مهيمنة على الوضع بالداخل، حيث مثلت اليمن نقطة هامة لمكافحة الإرهاب العابر للقارات عن طريق سيطرتها على مضيق باب المندب الذي قد يمس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن دول الخليج أرادت الحفاظ على نظام اليمن الذي يهمين عليه مؤسسة سياسية-عسكرية يدعمها الغرب والسعودية، مع وجود صرعات مناطقية وقبلية قابلة للاحتواء، طالما سيضمن هذا بقاء الأرض والجو متاحا للنشاطات الاستخباراتية الأمريكية، فتظل قادرة على مواجهة تنظيم القاعدة والسيطرة على مضيق باب المندب المطل على سواحل البحر الأحمر.[9] وفي 21 إبريل 2015 تم الإعلان عن انتهاء عاصفة الحزم والبدء في عملية إعادة الأمل والتي تجمع بين الجانب السياسي والعمليات العسكرية بهدف إعادة الأمل للشعب اليمني وحماية المدنيين والتصدي للتمدد الحوثي ومجابهة الإرهاب مع تكثيف المساعدات الإنسانية لليمنيين المتضررين.[10] نلاحظ هنا أثناء عرض جذور المشكلة تدخل إقليمي واضح متمثل في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع دول الخليج، بجانب ظهور دولي كائن في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يدل على أن الصراع في اليمن الدائر حاليا لا يتوقف على الأطراف الداخلية فقط وبالتالي الحل لابد أن يتم بوساطة دولية.

وطالما ذكرنا دور الحوثيين أكثر من مرة فلابد من الاسترسال بالحديث عنهم بصورة أكبر كالتالي..

الحوثيون:

تختلف المصادر حول بداية ظهور الحوثيين، فعلى الرغم من أن الحوثيين كجماعة ظهرت بشكل واضح في عام 2004 نتيجة لحدوث أول مواجهة بينها وبين الحكومة اليمنية، إلا أن هناك مصادر أخرى تحدد حقبة الثمانينات لتفسر تبلور تلك الجماعة، حيث أنه في عام 1986 أنشأ صلاح أحمد فليتة اتحاد الشباب لتدريسهم قواعد الطائفة الزيدية وكان بدر الدين الحوثي هو أحد مدرسي الاتحاد، وعقب اتحاد اليمن عام 1990 والسماح بالتعددية الحزبية اتخذ الاتحاد شكلا سياسيا حيث تشكل حزب الحق ذو الطائفة الزيدية، وفي عام 1997 تحول إلى تنظيم الشباب المؤمن، وفي عام 2002 اتخذ شعار: "الله أكبر.. الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. اللعنة على اليهود.. النصر للإسلام"، وتشير بعض المصادر إلى أن الحركة شيعية اثنى عشرية ولكن تنفي الحركة ذلك وتؤكد أنها زيدية ولكن تلتقي في بعض النقاط مع مذهب الاثني عشر.[11]

أما عن مطالب الحركة فهي تتلخص في التالي:
الاعتراف بالمذهب الزيدي كمذهب رئيسي في الدولة إلى جانب المذهب الشافعي، والسماح لهم بإنشاء حزب سياسي مدني وجامعة شريعة لتدريس المذهب الزيدي، وتفعيل دور مثقفي الطائفة الزيدية، ولكن الحكومة رفضت ذلك على اعتبار أنهم يسعون لعودة الإمامة الزيدية في الدولة، ولإقحام أمور الدين في السياسة، وبدأت

المواجهات بينهم وبين الحكومة عام 2004، واستمرت المواجهات العنيفة والخلافات حتى قيام الثورة عام 2011 واشتراكهم فيها، وتثار الشكوك والاتهامات حول تعاونهم مع حزب الله اللبناني وإيران لدعم المذهب الشيعي في المنطقة وهو الأمر الذي تستمر الجماعة بنفيه على الدوام.[12] وبما أن السياسة تقوم على مبدأ إدارة المصالح فليس هناك عدو ولا صديق دائم؛ تحالف الحوثيون مع نظام الرئيس على عبد الله صالح منذ عام 2014 لمواجهة نظام عبد ربه منصور هادي المدعوم من قوات التحالف العربي، واستولوا على الحديدة وصنعاء وعدد من المحافظات الأخرى، إلا أنه في سبتمبر 2017 استطاعت قوات التحالف العربي تحقيق نجاحات متنوعة لتحجيم سيطرة الحوثيين، وشبت النزاعات بين الحوثيين وعلي عبد الله صالح وقامت بمحاصرته في صنعاء، وعملت على استمالة قواته وإقحام شخصيات حوثية بقيادات الجيش لإحكام سيطرتهم على الدولة، علاوة على تشككهم في نوايا علي عبد الله صالح إزاء التحالف معهم واتجاهه لإنهاء ذلك التحالف لاستعادة حكمه، فعملت قوات صالح على تكثيف وجودها في صنعاء بينما عمل الحوثيون على نشر قواتهم المسلحة في جنوب العاصمة.[13] نأتي هنا مرة أخرى للتأكيد على وجود دور خارجي متمثل في إيران وفي إشارة مصادر متعددة لدعمها للحوثيين وتوغلهم في البلاد، وبالتالي قد تكون أحد أسباب تدخل السعودية في اليمن هو الخوف من التمدد الشيعي في المنطقة العربية.

في 4 ديسمبر 2017 أعلنت وزارة الداخلية التابعة للحوثيين عن مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح مع قيادات من حزب المؤتمر الشعبي بعد أيام من الصراعات والمعارك التي نشبت بين جماعته وجماعة الحوثيين نتيجة لإعلانه عن استعداده لفتح صفحة جديدة مع التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية، وذلك بعد فترة زمنية تقدر بعامين من تحالفه مع "أنصار الله"، وبعدها أعلن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي عن قيامه بعمليات عسكرية بدعم من قوات التحالف التي تقودها السعودية لاستعادة السيطرة على العاصمة صنعاء، إثر تمركز الحوثيين بها،[14] وفي خطاب تليفزيوني هنأ عبد الملك الحوثي زعيم الحوثيين الشعب اليمني بمناسبة سقوط الطاغية علي عبد الله صالح، وأعلن عن عدم نية الحوثيين عن الانتقام من حزب صالح، وندد بما تفعله قوات التحالف العربي، كما توعد بضرب صواريخ تطول كلا من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.[15] ولعل مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح هو أحد المفاجآت التي تلقاها المجتمع الدولي، لم يكن ذلك مستغربا في ظل التقلبات التي أصابت العلاقات القائمة بين الرئيس السابق وجماعات الحوثيين، ولكن صورة قتله والتمثيل بجثته يرجعنا بالذاكرة لما حدث في ليبيا عندما تم قتل معمر القذافي ومثل بجثته هو الآخر، وهو خير برهان على الصورة الدموية التي بات يمر بها الوطن العربي.

ثانيا: آثار الصراعات في اليمن:

لم تقف الأزمة اليمنية عند الخلافات بين الأطراف الفاعلة، فلقد خلفت آثارا لن يتم محوها بين ليلة وضحاها، فباتت اليمن في حاجة إلى إعادة تأهيل وتنظيم لاحتواء الآثار الناجمة عن الأزمة، ويمكن تفصيل تلك الآثار كالتالي:

1- الآثار الإنسانية:

كانت اليمن واحدة من أفقر الدول داخل الشرق الأوسط، ولكن عقب الحرب اليمنية تفاقمت المآسي الإنسانية في اليمن وتعثر كثير من السكان اليمنيين في الحصول على احتياجاتهم الأساسية من طعام ومياه نظيفة صالحة للشرب، وتشير المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة أن الأحوال الإنسانية لن تتحسن طالما لم يحدث حوار وطني حقيقي ولم يتم وقف العمليات القتالية، حيث ساهمت الحرب اليمنية في تهجير نحو مليوني مواطن يمني من منزله، كما أن نحو 24 مليون نسمة مهددين بالمجاعة داخل اليمن،[16]وجاء في بيان لمنظمة اليونيسف أنه منذ تصاعد حدة الصراع في 2015 وحتى يناير 2017؛ تم

قتل قرابة 1400 طفل وإصابة نحو 2140، كما أن هناك أكثر من 2000 مدرسة أصبحت غير صالحة للاستخدام نتيجة لتعرضها للدمار أو لأن الأسر النازحة تستخدمها كمأوى لها أو أنها يتم استغلالها في أغراض عسكرية.[17] ووفقا لإحصائيات برنامج الغذاء العالمي فقرابة 7.3 مليون يمني في حاجة إلى المساعدات الغذائية العاجلة والفورية، ووفقا لمنظمة الصحة العالمية فنحو 14.8 مليون نسمة من أصل 27.4 مليون يمني لا يستطيعون الوصول لخدمات الرعاية الصحية، علاوة على أن نحو 462 ألف طفل يعانون من سوء تغذية حاد وفقا لمنظمة اليونسف.[18]

2- الآثار الاجتماعية:

أصيب المجتمع اليمني بحالة من التفسخ والانهيار جراء ما شهدته البلاد من أحداث عنف ودمار طالت الكثيرين، حيث وجود حكومة سيئة وعدم استقرار وغياب قانوني وانتشار للفقر، فمنذ مارس 2015 تم تهجير نحو 3.3 مليون مواطن يمني من منزله، وبلغ عدد المشردين نحو 2 مليون مواطن في يناير 2017، ووصل عدد اللاجئين اليمنيين الآن نحو 2 مليون لاجئ وهم في حاجة لمساعدات إنسانية طبقا لتقديرات الحكومة،[19] أما عند الحديث عن النواحي التعليمية فلقد سببت تلك الأزمات حدوث خلل في المنظومة التعليمية اليمنية؛ فعلى سبيل المثال سجلت وزارة التربية والتعليم حالات غش في الامتحانات تصل لحد استخدام السلاح، والتعدي على اللجان والمراقبين وتربص الأهالي بالمعلمين لإنجاح أبنائهم، علاوة على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للغش وتسريب الامتحانات، وتشكو الوزارة من تخاذل الجهات الأمنية والمجتمعية في الحد من تلك الظاهرة، وتستغل بعض الجماعات والقبائل الغياب الأمني وتحاول لتسهيل لأبنائها لضمان نجاحهم في العملية التعليمية وإلحاقهم بالمنح والجامعات الكبرى باليمن، وعلى الجانب الآخر يرى المجتمع بأن وزارة التربية والتعليم هي المسئول الأول عن تلك النتائج نتيجة غياب القدوة والتنظيم والسيطرة على مجريات الأمور، ولعدم تطبيقها لمعايير العدل والمساواة بين جميع الطلاب.[20]وفي السنتين الأخيرتين بلغ عدد الجرائم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين كصنعاء وعمران والبيضاء والحديدة وإب نحو 32 ألف جريمة تتنوع ما بين السطو المسلح والنهب والسرقة والاعتداء، علاوة على فرض إتاوات على المسافرين وارتفاع نسبة تجارة المخدرات، حيث ارتفعت نسبة الجريمة بمعدل 60%.[21]

3- الآثار الاقتصادية:

عانى الاقتصاد اليمني من تردي الأوضاع بعد ثورة 2011، حيث انخفضت معدلات الاستثمار وتسربت رؤوس الأموال للخارج وتدهور النشاط الصناعي والتجاري، كما سيطرت فواعل معينة على القطاع النفطي، فحدثت خسائر في الموازنة العامة تقدر بنحو 7 مليار دولار، وتراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي بنحو 12.8%

بعد انقلاب الحوثيين على السلطة الحاكمة في نهاية عام 2014 نتيجة لتوقف المساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية، وارتفع معدل التضخم ليصل إلى 9% عام 2014، وبسبب التهرب الضريبي خسر الاقتصاد اليمني نحو 4.7 مليار دولار سنويا.[22]

وعلى جانب آخر؛ واجهت الحكومة معضلة ناتجة عن تردي الأوضاع الاقتصادية حيث يعتمد قرابة ربع السكان اليمنيين على رواتب القطاع العام الذي ظل البنك المركزي قادر على سدادها تحت قيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ولكن بعد انقطاع المفاوضات السياسية للسلام مع الحوثيين وحدوث انكماش في الناتج المحلي حدث عجز في قدرة الحكومة على السداد؛ فأعلن الرئيس هادي أن المملكة العربية السعودية ستقوم ببث 2 مليار دولار كوديعة في البنك المركزي في عدن لسد حاجات الموظفين،[23]وهو ما يظهر دور السعودية في دعم النظام ومحاولة المحافظة على بقائه وهيمنته داخل اليمن.

4- الآثار السياسية:

تمثل المكسب السياسي بعد الثورة اليمنية في ظهور التكتلات الشبابية التي أصبحت ذات دور حتى لو كان محدود على الساحة السياسية، ولكن حينما نأتي على ذكر مظاهر الحياة السياسية في اليمن فيمكن ذكر أن القانون والدستور ما زالا يستغلان لتنفيذ مصالح الطبقة الحاكمة في اليمن، كما أن الطابع العشائري يغلب على الحياة السياسية وليس الطابع المؤسسي وبالتالي فإحداث أي تغيير سياسي يواجه عراقيل من عدة جوانب، ففي بداية التظاهرات الشبابية قامت الحكومة اليمنية ببعض التنازلات، ولكن مع استمرار الاحتجاجات تحول الوضع إلى قمع للمتظاهرين مستخدمين كافة الأساليب السياسية والأمنية.[24]

ولقد تغيرت الخارطة السياسية بالداخل اليمني نتيجة لحدوث انشقاقات بالجيش والقبائل اليمنية وتغير موازين القوى السياسية التي ضمت أحزاب وجماعات مسلحة تتمثل في: حركة تنظيم القاعدة والحوثيين، وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يعتبر الحزب الحاكم إلى الآن داخل اليمن، وتحالف اللقاء المشترك الذي يضم 6 أحزاب منهم أحزاب ذات إيدلوجية اشتراكية وأخرى تابعة لفكر الإخوان المسلمين إلا أنه ما زال بينهم قدر من التحالف.[25] كما زاد النفوذ الإيراني بعد عام 2011 داخل اليمن، حيث عملت إيران على تقديم الدعم للسياسيين والإعلاميين وشباب الثورة المعارضين، وظهر الحوثيون كفصيل معارض بعد توقيع المبادرة الخليجية في فبراير 2012، بسبب رفضه للمبادرة التي تجاهلت وجوده، علاوة على رفضه للاتفاق السياسي الذي تم بين حزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) وأحزاب اللقاء المشترك (أحزاب المعارضة)، ولكن على الرغم من ذلك فقد شارك في مؤتمر الحوار الوطني والذي يعتبر أحد مراحل العملية الانتقالية التي أقرتها المبادرة، وبعد انقضاء الحوار الوطني في يناير 2014، ونتيجة لضعف الخدمات وسوء أداء الرئيس والحكومة والاحتقان الشعبي؛ زاد التواجد الحوثي وتأثيره على الأراضي اليمنية، وانتابت البلاد حالة من الجمود السياسي، وتطورت الأوضاع في يوليو 2014 بعد إسقاط الحوثيين لمحافظة عمران المجاورة لصنعاء العاصمة، ثم ازدادت تأزما بعد محاصرتهم واعتصامهم داخل صنعاء، فبدأت المفاوضات بين الحكومة والمعارضة بوساطة عمانية، وبعد توقيع الحوثيين لاتفاقية السلم والشراكة سقطت صنعاء في أيديهم دون أدنى مقاومة من الجيش، ومع ذلك لم يلتزموا بما نصت عليه الاتفاقية من حيث الانسحاب من المدن بعد تشكيل حكومة شراكة وطنية وعملوا على التوسع في مدن الجنوب، فسقطت الاتفاقية في يناير 2015 نتيجة لمحاصرتهم للقصر الرئاسي.[26] ولعل مقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح هو إيذانا بالبدء في صراعات سياسية جديدة ومقدمة لضعف القدرة على تهدئة الأوضاع الداخلية، فالمواطنون كانوا في ترقب لحدوث حرب شوارع واضطرابات سواء على المستوى السياسي الداخلي أو الإقليمي،[27] إذن بناء على ما تم استعراضه من آثار ناتجة عن الحرب اليمنية، فالدور الخارجي والمجتمع الدولي والإقليمي ساهم في وصول الأمور إلى ما هي

عليه في السنوات الأخيرة، حتى وإن ساهمت البنية التحتية الضعيفة وضعف مؤسسات الحكم والمجتمع المدني في نشوب الحرب، ولكن الجانب الإنساني ومراعاة حقوق المدنيين في المجتمع اليمني هو أمر مسكوت عنه لدرجة كبيرة.

ثالثا: دور المجتمع الدولي في اليمن:

يشير مفهوم المجتمع الدولي إلى مجموعة الدول التي تقرر العمل معا في إطار تشاركي، أو بمعنى آخر فهي الدول ذات السيادة والاعتراف الدولي التي تشارك في صنع القرار العالمي، وقد يساهم المجتمع الدولي في حدوث نتائج إيجابية أو سلبية على الدول المختلفة،[28] وفي حالة اليمن يمكننا أن نشير إلى ثلاث دول ساهمت بشكل رئيسي في تطور الوضع الداخلي باليمن وهي: السعودية–الولايات المتحدة الأمريكية–إيران، بالإضافة إلى الدول يوجد المنظمات الدولية التي لعبت دورا هاما في الأحداث، وسنأتي على ذكر كلا منها على حدة.

1- الدول المؤثرة:

ساهمت الدول بأشكال عدة داخل اليمن مثل: التدخل المباشر، وتجارة السلاح، الدعم المادي والمعنوي.

i.التدخل المباشر:

فقد شنت المملكة العربية السعودية الحملة الحربية على اليمن من أجل إعادة تثبيت قواعد حكم عبد ربه منصور هادي، وعلى الرغم من أن ذلك هو الهدف الظاهري لكن السيطرة على اليمن الجار الجنوبي للمملكة هو الهدف الفعلي، فعلى مدار عقود ومنذ الحرب الأهلية التي اندلعت في اليمن بين الشمال والجنوب والسعودية تحرص على دعم الجزء الجنوبي على الشمالي على الرغم من تركيبه الزيدي الشيعي، كما عارضت الانتخابات الديمقراطية باليمن وعارضت الوحدة بين شقي اليمن الشمالي والجنوبي،[29] ولقد حظيت السعودية بدعم لوجيستي ومخابراتي من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أناء قيادتها لعمليات عاصفة الحزم وعملية إعادة الأمل، كما شنت السعودية هجمات جوية على الحوثيين وأغلقت المجال الجوي فعرقلت تقديم المساعدات داخل اليمن، وساهمت في حدوث تضخم حيث ارتفعت أسعار الغذاء والوقود بشكل كبير مما تسبب في تأزم الأوضاع الداخلية.[30]

ويمكن ذكر الولايات المتحدة ذات السياسات المتناقضة؛ فعلى الرغم من استمراراها في تقديم الدعم لبعثة سلام الأمم المتحدة والتي ترمي إلى الإصلاح بين الفصائل المتنازعة باليمن، إلا أنها قامت بشن هجمات جوية في إطار حملات مكافحة الإرهاب ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فتسببت في قتل ما يقرب من 400 فرد مدني حتى يناير 2017، غير عابئة بالسياسات الاستراتيجية التي قد تحد من الإرهاب والعنف دون التدخل العسكري.[31]وفي 29 يناير 2017؛ قام ترامب بشن ضربات جوية أثارت الجدل حول النفاق الأمريكي؛ بسبب انتقاد الولايات المتحدة لنظام بشار الأسد في استهدافه للمدنيين في حين تحذو حذوه في اليمن، وفي الوقت ذاته صدر قرار بحظر دخول مسلمي اليمن إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي يدعم من موقف الجماعات الإرهابية لجذب مزيدا من المقاتلين ويدحض من السياسات الأمريكية ويشكك في نيتها في القضاء على الإرهاب بالمنطقة.[32] والتدخل المباشر في اليمن كان من أكبر العوامل المساهمة على تصعيب الأمور ووضع الجميع أمام معضلة، بداية من عدم مراعاته للمدنيين وصولا لعدم اهتمامه بسرعة البت في حل الصراعات المختلفة.

ii.تجارة السلاح:

بدون دعم السعودية من فاعلين آخرين لم تكن لتتمكن من الاستمرار في العمليات العسكرية داخل اليمن، ومن أهم تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم مما تعانيه اليمن من أحداث عنف وإرهاب وانتشار للأوبئة والمجاعات، لم تلفت اليمن انتباه المجتمع الدولي لدرجة تذكر، فحكومة الولايات المتحدة لم تعمل على وقف الدعم اللوجيستي والأسلحة التي يتم ضخها للفصائل المتنازعة، وتجاهلت رصد الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان، ولم

تحاول التوسط في تسوية سياسية بين الفصائل المتنازعة، حيث تمت صفقات أسلحة بين الولايات المتحدة والسعودية تقدر بنحو 115 مليار دولار منذ إدارة باراك أوباما عام 2009، وهي أكبر صفقات تمت خلال المراحل الرئاسية المختلفة، وساهمت بريطانيا أيضا عن طريق بيعها أسلحة للسعودية تقدر بنحو 3 مليار دولار منذ مارس 2015، وفي أكتوبر 2016 تم انتخاب السعودية لعضويتها في منظمة حقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات بدعم من 79% من الأعضاء وعلى الرغم من أن الاقتراع يكون سريا لكن الولايات المتحدة وبريطانيا لم يعترضا على انتخاب السعودية، ومع استمرار ضغوط منظمات حقوق الإنسان؛ تم تخفيض نسبة الأسلحة المقدمة من حكومة أوباما للسعودية في ديسمبر 2016، ويؤكد خبراء عدة على أن إيقاف مد السلاح من بريطانيا وأمريكا كفيل بإيقاف الحملة التي تقودها السعودية داخل اليمن.[33]

ونأتي على ذكر إيران التي لعبت دورا رئيسيا أيضا، ففي يناير 2013 تم ضبط سفينة محملة بالأسلحة متجهة من إيران إلى السواحل اليمنية ، كما اعترضت القوات الإسرائيلية في مارس 2014 سفينة إيرانية أخرى محملة بالأسلحة ومتجهة لليمن في عرض البحر الأحمر قبالة السواحل الإريترية، وتقوم إيران بتدريب بعض أفراد الحوثيين داخل معسكرات في إريتريا، كما تعتمد إيران في طريقة عملها على الشبكات الاستخباراتية؛ ففي يوليو 2012 تم ضبط شبكة تجسس إيرانية، وفي سبتمبر 2012 أعلنت الداخلية اليمنية عن ضبط 6 شبكات تجسس إيرانية، وتعمل إيران على دعم إعلاميين وسياسيين معارضين لإجهاض المبادرة الخليجية، ولقد نجحت إيران في تقوية مركز الحوثيين داخل اليمن وفرض قوات جديدة على أرض الواقع، وفي السيطرة على مناطق مخلفة بالداخل اليمني مثل عدن وتعز وإب.[34]

iii.الدعم المادي والفكري:

على جانب آخر لعب الإخوان المسلمين بالتعاون مع السعودية دورا في مسار الأحداث باليمن، ففي ظل الحملات المكثفة التي تقودها السعودية بالداخل اليمني باتت جميع الأطراف مهددة بالخطر ومن ضمنهم حزب الإصلاح اليمني الذي يمثل الإخوان المسلمين، لذا فتقديم فروض الولاء والطاعة للملكة العربية السعودية باتت أمرا ملحا عليه لاستكمال مسيرته وإلا سيتم القضاء عليه عن طريق وضعه في مصاف تنظيم القاعدة أو داعش وبالتالي تصنفيه على أنه جماعة إرهابية يجب استهدافها من العمليات الأمريكية والخليجية وخاصة في منطقتي وسط وجنوب اليمن، كما سيتم وضع أعضاء حكومة أحمد بن دغر التابعة للرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي للاختبار التام لقياس مدى ولائهم للسعودية، ولقد دعمت السعودية وقطر ماليا وسياسيا وعسكريا لمدة طويلة حزب الإصلاح باليمن، ويعتبر الدعم مبررا من جانب قطر بسبب تبنيها ودعمها لمنظومة الإخوان المسلمين حول العالم، بينما عندما نأتي على ذكر السعودية فالأمر كان مرتبطا بعدم وجود بديل لهم مما اضطرها لدعمهم طويلا، الأمر الذي يجعل العلاقات السعودية الإمارتية في مهب الريح وعرضة للتخبطات على الدوام، نتيجة للعداء الذي تضمره الإمارات تجاه فصيل الإخوان، والعلاقة بين السعودية وحزب الإصلاح في الوقت الحالي تميل إلى ترجيح الجوانب الدبلوماسية لإدراكهم أن أي تصادم بين الجانبين سيكلفهم الكثير.[35]

أما عن إيران فبعض الدراسات تميل لتحجيم العلاقة بين الحوثيين وإيران، بينما أخرى تتبنى العكس، ويعود أصحاب المذهب الأول إلى أن الحوثيين في اليمن ينتمون للطائفة الشيعة الزيدية بينما في إيران فالسائد هو الطائفة الإثنى عشرية الشيعية ويوجد اختلافات ما بين فكر الطائفتين،[36] بينما يرى أصحاب المذهب الثاني إلى أن إيران تسعى إلى تصدير فكرة الثورة الإيرانية باليمن، إلى جانب طمعها في موقع اليمن الجيوسياسي حيث مضيق باب المندب معبر التجارة العالمية، ولقد استغل حسين الحوثي أحد قادة الحوثيين فكرة تصدير الثورة الإيرانية والدعم المادي والعسكري الذي تقدمه وعقد صداقات مع النظام الإيراني، كما استغلت إيران التقارب

النظري بين الزيديين في اليمن والشيعة في إيران لتستميل الحوثيين، فإيران تسعى للتغلغل داخل المنطقة عن طريق إثارة الضغائن الطائفية، لذا تحرص الجمعيات الخيرية الشيعية على تقديم الدعم المادي والفكري للحوثيين والذي بدأ منذ عام 1994.[37] إذن تنوع طرق التدخل الخارجي في الشأن اليمني توضح أحد أسباب استمرار الحرب في اليمن بين مختلف الفصائل.

2- دور المنظمات الدولية:

يشير أحد المحللين السياسيين إلى أن أغلب المنظمات الدولية قد تشكلت هويتها السياسية عقب الحرب الباردة وبالتالي فهي تحاول توظيف تلك الهوية في علاقتها مع المجتمع الدولي، كما باتت الآن بمثابة لوبي يحاول الضغط على كافة الدول وفقا لأجنداته الخاصة ومصالحه التي يرغب في تمريرها، فالمنظمات الدولية التي تعمل حاليا في اليمن وفقا لآراء بعض الباحثين هي أداة في يد الدول الكبرى الفاعلة التي ترغب في لعب دور على الساحة الدولية،[38] وتعتبر المنظمات الغير حكومية من ضمن الجهات الفاعلة داخل المجتمعات، ففي تقرير لمركز ميدل إيست بريفينج بواشنطن؛ نشر أن الولايات المتحدة من خلال برنامج الشراكة الشرق أوسطية والتي تقوم فيها بدعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية تسعى للتماشي مع أهداف الأمن الداخلي الأمريكي وتعد اليمن من ضمن البلاد المستهدفة في التقرير.[39]

ويشير أحد العاملين بمنظمات الأمم المتحدة إلى أنه في عام 2016 فالمنظمات الدولية والمحلية لم تتلق سوى 39% فقط من حجم المساعدات التي تحتاجها خاصة مع وجود الأزمة السورية وتصاعد حدتها، وزيادة الاهتمام الدولي بها في مقابل إغفال الأزمة اليمنية.[40] وفي إبريل 2017 أعلن أنطونيو غوتريش الأمين العام للأمم المتحدة أن مؤتمر المانحين حول اليمن والذي عقد في جنيف استطاع أن يجمع نحو 1.1 مليار دولار من مختلف الدول المشاركة من أجل مساعدة المحتاجين والمنكوبين جراء الأزمة اليمنية، حيث أن أكثر من ثلثي سكان البلاد والبالغ تعدادهم حوالي 19 مليون نسمة في حاجة للمساعدات كما أن 7 مليون على حافة المجاعة،[41] وفي يناير 2016 أصدر الفريق المعني بالشأن اليمني داخل الأمم المتحدة تقريره عن حجم الانتهاكات التي مورست بحق المدنيين، حيث وضح التقرير أن جميع أطراف النزاع قد انتهكت القانون الدولي لحقوق الإنسان ووجهت ضربات للمدنيين، ولكن في يونيو من نفس العام سحب الأمين العام للأمم المتحدة أسم التحالف الدولي الذي

تقوده السعودية بعد تهديدات من جانب الأخيرة بسحب التمويلات والدعم الذي تقدمه لمنظمة الأمم المتحدة.[42]

وعلى الرغم من زيادة الحاجة للمساعدات الإنسانية والإغاثية التي تقدمها المنظمات الدولية داخل اليمن، إلا أنه قد زاد التضييق عليها مؤخرا وقابلت تعثرات في سبيل وصول المنح والمساعدات لليمن، وعلى سبيل المثال فقد منع الحوثيون بعض المنظمات الدولية من تقديم المنح والمساعدات في مديرتي الزهرة وعبس، كما حاولت الضغط على المنظمات للحصول على معلومات عن الموجودين بمخيمات اللاجئين خاصة الذين ينتمون لأحزاب معارضة لسياسات الحوثيين، وتعمل نقاط التفتيش على احتجاز موظفي المنظمات ثم الإفراج عنهم بعد عدة أيام من أجل التضييق عليهم وعلى أعمالهم، وحتى في المناطق الجنوبية والتي حررت من سيطرة الحوثيين؛ فما زال عمل المنظمات الإغاثية محدودا في ظل ما تعانيه من تضييقات من جانب داعش وتنظيم القاعدة الإسلامية.[43]

"**بموجب القانون الإنساني الدولي، يجوز لأطراف النزاع المسلح فرض حصار بحري لمنع وصول الأسلحة والعتاد إلى قوات العدو. كما يمكن تفتيش السلع مثل الأغذية والوقود والأدوية المتوجهة إلى المدنيين، ولكن لا يمكن تأخيرها بشكل مفرط. على قوة الحصار نشر قائمة بالمواد المحظورة، ولكن التحالف لم يفعل ذلك**".[44]

ووفقا لهيومن رايتس وواتش فقد قامت قوات التحالف بقيادة السعودية بعرقلة وصول العديد من الموارد وتعطيل السفن المحمل بالوقود وتغيير خط سيرها، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما ساهم في اشتداد المعاناة بالنسبة للمواطنين المدنيين، وعلى سبيل المثال فقد قامت قوات التحالف باحتجاز سفينة وقود لأكثر من خمسة أشهر في ميناء سعودي وطالبتها بتفريغ شحنتها على الأراضي السعودية دون أي تعويض، علاوة على ذلك فلقد رفضت مغادرة الفريق السفينة على الرغم من حاجاته للكشف الطبي.[45]

وقد يكون للمنظمات الدولية دورا سلبيا في اليمن ولكنها حاولت المساهمة في تغيير الأوضاع للأفضل؛ ففي 25 أغسطس 2017 أعلنت نافذة التصدي للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية والتي تعد ذراع البنك الدولي لمساعدة الدول الأشد فقرا على مستوى العالم عن منحة مالية عاجلة بقيمة 200 مليون دولار لدعم النظام العلاجي ونظام الصرف الصحي في البلاد، وهي تعد محاولة من جانبه لدحض وباء الكوليرا المتفشي في البلاد وللمساعدة في تدريب العاملين داخل الدولة على مواجهة مثل تلك الأزمات.[46] إذن مواقف المنظمات الدولية وردود أفعالها تبنى على توجهات دول أيضا، وكارثة بحجم ما مرت بها اليمن لم تكن كفيلة بالسماح لتلك المنظمات من ممارسة أنشطتها الإنسانية ومساعدة المواطنين.

خاتمة:

وأخيرا لو عقدنا المقارنة بين دور المجتمع الدولي في اليمن ودوره في سوريا سنجد فرق هائل، فعلى الرغم من الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الذي تشهده اليمن حاليا، إلا أن التحرك الدولي لإيقاف الحرب ليس كافيا، ولعل من الأسباب الكامنة وراء ذلك هو تورط المملكة العربية السعودية في الأحداث بالداخل اليمني، ولهذا تخشى الدول من المطالبة بعمل تحقيقات فورية لإيقاف الأزمة داخل اليمن، خشية من تهديد مصالحها المشتركة مع السعودية.[47] وفي ظل التطورات التي تمر بها اليمن، نلاحظ أن التركيز الإعلامي ينصب على أحداث أخرى أكثر أهمية بالنسبة له كإعصار هارفي الذي ضرب الولايات المتحدة، ويعود ذلك إلى اهتمام المشاهد الأمريكي بالمدينة في أمريكا أكثر منها في أي دولة حول العالم، فالمآسي ليست بالأمر المعتاد داخل الولايات المتحدة ولكنه بات أمر واقعي بالدول النامية مثل اليمن وسوريا على سبيل المثال،[48] وبناء على كل ما جاء في الورقة، فالمجتمع الدولي المتمثل في المنظمات والدول لعب دورا كبيرا في الأحداث الداخلية باليمن، والتي لا يمكن إجمالها في الأحداث الحالية فقط ولكنه كان له بعد تاريخي، ومصالح مشتركة ومحددة دفعته للتعاون مع

أطراف بعينها دون الأخرى، فالمصالح السياسية والاقتصادية والجيوسياسية كانت الدافع الرئيسي وراء المواقف الدولية المختلفة، ولعل المدنيين لم يكونوا مستهدفين في الأساس ولكن محال أن تقوم حرب لا يكون الضحايا الأوائل لها من المدنيين، وفي ظل انتشار وباء الكوليرا وصمت المجتمع الدولي على ما يحدث داخل اليمن، فالأمور لا تبشر خيرا على الإطلاق، فالأمر سيتجاوز فكرة انتشار الأمراض ليصاحبه العنف الذي يتولد من ضغط الأحداث، فمؤخرا انتشر فيديو لطفل لم يتجاوز الثلاث سنوات يحمل سكينا ويقوم بقطع رأس دميته بينما من ورائه شعار أحد الجماعات المسلحة والعلم الخاص بهم،[49] مما يوضح حجم الكارثة التي قد تلحق بالمنطقة وبالعالم إذا لم يتم الوصول لتسوية سلمية داخل اليمن. كما يمكننا أن نلاحظ حجم الضغوط الدولية من مختلف الجهات التي تمارسها الدول على المنظمات الدولية والإغاثية لفرض سياستها وسيطرتها، فالمصالح هي المتحدث الأول على الساحة الدولية، ولعل ما فعلته الأمم المتحدة من شطب اسم التحالف الذي تقوده السعودية من قائمة منتهكي حقوق الإنسان خير مثال على ذلك.

الهوامش:

1 – BBC عربي، "الأزمة في اليمن: من يحارب من؟"، 16 أكتوبر 2016، https://goo.gl/zVa2zX

2 – المرجع السابق.

3 – اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "اليمن: الحرب في زمن الكوليرا"، 29 مايو 2017، https://goo.gl/s7chLj

4 – علي إبراهيم، "اليمن.. جذور الأزمة"، الشرق الأوسط، 11 نوفمبر 2014، رقم العدد: 13132، https://goo.gl/wMGt5L

5 – نادية السقاف، "تسييس ثورة الشباب في اليمن"، صدى، 27 إبريل 2011، https://goo.gl/P9cMy6

6 – عرفات مدابش، "اليمن: 2011 عام الثورة والتغيير والحرب والسلم"، الشرق الأوسط، 31 ديسمبر 2011، العدد: 12086، https://goo.gl/9Dn2cN

7 – جيني هيل وآخرون، "الملخص التنفيذي والتوصيات: اليمن: الفساد وهروب رأس المال الأسباب العالمية للصراع"، تقرير صادر عن تشاتم هاوس، 2013، ص 2، https://goo.gl/SGfWoS

8 – العربية، "لماذا انطلقت عاصفة الحزم منذ سنتين في مثل هذا اليوم؟"، 26 مارس 2017، https://goo.gl/Ct6hP1

9 – عبد الله زغيب، "اليمن: حدود بلاد مشرعة وآفاق مفتوحة"، التقرير الاستراتيجي العربي 2017: التهديدات والفرص صادر عن معهد الدراسات المستقبلية، الطبعة الأولى، 2016، ص 116،118.

10 – محمد أحمد عبد المعطي، "مارشال خليجي": كيف يتم "إعادة الأمل" لليمن اقتصادياً؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 مايو 2015، https://goo.gl/ZNQX9T

11 – الجزيرة، "جماعة الحوثيين في اليمن"، 2009/08/12، https://goo.gl/Bxor5e

12 – بو علام غبشي، "من هم الحوثيون وما هي مطالبهم؟"، فرانس 24، 2014/09/02، https://goo.gl/GbLKMc

13 – طلعت موسى، "صراع الحوثيين ضد قوات علي صالح باليمن"، الأهرام، 2017/09/10، https://goo.gl/gGoCr4

14 – فرانس 24، "مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على يد الحوثيين"، 2017/12/04، https://goo.gl/JDsdcW

15 – ليلى جويري، "اليمن بعد مقتل علي عبد الله صالح ....إلى أين؟"، يورونيوز، 2017/12/05، https://goo.gl/x9RDK5

16 – RT عربي، "الجوع قد يحصد أرواح الملايين في اليمن عام 2017"، 2017/03/31، https://goo.gl/MLUChw

17 – اليونيسف، "ممثلة اليونيسف في اليمن تدعو كافة أطراف النزاع إلى وقف الهجمات على المدارس ومرافق التعليم"، 11 يناير 2017، https://goo.gl/hihoon

18 – Jeremy M. Sharp, "Yemen: Civil War and Regional Intervention", Congressional Research Service, 21 March,2017, p.10, https://goo.gl/P4wYoX

19 – BBC News, "Yemen conflict: How bad is the humanitarian crisis?", 28 March 2017, https://goo.gl/LgpgqJ

20 – هاف بوست عربي، "اليمن: الغش في الامتحانات بقوة السلاح.. ووزارة التعليم متورطة في تنامي الظاهرة"، 2017/07/06،

https://goo.gl/ugKV7m

21 – العربية، "ارتفاع معدل الجريمة في صنعاء بنحو 60% في ظل الانقلاب"، 17 فبراير 2017، https://goo.gl/aUQKfq

22 – محمد أحمد عبد المعطي، مرجع سبق ذكره.

23 - Jeremy M. Sharp, op.cit.

24 – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "اليمن ما بعد علي عبد الله صالح"، معهد الدوحة، يونيو 2011، ص 1-5، https://goo.gl/iYZR8y

25 – منتدى البدائل العربي للدراسات، "الأزمة اليمنية.. ثورة لم تنجز"، 16 إبريل 2015، https://goo.gl/dfhDth

26 – ميساء شجاع الدين، "الحوثيين وإيران: تحالفات السياسة وتوترات المذهب"، Open Democracy، 18 مايو 2017، https://goo.gl/XDwHzd

27 - Raf Sanchez, "Yemen's ex-president Ali Abdullah Saleh killed by Houthi rebels after switching sides in war", The Telegraph, 4 December 2017, https://goo.gl/7HGwMx

28 – مايكل روكارد، "ما هو المجتمع الدولي؟"، Project Syndicate، 30 مايو 2013، https://goo.gl/BiQ6Ah

29 – شيلا كارابيكو، "الوضع الحالي وتطورات الحرب في اليمن"، أسامة إسبر (ترجمة)، جدلية، 26 ديسمبر 2016، https://goo.gl/pWB7C4

30 - Alexandre Faite, "The human toll of Yemen's unending war", Foreign policy, 20 July 2017, https://goo.gl/TMqWka

31 - The Yemen Peace Project, "America's role in Yemen 2017 and beyond", a report published by The Yemen Peace Project, Washington, 2017, pp.1-2, https://goo.gl/D1fLhs

32 – ليسلي فنجاموري، "رأي: تهور ترامب بالغارة الفاشلة في اليمن سيجعل ورطة أمريكا بالمنطقة أكبر"، CNN بالعربية، 13 فبراير 2017، https://goo.gl/ydHVBd

33 - Dokhi Fassihian, Theo Wilson, "End Yemen's Brutal War in 2017", Freedom House, 12 January 2017, https://goo.gl/ASzCkr

34 – العرب، "التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره الهش"، 2014/04/28، العدد: 9542، ص 6، https://goo.gl/Lhbf2v

35 – لقمان عبد الله، "«الأزمة» في الميزان اليمني: السعودية لا تزال بحاجة «الإخوان»"، الأخبار، 6 يونيو 2017، https://goo.gl/8RNNTa

36 – ميساء شجاع الدين، مرجع سبق ذكره.

37 – العرب، "التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره الهش"، مرجع سبق ذكره.

38 – بدر القحطاني، "انتقادات وتساؤلات حول دور المنظمات الدولية الإنسانية في اليمن: محللون وصفوا نتائج المشاريع بـ«الباهتة»"، الشرق الأوسط، 10 سبتمبر 2017، العدد: 14166، https://goo.gl/qqbLe5

39 – سميرة رجب، "التهديدات الناشئة ودور الجهات الفاعلة من غير الدول في الشرق الأوسط"، العرب، 2017/02/19، العدد: 10548، ص 6، https://goo.gl/Qu3wo1

40 – العربي الجديد، "عرقلة أعمال منظمات الإغاثة في اليمن"، مرجع سبق ذكره.

41 – ياسين بوتيتي، رفعت سليمان، "مؤتمر المانحين لليمن يجمع 1.1 مليار دولار من أصل مليارين تحتاجهما البلاد"، RT Arabic، 2017/04/25، https://goo.gl/ZrJo4H

42 – منظمة العفو الدولية، "تقرير منظمة العفو الدولية لعام 17/2016"، الطبعة الأولى، 2017، ص350، https://goo.gl/MraxT3

43 – العربي الجديد، "عرقلة أعمال منظمات الإغاثة في اليمن"، 20 سبتمبر 2016، https://goo.gl/bxEGiw

44 – هيومن رايتس ووتش، "منع التحالف للمساعدات والوقود يهدد المدنيين في اليمن"، 27 سبتمبر 2017، https://goo.gl/TNHv2v

45 – المرجع السابق.

46 – البنك الدولي، "200 مليون دولار لمكافحة الكوليرا في اليمن"، 2017/08/28، https://goo.gl/vM639r

47 – BBC عربي، "الأمم المتحدة: تردد المجتمع الدولي في التحقيق بحرب اليمن "مخجل"، 5 سبتمبر 2017، https://goo.gl/8TtvXq

48 – BBC عربي، "الغارديان: اليمن كارثة أسوأ من تكساس ولا أحد يتحدث عنها"، 2 سبتمبر 2017، https://goo.gl/kW7yrw

49 – تلفزيون الآن، تاريخ نشر الفيديو: 2015/08/25، https://goo.gl/rAZa1o

إتاحة المعلومات والأمن القومي

مقدمة:

لعل العديد من الأنظمة السياسية ترى في احتكار المعرفة والمعلومات أحد آليات السيطرة السياسية، لما له من انعكاسات على القدرة على الفعل والنفاذ في المجتمعات، ولما يمنحه من ميزة توجيه الرأي العام نحو فعل سياسي أو قبول أو رفض فعل وهو ما يتحدد وفق نوعية المعلومات التي يتم بثها في المجتمعات، ولا شك أن حكومات العالم جميعها تدرك تلك الأهمية للمعلومات، حتى أنه في بعض الأزمنة أنشأت بعض الدول ما يسمى بوزارة التوجيه والإرشاد، وهو المسمى الذي وإن كان تم تفسيره من منطلق توعوي بحت، إلا أنه يعبر عن فلسفة تلك الأنظمة في استخدام المعلومات واحتكارها، من أجل ضمان بقائها في السلطة.

ولا يمكن استثناء دول العالم الأول ذات الطابع الديمقراطي عن تلك القاعدة، على الرغم من تحقيقها تقدما كبيرا في قضايا مثل الشفافية والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والحريات الشخصية، وهي القضايا الرئيسية التي يهدف الحق في إتاحة المعلومات إلى تنميتها في الأساس، حيث أن لدى تلك الدول العديد من المعلومات والبيانات التي يتم حجبها، بحجة أهميتها لحفظ الأمن القومي لها، سواء كانت أمنية أو عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، على الرغم من ذلك هناك قوانين تنظم مدة الحجب بعدد معين من السنوات، إلا إذا كان هناك حجج تتطلب إبقاء السرية، وهي الحجج التي ينظمها القانون أيضا[1]، كما هو الحال في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

وكما تصنف المعلومات بين سرية وهي تلك التي في حاجة إلى قوانين تنظم عملية حفظها والافصاح عنها ومعايير وشروط عملية الإفصاح تلك، وبين متاحة، وهي التي تفتقد لصفة السرية في طبيعتها أو أثرها، والتي ليست في حاجة إلى الحفظ أو الإخفاء، فإن طبيعة الحال توجب تصنيفا أيضا لنوعية الإفصاح، حيث هناك إفصاحا تفاعليا، وهو الذي ينبني الإفصاح التفاعلي على استجابة الحكومة للمواطن، أي تنتظر الحكومة المبادرة من المواطن لتقوم بتوفير المعلومات لطالب المعلومة، أي تتفاعل الحكومة مع المواطن وتقوم بإتاحة المعلومات التي يريدها، وعلى الرغم من أن هذا النوع من الإتاحة يعتبر خطوة جيدة نحو المزيد من الشفافية إلا أن المجتمع العالمي والاتفاقيات الجديدة أظهرت مصطلح "الإفصاح الاستباقي".[2]والذي فيه تقوم الدولة بالإفصاح مسبقا عن المعلومات دون وجود طالب للمعلومة، أي تقوم بإتاحة المعلومات بشكل أوتوماتيكي من خلال موقعها الإلكتروني مثلا، وبدأ ظهور هذا المصطلح وتطبيقه عام 2009 في المملكة المتحدة فيما يعرف بقانون "مخطط نموذج النشر"[3].

ويترتب على الإفصاح التفاعلي عدد من الإيجابيات، أهما تفعيل المشاركة للمواطنين، وزيادة المساءلة والحد من الفساد والثقة في الحكومة وتحسين أداءها، في حين يؤدي الإفصاح الاستباقي إلى تحسين إدارة المعلومات، خلق دورة معلوماتية كما أن له ميزة أمنية حيث أنه يساعد على حماية بعض الأفراد التي تطلب نوعا خاصا من المعلومات، خاصة في حالة المجموعات الصغيرة القوية أو أصحاب الأعمال أو المصالح الخاصة فلا تعرض للخطر في حالة تركيزها على نوع معين من المعلومات.[4]

وقد تدرجت المعايير الدولية فيما يتعلق بالحق في إتاحة المعلومات، وهو تدرج من المطلق إلى المقيد، حيث نص

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948على "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وأذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية".[5]

وقد تضمن النص الإتاحة المطلقة لتداول المعلومات في أبعادها الثلاث، الممارسة، والتلقي، والنشر، دون أي قيود بنطاق مكاني معين، بل أكد على عدم وضع أي اعتبارات للحدود الجغرافية، فهو أعتبر المعلومة حق إنساني مطلق متجاوز للأبعاد الإقليمية والقومية.

وبصدور العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية في 1966، تم انتفاء صفة المطلق عن الحق في المعلومات، وذلك حيث وضع العهد الدولة شروطا للحق الإنساني في المعلومات، وهما احترام حقوق الأخرين أو سمعتهم، وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الآداب العامة[6]، وبذلك مكن العهد الدولي حكومات الدول من تصنيف المعلومات بحسب أهميتها وفق المعطيات الجديدة الشرطية للحق في المعلومات، من دون أن يتضمن أي تعريفات أو أبعاد محددة للمفاهيم الموضوعة كشرط لممارسة الحق في المعلومات، سواء في العهد نفسه أو في ملحق منفصل.

الجدل بين فكرتي الحق في المعلومات والأمن القومي (قضية كليف بونتينج نموذجا):

منذ استقلال الأرجنتين عن إسبانيا عام 1816، كانت جزر فوكلاند محل نزاع بينها وبين بريطانيا، وهو ما دفع الأخيرة للسيطرة على الجزر عسكريا عام 1833، وفي عام 1940 عادت الأرجنتين للمطالبة بحقوقها في فوكلاند، ومع زيادة الالحاح في المطلب عرضت بريطانيا اللجوء إلى محكمة العدل الدولية عام 1947، وهو ما رفضته الأرجنتين، وبدأت سلسلة من المفاوضات بين الجانبين، لعل أهم محطاتها هي مفاوضات نوفمبر 1980 بين وزراء خارجية الدولتين والتي أقرت فيها بريطانيا بسيادة الأرجنتين على الجزر مقابل تخلي الأرجنتين عنها مدة 90 عاما، واستفتاء سكان الجزر، وهو الحل الذي قبلت به الأرجنتين ورفضه السكان، حيث تمسكوا بالسيادة البريطانية على الجزر.

في خضم التدهور الاقتصادي والسياسي في ظل حكم العسكري لأرجنتين، (الخونتا) التي تولت مقاليد البلاد إثر انقلاب عسكري تم عام 1976، كانت الحرب أداة مقبولة لصرف أنظار الشعب الأرجنتيني وتخفيف العبء الداخلي عليها، فاندلعت حرب فوكلاند (أبريل 1982: يونية 1982) بغزو القوات الأرجنتينية للجزيرة والسيطرة عليها، فتحركت القوات البريطانية لاستعادة الجزر.

فرضت القوات البريطانية منطقة حول الجزر نصف قطرها 200 ميل بحري، أعلنت أن أي سفينة سوف تبحر في تلك المسافة سوف يتم استهدافها مباشرة، وفي تلك الأثناء وتحديدا في 2 مايو 1982، قامت البحرية الملكية البريطانية بإغراق السفينة الحربية الأرجنتينية "بلغرانو"، وهي العملية التي راح ضحيتها 323 جندي وضابط أرجنتيني. كان إغراق "بلغرانو" حادث جلل في أحداث الحرب، وأعلنت الأرجنتين أن السفينة تم إغراقها خارج منطقة الحظر البحري التي فرضتها بريطانيا، وهو ما دفع مجلس العموم البريطاني على تقديم استجواب للحكومة حول ملابسات إغراقها، وهو ما قابلته الحكومة بعدم الرد.[7]

استمرت مطالبات مجلس العموم للحكومة ووزارة الدفاع بالإعلان عن ملابسات وحقائق العملية، وقاد تلك المطالب النائب عن حزب العمال تام داليل، وهو ما قابلته وزارة الدفاع بسلسلة من الاجتماعات لكبار موظفيها في الفترة ما بين مارس ويوليو 1984، وتوصلت فيه إلى قرار مفاده أنه لا معلومات حول بلغرانو سوف يتم نشرها.[8]

كان "كليف بونتينج" أحد هؤلاء الموظفين الذين حضروا تلك الاجتماعات، وقام بنشر وثيقتين أحداهما موجهة إلى البرلمان، وتتضمن جميع الحقائق والتفاصيل، والأخرى إلى العامة وتشمل الخطوط العريضة لحادث إغراق

بلغرانو، وهو السلوك الذي فسره بأنه مدفوع بشعوره بوجود حالة من التضليل للبرلمان والمجتمع بإخفاء تلك المعلومات، وهو ما دفعه إلى الاستقالة من منصبه، والإفصاح عن حقائق إغراق السفينة بلغرانو إلى مجلس العموم، ومن ثم أحالت الحكومة البريطانية كليف بونتينج إلى المحاكمة في 9 نوفمبر 1984، بتهمة إفشاء أسرار عسكرية، بموجب المادة الثانية من قانون الأسرار الرسمية، وقد دفع بونتينج في المحاكمة بإقدامه على ذلك الفعل من أجل المصلحة العامة وحق الشعب في المعرفة، وهو الدفع الذي رفضته المحكمة في توصياتها إلى لجنة المحلفين، وأعلن القاضي ماككوان في 10 فبراير 1985، أن بونتينج مذنب بموجب قانون مصالح الدولة، وأن دفاعه غير مقبول، في حين قبلت هيئة المحلفين في 11 فبراير 1985، دفوع بونتينج وتمت تبرئته من تهمة إفشاء أسرار عسكرية.[9]

فرضت قضية كليف بونتينج عدد من الأسئلة حول ما هو حق لدى المواطنين في معرفته، وما هو حق لدى الدولة في الاحتفاظ به كأحد الأسرار، ونظرا لعدم وجود معايير واضحة تصنف على أساسها المعلومات بين سرية ومتاحة، وكذلك درجة السرية ودرجة الإتاحة، وهو ما عالجته بريطانيا فيما بعد بعدد من القوانين أهمها قانون الأسرار الرسمية الصادر عام 1989، الذي نظم تصنيف المعلومات بعدما كانت تحفظ بشكل روتيني كأسرار للدولة، ثم صدور قانون حرية المعلومات عام 2000، والذي نظم الإفصاح عن المعلومات ما لم تكن سرية، في حين أقر الإفصاح على المعلومات بعد مضي 30 عاما فيما يعرف بقاعدة الثلاثين عاما.

تجارب دولية في التعامل مع ثنائية الحق في المعلومات وحفظ الأمن القومي (المكسيك نموذجا):

لا شك وأن العالم اليوم أصبح أمام حاجة ملحة لوضع تعريفات لعدد من القضايا التي أصبحت ذات طابع عالمي، مثل الإرهاب والأقليات والأمن القومي، وذلك ليتسنى للمشرعين في دول العالم وضع التشريعات الخاصة بكل دولة دون أن تحيد عن الفلسفة الأممية في التعامل مع تلك القضايا أو ما يتبعها من ظواهر، دون حدوث تضارب ناتج عن تفسير وتعريف ورؤية كل دولة المستقل عن الدول الأخرى.

ولعل غياب الأطر التعريفية لتلك المفاهيم وما يترتب عليه من انتهاكات باسم حمايتها في العديد من الدول، أو ما يصاحب ذلك من تعليق كلي أو جزئي للحقوق الأساسية لمواطني تلك الدول، يخلق الحاجة القصوى لضرورة وضع تعريفا شاملا ملزما لجميع الدول، أو على أقل تقدير وضع مبادئ وأطر تعريفية يتمحور حولها الالتزام بمبادئ المفهوم وأبعاده.

وبالتطبيق على الأمن القومي وعلاقته بالحق في إتاحة المعلومات، فيمكننا تعريف المعلومات بأنها، أي وثيقة أصلية أو نسخة منها، بغض النظر عن خصائصها الفيزيائية، سواء ملموسة أو غير ملموسة، أو أيا كان شكلها، وهي تشمل وليس على سبيل الحصر، الحقائق في السجلات والمراسلات، الرأي والمشورة والمذكرات والبيانات والإحصاءات والكتب والرسومات والخطط والخرائط، الرسوم البيانية، والصور، والصوتيات والمرئيات، والسجلات والوثائق والرسائل الإلكترونية، والعينات، النماذج، والبيانات المحفوظة في أي شكل إلكتروني.[10]

أما فيما يتعلق بتعريف الأمن القومي، وعلى الرغم من أنه من الممكن أن تختلف أبعاد الأمن القومي بين دولة وأخرى بحسب العديد من المعطيات الأمنية والسياسية والجغرافية وغير ذلك، إلا أنه من الوارد أن تكون هناك عدد من المعايير الأساسية أو الخطوط العريضة التي تكون بمثابة الدليل لتعريفات وقوانين الأمن القومي في كل دولة، مثل مبدأ الحفاظ على وحدة الدولة وحماية تماسكها الاجتماعي والسكاني والحفاظ على معدلات من الاستقرار الاقتصادي وغير ذلك، أو عدد من المعايير التي يجب أن لا تنتهكها الدول تحت ذريعة الأمن القومي والحفاظ عليه، مثل حرية التنقل أو الحق في إتاحة المعلومات.

وفيما يتعلق بقضية "كليف بونتينج"، فقد شرعت المملكة المتحدة قانونها لحرية تداول المعلومات عام 2000، أي أنه لم يكن يوجد قانون لتداول المعلومات آنذاك، وهو ما يمكننا اعتباره أساس حالة الجدل بين المحكمة وهيئة المحلفين، حيث نظرت الأولى إلى تسريب المعلومات باعتباره انتهاكا للقانون الإداري، بينما اعتبرت الثانية أن ذلك التسريب يأتي في حق الشعب في المعرفة، وبالتالي لا توجد جريمة.

ونظرا لارتباط الحق في تداول المعلومات في شكله التشريعي بعمليات التحول الديمقراطي حول العالم، فإن الدول التي شهدت موجات من التحول إلى الديمقراطية تعد الأكثر ميلا نحو سن التشريعات المتعلقة بحقوق مواطنيها في تداول المعلومات، ومن خلال التجارب الدولية الرائدة في تشريعات حرية تداول المعلومات، التجربة المكسيكية، حيث وضعت المكسيك تعريفا محددا لأمنها القومي، حيث أورد قانون الشفافية الفيدرالية ولتداول المعلومات الحكومية تعريف مصطلح الأمن القومي أنه "كل الإجراءات الرامية إلى حماية سلامة واستقرار وبقاء الدولة المكسيكية، وتستهدف استقرار الحكم الديمقراطي، والدفاع الخارجي والأمن الداخلي للاتحاد، وإلى تعزيز الرفاهية العامة للمجتمع وتعزيز أهداف الدولة الدستورية".[11]

وعليه فقد وضع القانون تصنيفا للمعلومات بين سرية ومحجوبة، ومنحت سلطة التصنيف للجهة الإدارية التي تصدر عنها الوثيقة، كما حددت مدة الحجب بـ12 عاما قابلة للتجديد بشرط موافقة الهيئة الفيدرالية لتداول المعلومات، والمعلومات سرية تشمل، تهديد الأمن القومي، الأمن العام أو الدفاع الوطني، إضعاف المفاوضات الجارية أو العلاقات الدولية، بما في ذلك المعلومات السرية المقدمة من الدول الأخرى أو الكيانات الدولية، إلى الدولة المكسيكية، الإضرار بالمصالح المالية للبلاد، والاستقرار الاقتصادي أو النقدي، تعريض حياة أو أمن أو صحة أي شخص للخطر، الإخلال بإجراءات التحقق من تنفيذ القانون، منع أو تنفيذ الأحكام، أو إضفاء العدل، أو جمع الضرائب، وعمليات مراقبة الهجرة، أو استراتيجيات الإجرائية في العمليات القضائية أو الإدارية الجارية.

أما المعلومات المحجوبة فتشمل، كل المعلومات التي نص عليها القانون أنها سرية أو خاصة أو تجارية سرية أو حكومية سرية، المعلومات التجارية والصناعية والضريبية، والبنكية، والأسرار الائتمانية، التحقيقات الأولية، ملفات قضائية أو الإجراءات الإدارية التي اتخذت شكل محاكمة دون إصدار حكم، إجراءات المسئولية ضد الموظفين العموميين، في حالة مالم يتم إصدار حكم إداري أو حكم نهائي في القضايا المقدمة.

بينما نصت المادة الثامنة عشر على المعلومات التي تصنف بكونها "خاصة" والتي تشمل: المعلومات الشخصية التي يتطلب موافقة الفرد قبل أن يتم الكشف عنها أو توزيعها أو تسويقها كما هو منصوص عليه في هذا القانون، غير ان المعلومات التي تحتوي عليها السجلات العامة أو التي سيمسح للجمهور بالاطلاع عليها لا تعتبر معلومات خاصة[12].

الخاتمة:

بقيام الموظف العام بوزارة الدفاع البريطانية "كليف بونتينج" بتسريب معلومات حول استهداف وإغراق السفينة الحربية الأرجنتينية "بلغرانو"، بدأت حالة من الجدل حول الحق في إتاحة المعلومات للشعوب، ومسئولية حفظ وصيانة الأمن القومي للحكومات، وهو الجدل الذي انتقل إلى محاكمة "بونتينج" والذي عبر عنه القاضي برؤيته أنه مذنب ويستوجب الحكم لانتهاكه للقانون وتسريبه لمعلومات عسكرية سرية، في حين قامت هيئة المحلفين بتبرئته باعتبار ما قام به هو حق من حقوق الشعب في المعرفة.

ولم تنتهي حالة الجدل حول علاقة الحق في إتاحة المعلومات وحرية تداولها بالأمن القومي وأبعاده، إلا أن استخدام العديد من الأنظمة في العالم الأول أو الثالث على السواء لمبرر الحفاظ على الأمن القومي،

وممارستها في حجب المعلومات، مع اختلاف مبررات ودوافع كل منها، فالأولى تخفي المعلومات التي تخشى منها المساس بشرعيتها أو شعبيتها، بينما الثانية تستمد من حجم المعلومات القوة والبقاء وذلك بتوجيهها المعلومات التي تبثها إلى المجتمع لضمان بقاءها وسلطانها.

وعلى الرغم من أسبقية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشموله الحق المطلق وغير المقيد للحق في تداول المعلومات إنتاجا ونشرا واستقبالا بصورته الأممية المتجاوزة للحدود والأعراق، إلا أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قيد هذا الإطلاق بوضعه معايير يجوز معها تقييد الحق في تداول المعلومات، وهي معايير عدم المساس بالحياة الشخصية، والأمن القومي.

وبالنظر إلى تلك المعايير نجد أنه لضمان ألا يتم الالتفاف حولها وممارسة التقييد بها كمنطلق، يجب أن يتم وضع تعريفات ومفسرات عالمية لها، فالحياة الشخصية والبعد الأخلاقي لها هو نسبي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتفق في ظل التنوع الثقافي والحضاري والديني بين دول العالم، كما أن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم واسع، يحتاج إلى خطوط عريضة ملزمة للدول، مع إعطاء كل دولة المساحة الكافية من الحرية لوضع التعريف الخاص بها وفقا لما يتناسب معها.

وبملاحظة الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا في العقود الأخيرة، ولم تكن من الدولة الراسخة في الديمقراطية، فإن قضية الحق في إتاحة وتداول المعلومات عادة ما تكون أحد القضايا الرئيسية المطروحة في طور التحول، كما في مصر وتونس على سبيل المثال، كما أن دولا مثل المكسيك التي شهدت تحولا مع بدايات الألفية اعتمد على التقوية التدريجية للمؤسسات الديمقراطية بالدولة، والتشديد على الشرعية الانتخابية، والتي منحت للنظام قوة ملحوظة وإعطاء مساحات أوسع للأحزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني، متأثرة بمناخ العولمة، جعل هناك حاجة لقانون إتاحة وتداول المعلومات ضمانا للشفافية في الديمقراطية الناشئة، وأنتجت المكسيك أحد القوانين التي تغطي كافة جوانب إشكالية إتاحة المعلومات، بداية من تعريفها للأمن القومي وصولا لاشتراطات ومعايير وتصنيف حجب المعلومات، ومدته والجهات المنوطة به.

---

[1] ينظم الأمر التنفيذي 13526 الصادر في ديسمبر 2010 سرية المعلومات، حيث ترفع السرية عن المعلومات تلقائيا بمرور 25 عاما، مع وجود تسعة استثناءات لبقائها سرية، وبمرور 50 عاما يصبح هناك استثناءات فقط، أما المعلومات التي يتطلب بقاءها سرية لأكثر من 75 عاما فتتطلب تصريحا خاصا، لمزيد من الاطلاع https://goo.gl/HJ9wDF

[2] الشفافية.. المعايير الدولية والحالة المصرية، جلوبال بارتنرز ومنتدى البدائل العربي للدراسات، ديسمبر 2011، ص 26.

[3] حالة المعلومات في مصر، نحو تفعيل الحق الدستوري، المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، نوفمبر 2015، https://goo.gl/3Vuw21

[4] حالة المعلومات في مصر، نحو تفعيل الحق الدستوري، المرجع السابق.

[5] المادة 19، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة، 10 ديسمبر 1948، https://goo.gl/ObZvBr

[6] المادة 19، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 16 ديسمبر 1966، https://goo.gl/PheQPu

7 Britain WAS right to sink the Belgrano: Newly released intelligence proves the Argentine ship had been ordered to attack our Task Force, Daily Mail, 30 Dec 2011, https://goo.gl/3THZv

[8] The Clive Ponting case, Taylor& Francis online, 24 Oct 2007, https://goo.gl/L6OnHT

[9] The Clive Ponting case, Ibid.

[10] the global principles on national security and the right to information, open society foundation, 12 June 2013, p11, https://goo.gl/L8Wx0S

[11] المعايير الدولية لحجب المعلومات على أساس حماية مصالح الأمن القومي، مركز دعم لتنقية المعلومات، 11 ديسمبر 2013، https://goo.gl/NN7ZQq

[12] المرجع السابق.

تحديات المواطنة

وأثرها على الأقليات في المنطقة العربية

محمد العجاتي

رفعت ثورات الربيع العربي عدة شعارات كالديمقراطية والمواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية بدون التمييز بين أي مواطن، ومن العوامل التي حفزت المواطنين على المشاركة في التظاهرات الكبرى التي أججت تلك الثورات هي الانتهاكات التي أصابت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلقد حرم عدد لا يستهان به من المواطنين من ممارسة حقوق عدة على مدار سنوات طوال، وحتى إن اختلفت درجة الوعي بين المواطنين المشاركين في التظاهرات بشأن مفهوم المواطنة، فكل ما نادوا به يندرج تحت إطار هذا المفهوم، حيث وضع المواطنون كل آمالهم وأمانيهم في الثورات العربية رغبة منهم في بناء دولة قائمة على مبادئ المواطنة بكل أبعادها، وعلى الرغم من التنوع الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية، فإن تلك المظاهرات هي أشد دليل على الرغبة الجمعية في تحقيق نفس المطالب المتمثلة في بلوغ معايير المواطنة، ولكن بعد مرور ست سنوات على اندلاع الثورات باتت المواطنة مهددة بشكل ملحوظ، لأسباب عدة منها: التطرف والديكتاتورية وصعود خطاب الشعبوية في جميع أنحاء العالم.

بالطبع لم يكن مفهوم المواطنة وليدا للحظة، ولكنه مر بمراحل تاريخية وفترات

طويلة ساعدت على بلورته، وتشكله تبعا للمجتمع الذي يتواجد به، بل لقد أثرت العادات والتقاليد التي وجدت في المجتمعات المختلفة على المفهوم، كما أنه مركبا ويحمل إشكاليات عدة من حيث القدرة على التطبيق على المجتمعات المختلفة، وتعد واحدة من الإشكاليات الأساسية لمفهوم المواطنة هو عدم القدرة على دراسته من مدخل أحادي؛ حيث أن المفهوم له عدة مداخل يجب التعامل معها بشكل متواز ويمكن طرها كالتالي:

1. **المدخل القانوني:** وهو مساواة جميع الأفراد أمام القانون في الحقوق والواجبات دون التمييز بين فئة وأخرى على أساس الدين أو اللون أو العرق.
2. **المدخل السياسي:** وهو يرتبط بحقوق المواطن في التصويت والتمثيل النيابي والاشتراك في الأحزاب السياسية وحق التعبير عن رأيه.
3. **المدخل الاقتصادي:** يهدف إلى المساواة بين الجميع وتقليل الفجوات بين الطبقات المختلفة، وسهولة الانتقال والحراك بين الطبقات وبعضها دون وضع قيود تقيد تلك الحركة.
4. **المدخل الثقافي:** لجميع المواطنين الحق في الحفاظ على هويتهم وثقافتهم وعادتهم وممارسة شعائرهم الدينية المختلفة دون المساس بها.[1]

ودون الحاجة للتطرق لمزيد من التفاصيل عن مفهوم المواطنة، يمكننا أن ندرك أن المواطنة تعد طريقة إدماجيه لمشكلة الأقليات في الدول، حيث إنها بكل اقترابتها ومداخلها المتشعبة تساهم في نقل الأفراد من حالة الرعوية لحالة المواطنية، وتساعد المواطنين على الانخراط في المجال العام كمواطنين متساويين بالرغم من أي اختلافات، ويكون ذلك عن طريق إخراجهم من حالة الانكفاء على أنفسهم في التجمعات الأولية كالعشيرة والطائفة والقبلية، والتمهيد لتحقيق مزيدا من الشراكة بين المواطنين على اختلافهم وتطويع السلطة بأشكالها المختلفة: الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لخدمة المواطنين.[2]

ثانيا: مشاكل المواطنة في المنطقة العربية:

على ذات السياق الخاص بالمداخل يمكننا التطرق لأهم الإشكاليات التي تواجه هذا المفهوم في الواقع العملي.

1- على المستوى القانوني:

قبل ثورات الربيع العربي استخدمت الدول العربية لعبة الطائفية والإثنية لإحكام قبضتها على الحكم، وعملت على إقصاء جماعات بعينها دون الأخرى، فلم تكن تلك الدساتير تراعي عملية التنوعات الثقافية والاجتماعية المختلفة في تحديد الحقوق الخاصة بالمواطنين، وكانت عملية تعديل الدستور تعد تابوهات لا يمكن الحديث عنها مثلما كان في الأردن، وبعد الثورات شهدت مصر وتونس تغييرات دستورية جذرية، على عكس المغرب والأردن اللتان لم يحققا نفس القدر من التغيير الدستوري، ولم تكن التغييرات الدستورية مصحوبة بالرغبة في إرضاء الجماهير والشعوب بقدر ما كانت خوفا من التغييرات الإقليمية التي أصابت المنطقة، وعلى الرغم من التعديلات والتغييرات الدستورية إلا أن المواطنين ما زالوا يعانون للحصول على حقوقهم، لأن الإصلاحات شكلية لم تندمج مع الواقع العربي وبالتالي تظل المعضلة قائمة كما هي، ويظل المواطنون غير قادرين على المشاركة في حكم الدولة بسبب لونهم أو دينهم أو جنسهم.[3]

2- على المستوى السياسي:

تمثل بنية الدول العربية مأزقا اجتماعيا بالنسبة للأقليات المختلفة والمواطنين بالدول، ويعود ذلك إلى افتقادها للنمط الحداثي والتقدم الطبقي والوظيفي

للجماعات والتي قامت عليه الدول الأوروبية، حيث يسود نمط القبلية والعشائرية التي تحكم الدولة وتسيطر على كافة مواردها دون النظر لحقوق الآخرين كما هو الحال في السعودية، أو تسيطر طوائف معينة على مقاليد الحكم كما هو الحالة في سوريا والعراق، كذلك طبيعة النظام السياسي الحاكم وأسلوب إدارته للدولة حيث الاعتماد على المركزية وتهميش الأطراف بل وتعمد الأخذ بذلك النهج لتهميش فئات الأطراف وتقريب الجماعات المختلفة الأخرى من أجل إحكام قبضتها على الحكم، كما حدث في نظام معمر القذافي قبل الثورة الليبية، مما خلق حالة من المظالم الاجتماعية وإحساس بالظلم والقهر وانغلاق الفئات المختلفة على نفسها وتقوقعها حول ذاتها، كذلك إشكالية العلاقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة والدولة وقدرتهم على إحداث تغيير في الطريقة التي تدار بها الدولة كثيرا ما تلاقى بنوع من التهديدات والتوبيخات ويتم ربطهم بالفواعل الإقليمية المختلفة التي تحاول أن تلعب دورا في المنطقة، ومنها على سبيل المثال: الجماعات الشيعية في الدول الخليجية التي يتم ربطها بإيران، أو اتحادات الشباب المختلفة التي يتم ربطها بالعمالة والتمويلات من الخارج بهدف هدم الدولة، مما يخلق حالة من الصعوبة لخلق حراك اجتماعي أو سياسي داخل الدولة.[4]

يمكن استخدام مصطلح "الدولة الغنائمية"[5] (والذي بها تضيع الحدود بين الشخص والمؤسسة وبين الوظائف الإدارية والسياسية للدولة وبين الجمهور والسلطة) لوصف الدول العربية، إذ إنه على سبيل المثال لا يمكننا اعتبار لبنان دولة استبدادية، ولا يمكن اعتبار كل الأنظمة العربية معادية للإمبريالية، ولا كلها ديكتاتورية. وبالتالي فالصفة المشتركة بين تلك البلدان هي أن جهاز الدولة غير محايد، والحاكم يستخدم هذا الجهاز لإعادة إنتاج السلطة كأنه ملك خاص. بالإضافة إلى أن جهاز الدولة يقوم على دستور لا يُحترم، وانتخابات لا تطبق القواعد الانتخابية البديهية.[6]

وفقا لمؤشر هشاشة الدول عام 2017 تقع دول الشرق الأوسط في نطاق الدول الأكثر هشاشة وضعفا والأقل استقرارا، كما أن الانشقاقات والتصدعات الداخلية تنتقل بسرعة كبيرة بين الدول والأقاليم المجاورة عن طريق الهجرات غير الشرعية وتدفقات اللاجئين، فمثلا احتلت جنوب السودان المرتبة الأولى في الدول الهشة نتيجة تصاعد حدة الصراعات الداخلية بين القبائل المختلفة نتيجة لعدم التأسيس الجيد للدولة التي بدأت في عام 2011 بعد الانفصال، وفي ليبيا وسوريا والعراق تتصاعد حدة الصراعات الطائفية والإثنية مما يهدد حقوق الأقليات في تلك الدول، وتتعرض لبنان لضغوطات نتيجة لتدفقات اللاجئين وانتشار الميليشيات المسلحة والاستقطاب الذي يحدث بين النخب على أسس طائفية، علاوة على انهيار مؤسسات الدولة المختلفة مما يهدد مسألة ضمان الحقوق بالنسبة للفئات المختلفة.[7]

فالعمل من أجل المطالبة بدولة المواطنة في ظل النظم السياسية غير الديمقراطية واجه تحديات عدة والتي يرصدها جورج فهمي في ورقة له،[8] وهي كالتالي:

أ- صعوبة التواصل مع الجماهير.

ب- مقاومة الفاعليين التقليديين.

ت- غياب التنظيم والتشبيك.

3- على المستوى الثقافي:

في مطلع عام 2017 كشفت عدة جرائم الحقائق المخزية التي عملت الأنظمة الحاكمة السلطوية على تزييفها أو إخفائها في مصر، مثل: جريمة قتل الأقباط في سيناء وما تبعها من مشاهد مخزية لتهجير بعض الأسر القبطية من مدينة العريش إلى مدينة الإسماعيلية، واستمرت تلك الجماعات الإرهابية على هذا المنوال في ارتكاب جرائم العنف الطائفي في مصر بوحشية وعدمية وازدراء للإنسانية، والتي لا تختلف أبدا عن جرائم تنظيم الدولة (داعش) في العراق

وسوريا وليبيا حيث فجرت الكنيسة البطرسية في مدينة القاهرة، كما استهدفت مواطنين أقباط في مناطق متفرقة، فتعميم خرائط الدماء والأشلاء وتهجير المدنيين والدمار هو برنامجهم الثابت، والضحايا باستمرار هم الأسهل استباحة بالمعايير الأمنية، حيث يستهدفون الشيوخ والنساء والأطفال في العراق وسوريا مرورا بفقراء العمال الوافدين من مصر في ليبيا إلى الأسر المسيحية في سيناء، بجانب الضباط والجنود التابعين للقوات المسلحة والشرطة في الكمائن الثابتة.[9]

ويعود ذلك إلى تفسيرات الجماعات الإسلامية بداية من حقبة السبعينيات حول أن المسيحيين ليس لهم حق المواطنة، أو أنهم أهل ذمة، كذلك فشل الدولة في استيعاب التنوعات الثقافية وخاصة بعد الاستقلال، فنجد أن شريحة ميسوري الحال من المسيحيين تتقارب مع بعضها وبالتالي لا تشعر بأن أي اضطهاد يحدث أو تهميش اقتصادي يعود إلى الانتماء الديني، هذا على عكس الفقراء الذين يحرمون من حقوق اقتصادية أو سياسية.[10]

4- على المستوى الاجتماعي:

عرفت بعض المناطق الجغرافية إهمالا متعمدا بسبب طبيعتها الديموغرافية. لذلك من المهم أن يصاحب الإجراءات السياسية والثقافية أيضا إجراءات اقتصادية بهدف تنمية تلك المناطق المهمشة.

وعلى سبيل المثال يمكننا أن نلاحظ غياب العدالة المكانية في المنطقة العربية، فبينما يطالب المواطنين بالتبرع للإنفاق على المستشفيات والفقراء يشاهدون إعلانات تلفزيونية تثير مشاعر الكثيرين من حيث عدم قدرتهم على تحمل الإنفاق على مثل تلك المنتجات، وكذا نقص الخدمات الشديد والفقر المدقع الذي يعيشه سكان المخيمات من اللاجئين الفارين من ويلات الحروب والصراعات الأهلية، ويظهر التأثير الكبير لذلك التفاوت على الساحة الدولية والإقليمية وخاصة فيما يتعلق بقضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية، فعلى الرغم من أن سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يتعدون الـ5 بالمئة من سكان العالم؛ إلا أنهم يمثلون حوالي نصف عدد اللاجئين حول العالم، فحول مستوى العالم يوجد نحو 5 مليون لاجئ سوري، وحوالي 60% من مناطق المنطقة غير آمنة وغير صالحة للعيش الآدمي حيث أنها تفتقر للخدمات العامة وأسس البنية التحتية.[11]

ومؤخرا في مصر ارتفع معدل العمليات الإرهابية، واحتلت مدن القاهرة وسيناء والجيزة والفيوم وبني سويف صدارة المشهد خلال عامي 2015-2016، وتأتي سيناء في المقدمة بواقع 405 عملية إرهابية تليها القاهرة بواقع 102 عملية مسلحة، ثم الجيزة بنحو 93 عملية مسلحة، وفي المرتبة الرابعة الفيوم بنحو 52 عملية، وبمقارنة اختلاف النسب مع المحافظات، نجد ارتفاع نسبة العمليات الإرهابية في سيناء لانخفاض عدد السكان بها إذ يبلغ عدد السكان نحو مليون نسمة، أما القاهرة فهي العاصمة وبالتالي تحتوي على أكبر كثافة سكانية، وبالنسبة للجيزة فهي ملجأ الوافدين من مختلف المحافظات، والفيوم وبني سويف ترتفع بهم نسبة الفقر والبطالة بين السكان، فمحافظة بني سويف تأتي في المركز الثاني من حيث المحافظات الأكثر فقرا بنسبة 53.2%، والفيوم في المركز الرابع بنسبة 35.4%، كما أن قربهم من العاصمة ساهم في انتقال رواية الانتقام السياسي إليها، وفي هروب عدد من الإرهابيين للاختفاء في هذه المناطق، كما ترتفع نسبة الإرهاب في الحضر والمناطق القريبة منه حيث تبلغ النسبة على الترتيب: 69.7% في مقابل 30.3%، وهو ما يؤكد على وجود علاقة طردية بين غياب العدالة الاجتماعية من حيث الفقر والمرض وانخفاض نسبة التعليم وتنامي معدلات الإرهاب.[12]

ويجدر بنا الإشارة إلى مثال آخر داخل الوطن العربي وهو سنة العراق وما تعرضوا له من ظلم وإقصاء منذ سقوط صدام حسين في عام 2003، فوفقا لتقرير نشرته منظمة العفو الدولية؛ فلقد تعرضت بيوت العرب السنة في مناطق عدة كالموصل وكركوك وديالي للحرق والتدمير على يد الميليشيا الكردية

بالتعاون مع فصائل من الإيزيديين، وبخلاف ذلك التقرير فهناك انتهاكات عدة ارتكبت في حق العراقيين السنة وإن اختلف الفاعلين ما بين المحتل الأمريكي وشنه عمليات عسكرية على المناطق التي يقطنها العرب السنة، أو الميليشيات الشيعية وما قامت به أثناء الحرب الأهلية في بغداد من عمليات تهجير وقتل في حق السنة، أو حكومة المالكي وما انتهجته من ممارسات طائفية، وأخيرا القوى السنية المتمثلة في تنظيم داعش وما فرضته من خيارات انتحارية على السنة، ولم يتوقف الأمر على ذلك حيث يتم ربطهم دعائيا مع انتهاكات داعش لتبرير ما يتعرضوا له على يد الطوائف الأخرى، وحتى داعش نفسها تبرر ما تفعله على أنه نتيجة للمظلومية التي يعاني من السنة على مدار سنوات.[13]

5- على المستوى الاقتصادي:

من يمعن النظر في المنطقة الخليجية على سبيل المثال يجد أنه هناك عدة مشاكل تعيق تحقيق المواطنة الخليجية، ويمكننا إجمال تلك المشاكل على النحو التالي: القيود التي يتم فرضها عل ممارسة بعض المهن والوظائف، والقيود التي تفرض على عملية انتقال رؤوس الأموال أو تملك العقارات داخل الدول، وكذا ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية والخدمية، وعلى المستوى الضريبي ومجال البورصة من حيث شراء وبيع الأسهم والسندات وتأسيس الشركات، إلى جانب مجال السياحة والتجارة والعمل المصرفي، وكلها أمور عالقة في ملف المواطنة الخليجية.[14]ولعل من المسائل الاقتصادية التي تعاني من اضطرابات: توزيع الموارد، فنجد أنه في بعض المناطق ذات الصفات الأقلياتية تعاني تلك الأقليات من الفقر وارتفاع نسبة البطالة وقلة الموارد، علاوة على استغلال السلطات لموارد تلك المناطق بدون أن ينعكس ذلك على المواطنين في تلك الجهات، وهذه تعد أخطر حالة، علاوة على أنه يتم استغلال الأفراد الذين يتمتعون بالثراء من أفراد تلك الأقليات من قبل الدولة حتى ترسم صورة عن حجم التنمية والتقدم والحريات التي تمتع به تلك الأقليات، وعلاوة على ذلك فتوجد الحقوق المهدورة للجماعات الثقافية التي تم ترحيلها عن أرضها دون تعويضات مثل النوبيين في مصر.[15]

ثالثا: كيفية التعامل مع الوضع وتوفير استراتيجية أو حل جذور المشكلة

لعل من أهم تداعيات صعود اليمين المتطرف في الدول الأوروبية هو تدهور أوضاع الأقليات في الدول الغربية وخاصة المسلمين والعرب، كما أنه مع بروز قوة اليمين سيتم فرض سياسات عدة تعمل على إيقاف الهجرة وتعقد مسألة التجنيس وتفرض قيود على الممارسات الثقافية والاجتماعية للأقليات داخل الدول الأوروبية.[16]

وتختلف درجة انخراط الدول الأوروبية في ملفات منطقة الشرق الأوسط، ولكن لا بد من النظر لمسألة صعود اليمين في الدول الأوروبية بشكل جدي، حيث أنها ستكون ذات تأثير كبير على القضايا المختلفة التي تحدث في الوطن العربي، فستتخذ اتجاها قوميا أكثر حزما تجاه مسألة اللاجئين على سبيل المثال. لكن يقينا فالمأزق السياسي والعملي بالأساس الذي يمر به الوطن العربي هو مأزق فكري يرتبط بالجدل الدائر حول العلمنة والمواطنة وتبني نموذج حداثة مناسب، مقابل الأيديولوجية الإسلامية التي تركز على الأمة وتنسى الأوطان ومصالح الدول، حيث بدأ تصاعد نجم أيديولوجية الدولة والجيش وفقا لنظرة تمثل تكريسا لثنائية الجيش والإسلاميين مع عدم الاعتراف بديناميكيات أو مقاربات أخرى غير أحادية، ولقد لعب "علماء السلطان" دورا كبيرا في ديمومة الأنظمة القائمة بغض النظر عن شرعيتها وتمثيليتها. فالدول العربية ما بعد الاستقلال هي غالبا ثمرة نكبة 1948 في المشرق وصعوبات نزع الاستعمار في المغرب، وفيما عدا حالات محدودة لم يكن هناك مكان لدولة القانون أو لدولة الحق التي تعكس تمثيلا حقيقيا للمجتمعات والتي تكون الأولوية فيها لمفهوم المواطنة على حساب الرابط الديني أو الفئوي.[17]

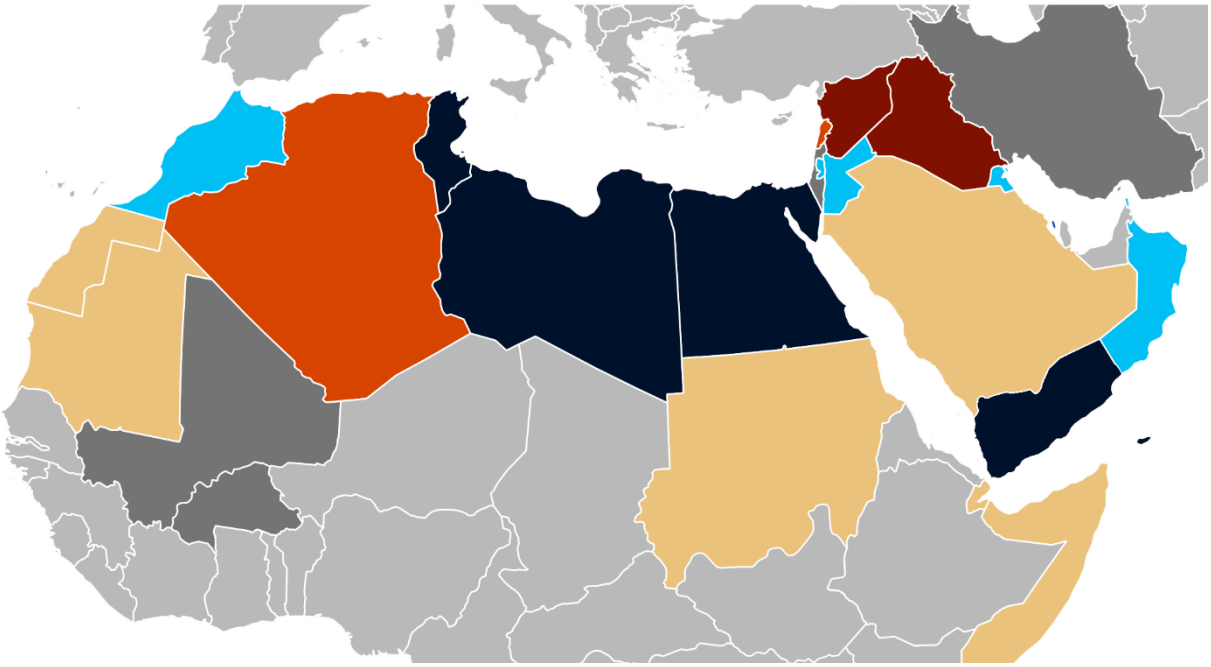

بناء على ما سبق ذكره من مشكلات عدة تواجه المواطنة والأقليات في المنطقة العربية خاصة بعد ثورات الربيع العربي، نأتي الآن على ذكر سبل حل تلك المشكلات أو على الأقل تخطيها في تلك المرحلة. ويعتبر أسلوب إدارة الفئات المطالبة بالمواطنة لملف القضية من العوامل الهامة لقطع أشواط كبيرة في تحقيق مطالبهم، ومن الممكن تناول حل مشكلات المواطنة بناء على مستويات التحليل السابقة:

- **على المستوى الدستوري والقانوني**

أنجزت الحركات العربية خطوة هامة في هذا الطريق من خلال الدساتير الجديدة، إلا أن المشكلة ما زالت في إنزال هذه الدساتير إلى أرض الواقع وهو ما يتوجب تنقية القوانين، حيث يجب على الحركات المطالبة بتفعيل المواطنة أن تمارس كافة الضغوطات من أجل إجراء تغييرات دستورية وقانونية تضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل مكونات المجتمع دون تمييز. وللتعويض عما عانته بعض الفئات الاجتماعية من تمييز لعقود طويلة، فيمثل اللجوء إلى نصوص قانونية تضمن التمييز الإيجابي لبعض الفئات الاجتماعية خطوة هامة، ويكون ذلك عن طريق؛ تخصيص نسبة معينة لها داخل المؤسسات التمثيلية حتى لو لفترة انتقالية، كما في حالة بعض الأقليات الدينية في العراق، وأيضا في الدستور المصري الجديد حيث تم إقرار نسبة 25% للشباب في الانتخابات المحلية، تنقية القوانين والتشريعات القديمة والرقابة على التنفيذية واجبة الضرر.

- **على مستوى السياسات**

أما على مستوى السياسات، فالإصلاح التشريعي لا يجدي نفعا دون وجود سياسات واضحة تعمل على تفعيل تلك النصوص التشريعية. ففي المغرب على سبيل المثال؛ بالرغم من الإصلاح الدستوري في 2011، والذي تم بموجبه الاعتراف باللغة الأمازيغية، لا تزال حقوق المواطنة للأمازيغ مرهونة بتبني النظام المغربي لحزمة سياسات تفعل تلك النصوص الدستورية. فالمحاكم في المغرب تعتمد فقط على اللغة العربية، مما يعرقل قدرة الأمازيغ في التخاطب مع القاضي، حيث يتم اللجوء إلى ترجمة غير رسمية عن طريق المحامين الناطقين بالأمازيغية. وأيضا النوبيين في مصر، فعلى الرغم من إقرار حزمة من الحقوق النوبية في الدستور المصري في عام 2014، مثل حق التنمية للنوبة ضمن المناطق النائية التي تتم التنمية بها باستشارة سكانها في عملية اتخاذ القرار، إلى جانب النص على احترام التعددية الثقافية التي تسمح للنوبيين بالاعتراف بثقافتهم الخاصة والحفاظ عليها، وتجريم التمييز على أساس اللون

أو العرق، لم تتم ترجمة أي من تلك المبادئ في شكل سياسات عامة. كما أن غياب حرية التنظيم وممارسة التضييق على منظمات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب التي تشهدها معظم دول المنطقة تقطع الطريق على إعادة صياغة الدولة العربية من أسفل إلى أعلى، وعلى تحقيق معايير المواطنة.[18]

وفي هذا الإطار يمكن تحديد مجموعة من الآليات المشاركة الفعالة للأقليات في الحياة العامة:

1- لا بد من زيادة الاندماج بين أبناء الأقليات والمجتمع الكبير الذي يعيشون به.
2- تخصيص مقاعد محجوزة للأقليات في جميع المجالس المنتخبة.
3- إنشاء مجلس لمناهضة كافة أشكال التمييز.[19]

- **على المستوى الثقافي: ترسيخ ثقافة المواطنة**

إصلاح مناهج التعليم هو السبيل الأول لترسيخ ثقافة المواطنة، حيث تعاني المناهج الدراسية من إنها أحادية النظرة في الكثير من الدول العربية، وما يوضح ذلك أنها تسعى إلى إخفاء أي تمايز ديني أو عرقي من خلال إبراز التنوع وليس من خلال الجبر، والعمل على تغيير الخيال الاجتماعي تجاه الأخر هو ضرورة أخرى، ويتم ذلك عن طريق حملات توعية تهدف لتغيير ثقافة المجتمع ورؤيته للأخر، وتقديم برامج ثقافية تطرح هوية جامعة للمنطقة قادرة على استيعاب مختلف مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- **على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي: التمكين الاقتصادي**

يتوجب على الفاعلين المطالبين بالمواطنة الضغط على مؤسسات الدولة من أجل ضمان سياسات تنموية عادلة ومتوازنة، حيث أن تلك السياسات التنموية حق للجماعات العرقية والدينية المهمشة، والمطالبة بتلك السياسات تعزز من مكانة القوى المطالبة بالمواطنة داخل المناطق المهمشة. وعلى نحو مغاير؛ فإن استمرار إهمال الدولة لتلك المناطق، يسمح للقوى التقليدية سواء كانت قبلية أو دينية أن تتوسع في نشاطها وأن ترسخ صورتها باعتبارها ممثلة تلك الجماعات ومسئولة عنها، وهو الأمر الذي يدحض من ثقافة المواطنة داخل تلك المناطق، وينزع الشرعية عن الفاعلين المطالبين بالمواطنة في مواجهة تلك القوى التقليدية.[20]

واجتماعيا فرأس المال الاجتماعي والاستثمار به يعد أحد السبل لحل إشكاليات المواطنة المختلفة، فتشكيل روابط مختلفة بين الأفراد قائمة على أساس الثقة والاحترام المتبادل، مما يخلق فضاء مدنيا للأفراد بعيدا عن سيطرة الأسرة والأعراف الاجتماعية وبعيدة عن قبضة الدولة.[21]

ولكي يتحقق ذلك فلا بد من وجود مناخ مواتي يرتبط بالأساس بقيام نظام ديمقراطي في المنطقة، ومواجهة دولية للفكر العنصري المصاحب لتيارات اليمين في العالم، من ذلك خلال شبكات من منظمات المجتمع المدني لدعم المواطنة ومناهضة التمييز، والتي تستخدم الآليات المؤسسية الدولية في عمل غير مسيس يطرح العدالة والمساواة على المستوى الدولي كما يعمل على تحقيقه المستوى المحلي لكل دولة، ويتطلب كل هذا إيمانا أساسيا بمفهوم المواطنة وهو ما لا يتحقق دون وجود نظم تعبر تعبير حقيقي عن شعوبها وشعوب قادره على المشاركة والمراقبة أي ديمقراطية مبنية من أسفل تعتمد على التنظيمات التي يقيمها المواطنين في صياغة شكل الدولة ولا تفرض رؤية سلطوية من أعلى، كما أن العلاقة بين الأبعاد المختلفة ليست علاقة تراتبية إنما تبادلية وأي سعي للمواطنة على أحد هذه المستويات دون تطوير بقيتها بحجة أنها لاحقة، سيكون مصيرها كمصير محاولات كثيرة تاريخية لم تكلل بالنجاح ببساطة لأنك ستسعى للتغير في مستوى وتترك عبر المستويات الأخرى القوة في يد أعداء هذا التغيير، ولنا في ثورات الربيع العربي ومآلتاها عبرة.

استهداف المسيحيين في سيناء..
استهداف على الهوية أم جزء من استراتيجية أكبر؟

مينا سمير

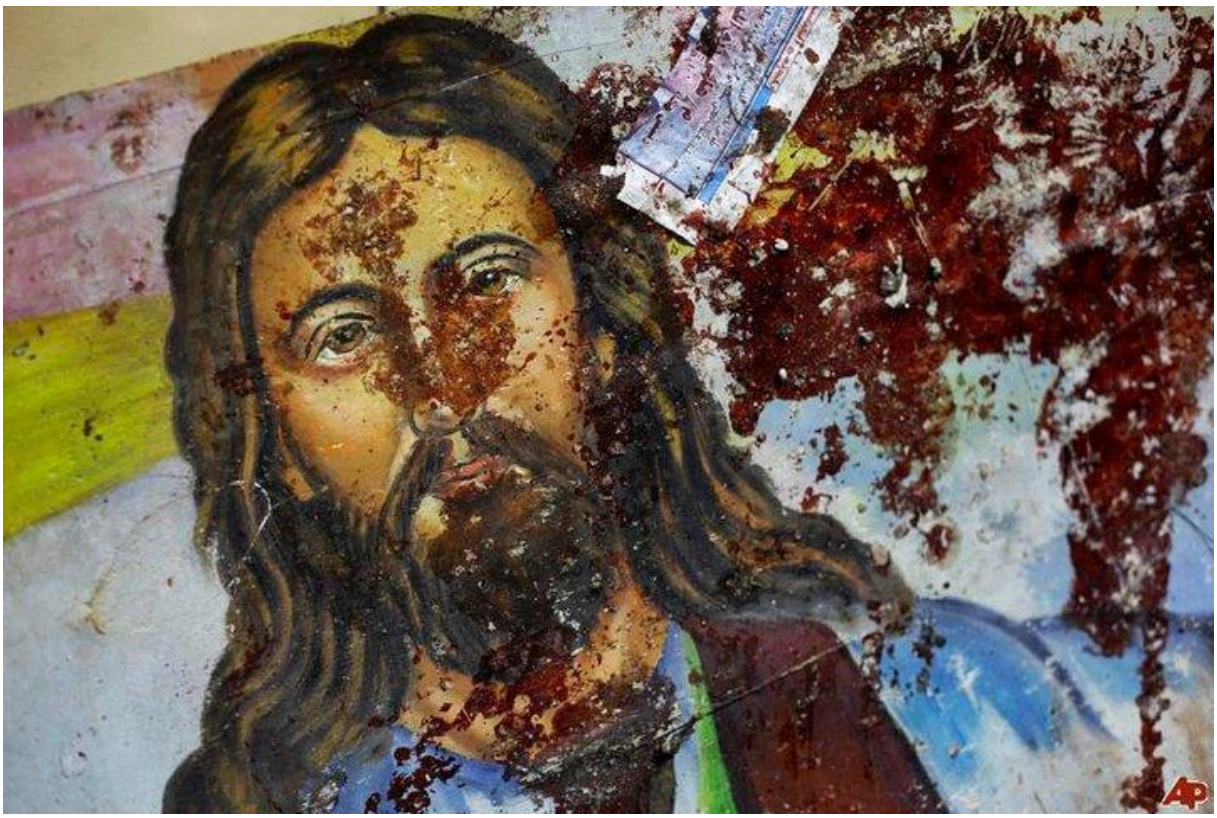

مقدمة:

على الرغم من أن استهداف الكنيسة البطرسية في القاهرة في 11 نوفمبر 2016، لم يكن العمل الإرهابي الأول الذي استهدف المسيحيين المصريين سواء من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أو التنظيمات الأخرى التي تعتنق أفكارا مشابهة[22]، إلا أن هذه العملية حملت العديد من الرسائل إلى الدولة المصرية، مفادها أن هناك تغيرا نوعيا في عمليات التنظيم وأهدافه.

ولعل الإصدار المرئي الذي صدر عن التنظيم في 19 فبراير الماضي، والذي تم تخصيصه للمسيحيين المصريين باعتبارهم فئة محاربة للإسلام على حد زعمه، قد أوضح معالم تلك التغيرات في تكتيكات التنظيم الإرهابي، حيث يتضح من المحتوى أن المسيحيين المصريين بمختلف طوائفهم وتنوعاتهم في كامل أراضي الدولة المصرية، سواء كانوا من الإكليروس أو العلمانيين، مؤيدين للنظام الحالي أو معارضين، هم جميعا أهدافا للتنظيم وأتباعه[23]، مما يضع الدولة المصرية أمام موقف من الصعوبة تحديد أبعاده وآليات التعامل معه.

وبصدور ذلك الإعلان أصبح هناك تفسيرا للتصعيد العملياتي ضد المسيحيين من قبل تنظيم ولاية

سيناء المبايع لتنظيم داعش في نوفمبر 2014، والذي كان قبل هذا التاريخ يعرف باسم "أنصار بيت المقدس"، حيث ازدادت وتيرة عمليات الاغتيال ضد مسيحيين محافظة شمال سيناء، وتحديدا القاطنين في منطقة مثلث رفح، العريش والشيخ زويد، وهي المنطقة التي تعد النطاق النشط لعمليات التنظيم في سيناء، حيث تم اغتيال 3 من المسيحيين خلال الأيام القليلة التي أعقبت إعلان داعش، ليصبح عدد من قتلهم التنظيم في أقل من شهر 7 قتلى، مما تسبب في عملية نزوح كبيرة لمسيحيين شمال سيناء، حيث وصلت أعداد العائلات المسيحية التي غادرت المحافظة قرابة الـ150 عائلة، كانت وجهة الغالبية العظمى منهم مدينة الإسماعيلية، في مشهد أعاد إلى الأذهان نزوح المسيحيين والإيزيديين في العراق، بعدما استطاع التنظيم الإرهابي أن يسيطر على مدينة الموصل هناك.

على الرغم من أن التنظيم الإرهابي لا يستهدف فقط المسيحيين في سيناء، حيث أصدر التنظيم عددا من البيانات التي أعلن خلالها قيامه بعمليات اغتيال ضد عدد من أبناء سيناء ومشايخ للقبائل وبعض مشايخ وأتباع الطرق الصوفية، معللا ذلك بتعاونهم مع القوى الأمنية والجيش، إلا أن استهداف المسيحيين في سيناء الذي يعد استهدافا على الهوية مبنيا على اعتبارهم كتلة واحدة موالية للنظام، دون أي اعتبار للتنوعات الداخلية في المكون المسيحي نفسه، سواء سياسية أو طائفية، يشير إلى تبني التنظيم لاستراتيجية تتجاوز دوافع المولاة والتأييد للنظام، تهدف إلى تفريغ سيناء من قاطنيها المنتمين في الأصل إلى وادي النيل، باعتبارهم أحد مؤشرات الوجود للدولة المركزية، ويعزز ذلك النهج الذي اتبعه التنظيم في الأيام التالية لبدء نزوح المسيحيين تجاه المعلمات العاملات في مدارس العريش، وتصعيد العمليات ضد قوات الجيش والشرطة، بالإضافة إلى نزوح العديد من العائلات التي تنتمي إلى قبائل سيناء، ولكنها موالية للدولة.

تعد سيناء منطقة مؤهلة لتنامي نشاط تنظيم ولاية سيناء نظرا للمساحات الشاسعة من الأراضي الصحراوية ذات الطبيعة الجغرافية الوعرة، والتي تتيح للتنظيمات التي تتبنى استراتيجية حرب العصابات إمكانية المناورة وتنفيذ العمليات الخاطفة، كما أن التنوع داخل المجتمع السيناوي والذي يفتقر إلى الإدارة الناجحة لها مما خلق صراعات بين سكانه من قاطني مدينة العريش الذين تعود أصولهم في أغلبهم إلى الحامية العثمانية التي كانت مرابطة في المنطقة حتى عهد محمد علي واستوطنوها فيما بعد، وبين القبائل العربية ولعل أبرزهم الفواخرية والترابين، وبين سكان الوادي من العاملين أغلبهم في القطاع الحكومي ومن بينهم المسيحيين الأقباط، خاصة في ظل ضعف التنمية وتبنى الدولة للاستراتيجية الأمنية فقط في التعامل مع مشكلات سيناء وسكانها،[24] يعد تمهيدا قويا لتنامي الحاضنة الاجتماعية التي من الممكن أن يستغلها التنظيم في محاربة الدولة.

ظاهرة تنامي الفكر الجهادي في شمال سيناء وصولا إلى أنصار بيت المقدس:

على الرغم من التواجد القوي للتنظيمات الجهادية في وادي النيل في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ودخول تلك التنظيمات في حرب دموية مع الدولة، إلا أن سيناء كانت في معزل على تلك الصراعات، نظرا للعلاقة التاريخية والوطيدة بين شيوخ وعواقل سيناء وبين أجهزة الدولة وبوجه خاص المخابرات الحربية المصرية، وهي العلاقة التي نتجت عن سنوات من النضال المشترك ضد الاحتلال الإسرائيلي، مما قطع الطريق على تلك التنظيمات الجهادية من أن تجد لها حاضنة اجتماعية تنطلق منها في حربها ضد الدولة المصرية.

غير أن العام 2004 شهد ولأول مرة وجود تنظيمات جهادية في سيناء، حين استهدف تنظيم التوحيد والجهاد المنشآت السياحية المطلة على خليج العقبة في طابا ونويبع وشرم الشيخ، في 7 أكتوبر 2004، و23 يوليو 2005، و24 أبريل 2006، أي في ذكرى انتصارات أكتوبر وثورة يوليو وتحرير سيناء، وهي مناسبات يبدو من أن التنظيم أتخذ من العلاقات مع إسرائيل ذريعة لمحاربة النظام المصري، وفي المواجهات مع

الشرطة المصرية، قتل مؤسس التنظيم خالد مساعد بالقرب من مدينة الشيخ زويد، وهو ما نتج عنه فرار عدد كبير من أعضاء التنظيم إلى غزة.[25]

بعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008، بدأت عناصر التنظيم في العودة مرة أخرى إلى سيناء، بمسمى تنظيم "أنصار بيت المقدس"، والذي استهدف خط أنابيب الغاز للمرة الأولى في 2010، وهي المرة التي تلتها 13 مرة أخرى عقب ثورة يناير 2011، وفق ما أعلن التنظيم في أول إصداراته المرئية التي أعلن فيها عن توجهاته العقائدية والتي بدت موالية لتنظيم القاعدة، كما أعلن أيضا عدم استهدافه للمدنيين أو العسكريين المصريين، وأن حربه مع إسرائيل في الأساس، وهو ما اتبعه بعدة عمليات استهدفت ميناء إيلات والعمق الإسرائيلي في صحراء النقب، نافيا أي علاقة له بمذبحة رفح الأولى أو الثانية التي راح ضحيتها جنودا مصريين.[26]

وأمام التوسعات الميدانية التي حققها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، خاصة عام 2014 الذي شهد احتلال التنظيم لمناطق واسعة في سوريا والعراق، ونجاح التنظيم في بسط نوع من الإدارة المحلية للمناطق تلك، بالإضافة إلى تماسك التنظيم وفروعه إثر تبنيه نهج الخلافة، وحيازته للعديد من الثروات المالية والطبيعية التي في حيازة المناطق التي سيطر عليها، وامتلاكه لترسانة من الأسلحة المتطورة، خاصة تلك التي تم تهريبها من ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وفشل الأطراف المتعددة في الداخل الليبي في السيطرة عليها، أدت كل تلك المعطيات إلى مبايعة العديد من الأفراد والجماعات المسلحة إلى التنظيم[27]، سواء التي تأسست حديثا أو تلك التي كانت مبايعة إلى تنظيم القاعدة، ومن بين تلك الجماعات تنظيم أنصار بيت المقدس، الذي أعلن بيعته لداعش وتغيير اسمه إلى ولاية سيناء في نوفمبر 2014.[28]

مسيحيو سيناء بعد 30 يونية 2013:

تعد أحداث 30 يونية 2013 وما أعقبها من عزل للرئيس الأسبق محمد مرسي وإزاحة جماعة الإخوان المسلمين عن سدة الحكم في مصر نقطة تحول جوهرية، لما ترتب عليها من انعكاسات على الأوضاع في سيناء سواء فيما يتعلق بالعلاقات البينية بين سكانها من ناحية، ومن ناحية أخرى التغيرات الكبرى في أيدلوجية تنظيم أنصار بيت المقدس.

فعلى الرغم من أن العلاقة بين المسيحيين في سيناء وبين جيرانهم من سكان العريش أو القبائل العربية كانت جيدة، خاصة مع القبائل، نظرا للعلاقة الوطيدة بين تلك القبائل وبين الكنيسة المصرية في شمال سيناء، في حين كانت تتسم العلاقة بين القبائل والعرايشية (سكان العريش) بالتوتر نظرا لاختلاف العادات والتقاليد بينهم، إلا أنه بعد 30 يونية حدثت عدة متغيرات أدت إلى وجود شيئا من التوتر بين الأطراف الثلاثة، فالعلاقة بين العرايشية والمسيحيين رسمت محدداتها القبضة الأمنية منذ عهد مبارك، حيث كان يتولى أمن الدولة مهمة التعامل مع القضايا التي يكون أحد أطرافها مسيحي والأخر من العرايشية، وهو النهج الذي كان يتبعه أمن الدولة في التعامل مع تلك الحالات في وادي النيل أيضا، فكانت العلاقة بين الطرفان محددة وفق معطيات القبضة الأمنية، وخوفا من عودة تلك الممارسات من قبل الحكومة المصرية بعد 30 يونية 2013، أصبحت العلاقة بين الطرفان في توتر مستمر، خاصة وأن لدى سكان العريش قناعة بأن المسيحيين طرفا رئيسيا في حراك 30 يونية وهم من سعوا بقوة لإسقاط نظام الإخوان المسلمين[29]، فيما يبدو وكأنه نجاحا للخطاب الذي تبناه الإخوان المسلمين بالدفع بالبعد الديني في إسقاط حكمهم ونفي البعد الشعبي في الحراك ضدهم.

أما القبائل، فعلى الرغم من العلاقة التاريخية بينهم وبين الكنيسة المصرية، إلا أن المسيحيين المصريين في سيناء وتحديد وجهة العلاقة معهم تخضع بشكل كبير لطبيعة ووجهة علاقة تلك القبائل بالدولة، وقد شهدت القبائل نفسها في الفترة الأخيرة انقسامات داخلية حادة فيما يتعلق بالعلاقة مع الدولة، وعلى الرغم من تمسك العديد من أبناء

القبائل خاصة من المشايخ وكبار السن بالعلاقات الجيدة مع الدولة والجيش نظرا للتاريخ المشترك بينهم، إلا أنه يبدو أن الأجيال الأصغر سنا أو التي لم تعاصر الصراع المصري الإسرائيلي في سيناء، أقل حماسا لذلك التعاون[30]، حيث تتبنى وجهة نظر براجماتية تبدو متأثرة بغياب التنمية والتضييق والممارسات الأمنية التي تتبعها الدولة كاستراتيجية في التعامل مع ملفات شمال سيناء في ظل الحرب على الإرهاب أو حماية الحدود مع قطاع غزة وإسرائيل، فتشهد بعض القبائل أزمة تهدد أعرافها الراسخة تتمثل في خروج بعض الشباب عنها ولا تبدي التزاما بتوجيه شيوخ تلك القبائل، وهو ما انعكس أيضا على المسيحيين الأقباط، حيث لم تعد القبائل قادرة على توفير الحماية الكاملة لهم وفق ما هو محدد عرفيا، وهو ما ساعد على استهدافهم من قبل تنظيم ولاية سيناء.

ويتضح أثر تلك المتغيرات على طريقة استهداف المسيحيين في شمال سيناء بعد 2013، فعلى الرغم من وجود هجمات متفرقة من مطلع الألفية تستهدف الأقباط، مثل استهداف عدد من رجال الدين أو الكنائس، لعل أبرزها الهجوم على كنيسة مار جرجس في 29 يناير 2011، إلا أنها لا يمكن اعتبارها هجمات ممنهجة موضوعة وفق رؤية واستراتيجية إلا بعد 2013، ويتضح ذلك من تدرجها من جهة، ومن جهة أخرى وجودها في إطار أكبر وهو محاربة الدولة في سيناء.

ففي عام 2013، أعلن تنظيم أنصار بيت المقدس تغيرا في استراتيجيته باستهدافه للعسكريين المصريين وقيامه بعدة هجمات أبرزها تفجير مقر المخابرات الحربية في مدينة الإسماعيلية، ومديريتي أمن الدقهلية والقاهرة، ثم عملية الفرافرة قرب الحدود الليبية، معللا ذلك بالانتقام لممارسات الجيش ضد المسلمين في مسيرة الحرس الجمهوري، واعتصامي رابعة والنهضة، كما حذر التنظيم المواطنين من التواجد بقرب المقرات الأمنية، فيما يعد إشارة على تغير عقيدة التنظيم تجاه سقوط ضحايا من المدنيين.[31]

وفي سيناء، أصدر التنظيم قائمة تضم أسماء العائلات المسيحية بالعريش، مهددا إياهم إما بالرحيل أو القتل، وهو ما نتج عنه مغادرة عدد قليل من المسيحيين بالفعل من العريش، في ظل تواجد أكثر قوة من أي وقت مضى للتنظيم في شوارع المدينة، ووجود حاضنة مجتمعية تساعده على التوسع والتخفي، عززها الحل الأمني الذي تبنته الدولة مجددا بشكل أكثر قوة وعنفا، والذي لا يخلو من انتهاكات مادية ومعنوية بحق السكان[32].

ولاية سيناء يسعى إلى خلق أيديولوجية مناهضة للدولة:

في ظل غياب التنمية عن سيناء منذ عودتها الكاملة إلى مصر عام 1982، حيث لم يتم تنفيذ إلا 21% فقط من مخطط التنمية الذي طرحته الدولة عام 1994[33]، بالإضافة إلى غياب الأبعاد الاجتماعية فيما يتعلق بملف المواطنة وتمكين المواطن السيناوي وغير ذلك، واعتماد الدولة فقط على الرصيد التاريخي للعلاقات المميزة بينها وبين القبائل السيناوية، خاصة العلاقة مع وزارة الدفاع المصرية، وهو ما يتضح من حفاوة استقبال سكان العريش لمدرعات الجيش المصري عقب الانسحاب الأمني للشرطة المصرية في 28 يناير 2011.

يبدو أن تنظيم ولاية سيناء يستهدف تلك العلاقة الوطيدة في الأساس، فبدأ في ممارسة العنف والإعدامات الميدانية ضد من يثبت علاقته بالجيش من جهة، ومن جهة أخرى يتخذ مناطق كثيفة السكان في العريش والشيخ زويد كمنطلق لعملياته ضد الجيش، فيقوم الجيش بالرد على تلك الهجمات وتمشيطها بما يصاحب ذلك من تجاوزات وانتهاكات مادية ومعنوية بحق السكان[34]، مستغلا لصالحه الإصابات التي قد تقع بين المدنية خلال عمليات مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ترهيب السكان عن طريق عمليات الإعدام الميدانية التي

يمارسها في الميادين العامة[35]، وبذلك يحاول التنظيم طرح خطاب وطني وديني وحقوقي، في مواجهة الدولة المصرية.

هناك حقيقة لا يمكن التغاضي عنها في تحليل سلوك وتحركات تنظيم ولاية سيناء، وهي أن التنظيم في العراق وسوريا يتعرض في الآونة الأخيرة إلى سلسلة من الهزائم على القوات المسلحة لكلا الدولتين بدعم عسكري من التحالف الدولي وميليشيات أخرى موالية للنظام أو مناهضة للتنظيم، ولا شك أن التزامن في العمليات ضد وتصاعد حدتها وفداحة خسائر التنظيم، سوف تؤدي إلى ضرورة إيجاد التنظيم لموطئ قدم له بديلا عن المناطق التي تخرج من سيطرته في سوريا والعراق، وتعد مناطق مثل ليبيا، والتخوم الحدودية بين سوريا والأردن بالإضافة إلى سيناء، أكثر المناطق المرشحة لذلك الانتقال، وهو ما يعد تفسيرا لتزامن التصعيد في سيناء مع الهزائم في سوريا والعراق.

فيبدو أن استهداف المسيحيين في سيناء أحد خطوات التنظيم نحو سعيه نحو إيجاد تلك المساحة، عن طريق خلق أو على أقل تقدير تسويقه بأن هناك تمرد إسلامي مسلح في مواجهة الدولة، فتصبح الدولة حينذاك في مواجهة تمرد إسلامي انفصالي بدلا من شنها حرب على الإرهاب. المسيحيين بالإضافة إلى العاملين في القطاع الحكومي هم من سكان وادي النيل، أي انهم يمثلون أحد مظاهر التواصل بين سيناء والوادي، وأحد مؤشرات وجود الدولة وسيطرتها على تلك الرقعة من الدولة. ولعل دفعهم إلى النزوح من سيناء عن طريق إرهابهم، هو بداية لتفريغ سيناء من سكان وادي النيل، وهو ما يعززه بدء التنظيم في استهداف مكونات أخرى مثل المدرسات، حيث بدأ التنظيم في مطالبتهم بارتداء (النقاب) أو الرحيل[36]، كما نزحت 38 أسرة مسلمة تنتمي إلى قبائل شمال سيناء من العريش إلى الإسماعيلية خوفا من بطش التنظيم بهم لرفضهم التعاون معه.[37]

الخاتمة والتوصيات:

تعد سيطرة الدولة على أطرافها أحد مؤشرات قوة الدولة، إلا أن السيطرة الأمنية لم تعد وحدها كافية في ظل تحديات عالم اليوم، فتحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيل المواطنة والتنمية الاقتصادية أيضا تعد من مؤشرات سيطرة الدولة، وبالنظر إلى المحافظات الحدودية للدولة المصرية، فإنها تفتقد إلى تلك المعايير بنسب متفاوتة، مع تعزيز للبعد الأمني، فدائما ما يمثل العسكريون السلطة المركزية في المناصب التنفيذية لتلك المحافظات، في غياب واضح للدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة، وقصور أي دور فيما عدا الأمني على تقديم الخدمات بين الحين والأخر.

وقد شهدت الفترة الأخيرة تصعيدا حاد في الأحداث في سيناء خاصة ضد المسيحيين الأقباط المقيمين في مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة تقترب من 150 من الأسر المسيحي، وذلك بعد مقتل 7 مسيحيين على يد تنظيم ولاية سيناء الإرهابي، منهم من تم قتلهم داخل منازلهم، ولم يكن نزوح المسيحيين الأقباط المشهد الوحيد لاستهداف تنظيم ولاية سيناء لهم، إلا أنه أحد أكثر المشاهد ترويعا منذ بدأ التنظيم استهدافه للمسيحيين في 2013 عقب إسقاط نظام الإخوان المسلمين وعزل محمد مرسي من منصب رئاسة الجمهورية، فبدأ استهداف المسيحيين بالتهديد بالرحيل أو القتل، وذلك وفق قائمة أرسلها التنظيم تضم أسماء العائلات المسيحية في 2013، مع تعزيز الدعاية القائمة على أن المسيحيين المصريون هم المحرك الرئيسي لحراك 30 يونية وعزل محمد مرسي.

وهي الدعاية التي وجدت طريقها بين عدد من سكان العريش، مما أكسب تهديد المسيحيين في شمال سيناء بعدا أخر خطيرا يتمثل في إيجاد القبول المجتمعي في محيطهم إذا ما تم استهدافهم، بالإضافة إلى وجود تغيرات جوهرية في الهياكل القبائلية نتجت عن النزاع الجيلي حول العلاقة مع الدولة ومؤسستها

العسكرية، فين جيل يتمسك بالعلاقة التاريخية القائمة منذ الاحتلال الإسرائيلي، وجيل أخر لم يعاصر تلك الفترة إلا أنه يعاني التهميش وضعف التنمية، وجد التنظيم طريقه إلى بعض أبناء القبائل، وهو ما انعكس على العلاقة بين القبائل والمسيحيين المدعومة بالأعراف والتقاليد.

وفي ظل توجيه تنظيم ولاية سيناء سلاحه نحو القوات العسكرية المصرية في أعقاب عزل الإخوان، حين كان يسمى تنظيم أنصار بيت المقدس قبل أن يعلن البيعة لتنظيم داعش، ويغير أسمه إلى ولاية سيناء، نجح التنظيم في إقحام المجتمع السيناوي سواء سكان العريش أو القبائل في الصراع مع الجيش، مستخدما المؤثرات الدينية والاجتماعية والاقتصادية تارة، وتارة أخرى في جعل المناطق السكنية مناطق عمليات عسكرية يقوم الجيش باقتحامها وتمشيطها في إطار البحث عن عناصر التنظيم، مما يترتب عليه انتهاكا ماديا ومعنويا يؤثر في شعبية الجيش وعلاقته بالسكان، فيما بدا وكأن هناك استراتيجية يتبعها التنظيم تهدف إلى تقليب أهالي شمال سيناء على الجيش ثم تفريغ شمال سيناء من سكان الوادي ومن بينهم المسيحيين، من أجل تحويل الصراع من حرب على الإرهاب إلى تمرد إسلامي مسلح.

وإذا ما أرادت الدولة أن تجد حلولا جذرية للأزمة في سيناء، فعليها أن تراعي في تلك الحلول تحقيق التوازن بين الأبعاد الأمنية، والأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والسياسية، ولعله آن أوان فتح قضايا هامة مثل العدالة الانتقالية في سيناء، والذي ظهرت الحاجة الملحة لها عقب قضية إعلان الأجهزة الأمنية مقتل 10 شبان من أبناء قبائل سيناء في مداهمة أمنية لأحد أوكار تنظيم ولاية سيناء، ورفض القبائل لتلك الاتهامات وإعلانها عن اعتقال هؤلاء الشباب وما أعقبه من تصعيد، أحد الحوادث التي تؤكد ضرورة فتح ملف العدالة الاجتماعية في سيناء بآلياتها الثلاث، المصارحة، المحاسبة، وجبر الضرر، وبالقياس على تلك الحادثة هناك العديد من الأحدث الأخرى التي توفر للعديد من المنتمين إلى تنظيم ولاية سيناء الدافع والمبرر الأخلاقي على أقل تقدير لمجابهة الدولة ومحاربتها.

كما أن تعزيز التمايز بين سكان شمال سيناء في ظل غياب المواطنة الفعالة من شأنه أن يزيد من حدة الاحتقان بين المكونات المجتمعية المكونة للتركيبة السكانية للمنطقة، وهو الاختلاف الذي إذا أفتقد للإدارة الجيدة المبنية على مبادئ المواطنة من شأنه أن يعزز القبلية والانتماءات الأولية التي من دون شك سوف تبحث عن قوى تعزز تلك الاختلافات، فتصبح تلك المكونات الاجتماعية حاضنة اجتماعية للتنظيمات المتطرفة مثل تنظيم ولاية سيناء من جهة، وتصبح تلك التنظيمات بمثابة الذراع العسكرية لتلك المكونات من جهة أخرى.

أما التنمية الاقتصادية فهي ضرورة لخلق مجتمع محلي قادر على إيجاد حاضنة اقتصادية مرنة لها القدرة على استيعاب مختلف الأعراق والأديان، تخلق إطارا من المصالح التي في حاجة إلى الحماية، مما يترتب عليه نفور ومواجهة ضد أي عنصر خارج تلك المنظومة قد يتسبب في تخريبها أو إفسادها.

نمط آخر للشباب "الأقباط" في الثورة المصرية:

التسييس ومسارات الانخراط في اتحاد شباب ماسبيرو

قراءة في دراسة لكارولين بربري[38، 39]

نشرت الباحثة كارولين بربري في "مجلة العالم الثالث" Revue Tiers Monde العدد (N° 226–227) من العام 2016 دراسة تحت عنوان: نمط آخر للشباب "الأقباط" في الثورة المصرية: التسييس ومسارات الانخراط في اتحاد شباب ماسبيرو.

تبحث هذه الدراسة في أنماط المشاركة السياسية للشباب الأقباط الذين ساهموا بتأسيس اتحاد شباب ماسبيرو في آذار 2011. حيث تدرس العلاقة بين اتحاد شباب ماسبيرو، كأحد قوى شباب الثورة، وباقي القوى الثورية في مصر. وذلك من خلال تناول عمليات التسييس لدى مختلف القوى الثورية. تركز الدراسة بشكل أساسي على علاقة هذه الحركة بالكنيسة وتأثيرها على الشباب من جهة، وعلاقتها بالنظام السياسي من جهة أخرى. لتتساءل بالنهاية عن مدى إسهام اتحاد شباب ماسبيرو في النضال القبطي بشكل خاص وبثورة 2011 بشكل عام؟

تعتمد الباحثة في دراستها على نظرية روبيرت بينفورد وديفيد سنو حول تحليل أطر/أنساق الحركات الاجتماعية (frame analysis for social movement). حيث يشير مفهوم الإطار/النسق (frame) هنا للنماذج المتعددة في تفسير وصياغة الأحداث من شخص لآخر ومن مجموعة لأخرى.

كما تستخدم منهج دراسة الحالة، متخذة من تحليل المسار السياسي للشابين ملاك وأبانوب أمثلة حيّة لنمط مختلف من الشباب القبطي الناشط سياسيا، دون أن تدعي تمثيلهم لحراك الشباب القبطي عموما. بناء على ذلك، تدرس تجربة التنشئة الاجتماعية لكلّ منهما، وخاصة دور الكنيسة الأرثوذكسية في مسارهما. إضافة لإجراء مقارنات بين أساليب التسييس والمشاركة السياسية التي يخضع لها الشباب الأقباط وبين باقي الشباب المصري من جيلهم.

الجزء الأول: أوصاف متقاطعة لناشطَين قبطيّين

يتناول هذا الجزء محورين أساسيين. في **المحور الأول** تتناول الباحثة عمليات الإقصاء والدمج التي يتعرض لها الشباب القبطي من خلال دراسة تجربة (ملاك) أحد المبحوثين.

يُسلّط الضوء في هذا المحور على الدور الذي تلعبه البيئة الاجتماعية لبعض المدن الصغيرة والمغلقة، كمدينة "المنيا" التي تعتبر "بؤرة طائفية"، في ترسيخ الانقسام والتمايز المجتمعي بين المسلمين والمسيحيين. يبدو أن هذا التمايز لا يتم في بلد كمصر بشكل رقمي، أي على أساس أغلبية وأقلية عددية، بقدر ما يتم بالشكل الرمزي الذي يكرس الهيمنة الثقافية لجماعة معينة على أخرى. على سبيل المثال: التمايز من خلال الأسماء المسيحية، وشم الصليب على اليد اليمنى، اتباع نظام غذائي يعتمد على الزيت.

وفقا لشهادة (ملاك)، يُمارس هذا التمايز داخل الحقل التعليمي من خلال حرمان الطلاب المسيحيين المتفوقين في المسابقات بين المدارس من الحصول على الدرجة الأولى، وذلك بسبب عدم إلمامهم بالقرآن. في عملية التمايز هذه بين الطلاب المسلمين والمسيحيين يوظّف الرمز (الاسم المسيحي لملاك) في عملية الإقصاء الممارسة، على اعتبار أن حامله لا يمثل "القيم الاجتماعية" المطلوبة

للجماعة المهيمنة. وبالتالي يتم إبعاده عن المركز الأول لمسابقات تشترط الإلمام بثقافة الأغلبية المسلمة، بدلا من أن يكون التفوق العلمي معيارا لحيازة مركز داخل الحقل الدراسي.

تشير الدراسة إلى أن نظام التعليم منذ العهد الناصري قد بدأ يشهد أسلمة واسعة خاصة في دروس التاريخ التي تغفل الحقبة القبطية من تاريخ مصر، كذلك في دروس اللغة العربية التي تستند على النصوص القرآنية. بالإضافة لذلك، بدأت الدولة المصرية، في السبعينيات، تبني شرعيتها داخل إطار المرجعية الدينية، مما جعل الهوية الوطنية المصرية منحازة لمن يمتلك إيمان "مشروع". هذا الواقع سيدفع بالطلبة المسيحيين كأقلية للتوجه للتعليم المسيحي ك «مدارس الآحاد" لكسب الشرعية. حيث توفر الكنسية أنشطة اجتماعية تستقطب أبناء هذه الأقلية مثل: المشاركة بجوقة الكنيسة، كشافة الكنيسة ورحلات الكنيسة. الخ.

سيكون لحركة مدارس الآحاد دورا أكبر في عملية تنشئة اجتماعية خاصة، من خلال تأطير الشباب الأقباط بتعليم ديني يركز بدوره على الحقبة القبطية وتاريخ الأجداد القديسين. وبالتالي سوف تعزز هذه المدارس الانتماء القبطي لدى هؤلاء الطلبة كمرجعية لحياتهم اليومية الخاصة والعامة. هذا التأطير سوف يستمر لاحقا في المرحلة الجامعية من خلال مجموعة "CH"، المنتشرة في الكليات المصرية والتي يجتمع من خلالها الطلاب المسيحيين في استراحات القهوة.

بناء على هذا الواقع، توضح بربري أن التنشئة الاجتماعية الأولية لشخصية كملاك هي فعليا محددة بقيم مؤسسة شبه سلطوية كالكنيسة القبطية، مما يجعل أي تصور خاص للذات محدود بشكل مضاعف. وذلك بسبب وجود "مجتمع قبطي" يمثله البطريرك فقط، يقدم تمثيل متجانس وموحد لجميع الأقباط. هذا التصور تعززه الدولة من خلال تواصلها واعترافها بهذا الممثل الوحيد للأقباط. من ناحية أخرى، التصور الذاتي للفرد ك "قبطي" يحصره في نظام قيمي يبنيه من خلال معرفته بالمجتمع، نظام يحكم أفعاله وخياراته. بالمقابل، هذا المجتمع ذو الملامح الطائفية الذي يتعرّف به ملاك كشخص، لا يرجع فقط للكنيسة، بل هو عبارة عن عملية تاريخية – اجتماعية طويلة من العلاقات المعقدة بين الدولة والكنيسة والأقباط.

في المحور الثاني والذي يأتي تحت عنوان "الدولة، الكنيسة والأقباط"، تستعين الباحثة في تحليلها للعلاقة بين هذه العناصر الثلاثة بوجهة نظر لوك بولتانسكي (1982) حول فهم تشكيل فئة اجتماعية معيّنة. يعتمد بولتانسكي في نظريته على استخدام نهجا مزدوجا يقوم أولا، بعملية تفكيك تهدف لكسر التأثير الذي من خلاله تعطي هذه المجموعة لنفسها مظهرا طبيعيا تقريبا. ثانيا، القيام بإعادة بناء لتاريخ هذه الفئة.

يستند هذا المحور على شهادة (أبانوب) وهو شاب قبطي من منطقة نجع حمادي في محافظة قنا بالصعيد المصري. ينتمي للطبقة الوسطى، ويظهر سلوكه نوعا من التمرد على كنيسته، بخلاف (ملاك) الذي كان أكثر انسجاما معها. فقد حاول أبانوب إصلاح كنيسته المحلية وأدخل على نشاطاتها المسرح. كما انتقد دور الكنيسة القبطية الأرثوذكسية خلال الأحداث الدموية في نجع حمادي عام 2010.

التجربة السياسية التي يقدمها (أبانوب) تبين أن وحدة المجتمع القبطي واستقراره ترجع إلى "تحالف مُنحاز" بين الدولة والكنيسة يكون فيه الفرد القبطي طرفا ثالثا. هذه التجربة التي تبلورت مع أحداث نجع حمادي، كشفت البنية العشائرية لمحافظة قِنا، المنقسمة بين قبيلتين أساسيتين "الأعراب" و"الهوارة" بينما يشكل الأقباط القبيلة الثالثة وعلى رأسهم الأسقف. كما أظهرت كيف يُوظف ويُستثمر العنصر الطائفي في الصراع السياسي خلال الانتخابات. بالنتيجة الوضع السيئ للأقباط يعود لارتباطهم المباشر بالنظام السياسي طوال فترة حكم حسني مبارك. حيث يفترض هذا "التحالف المُنحاز" أن يساند الأقباط الحزب الحاكم ورئيسه، في

مقابل تأمين الحماية لهم واستقلالية البطريرك بشعبه القبطي. لكن مذبحة نجع حمادي بينت ضعف الكنيسة كطرف، رغم امتلاكها وسائل ضغط، أمام العنف الذي يمارسه النظام كطرف آخر. مما يحول الكنيسة لجزء من المشكلة القبطية بدلا من أن تكون جزءا من الحل. هذا الواقع، سينعكس على الرؤية الجديدة للقضية القبطية بعد عام 2004، حيث ستحمّل مسؤولية الجرائم والتمييز ضد الأقباط إلى الدولة. كما سيلقي النشطاء باللوم على الكنيسة الخاضعة لدولة تعادي المسيحيين بينما تدمج الإسلام السياسي في كوادرها، وذلك من خلال إعطاء الإخوان المسلمين ثلاث مؤسسات أساسية: العدل والتعليم والإعلام.

من جهة ثانية، سيدفع هذا الواقع أشخاص كأبانوب للنشاط من خارج الكنيسة، وهو ما تجلى عبر احتكاكه بالناشطين من التيارات السياسية الأخرى. مثل كمال خليل (من التروتسكيين) وجورج اسحق خلال المظاهرات الاحتجاجية لمجموعة (مارد) أمام نقابة الصحافيين. هذه التجربة أظهرت لأبانوب ضعف وضبابية الخطاب السياسي لهؤلاء، خاصة فيما يتعلق بسؤال الهوية الوطنية. فالشعارات التي يرفعونها عفا عليها الزمن (مثل: وحدة الهلال والصليب)، إضافة إلى أن تأكيدهم المبالغ فيه على شعار الوحدة الوطنية لا يثبت سوى غيابها.

بالنتيجة، يبدو أن المرجعية التاريخية للهوية الوطنية المصرية كانت منذ عهد محمد علي مرتبطة بالهوية الإسلامية التي تحارب الاستعمار الأجنبي، وهو ما شكّل لاحقا أحد دعائم الأيديولوجية الناصرية. بناء على هذا الطرح للهوية الوطنية سوف نفهم لماذا أبانوب وغيره من الشباب القبطي سيرفضون الهوية الوطنية الحالية، التي لا تعطي أهمية لكونهم أقباط، ويطرحون هوية وطنية جديدة تقوم على وجود دولة القانون.

الجزء الثاني: تسييس بديل

ما الذي دفع الناشطين الأقباط للبحث عن نمط مختلف من التسييس السائد في الحقل السياسي المصري؟ ولماذا لم يشاركوا في الحركات السياسية المتواجدة؟

إذا كانت الانتفاضة الثانية للأقصى عام 2000 قد شكلت منعطفا ودافعا لإنخراط جيل الشباب المصري عموما ومن بينهم شباب قبطي في الحراك السياسي، إلاّ أنه سرعان ما انكفأ العديد من هؤلاء الشباب القبطي عن المشاركة في التجمعات والحركات السياسية التي ظهرت بعد عام 2000.

وفقا لشهادتي ملاك وأبانوب، شكلت الشعارات الإسلامية خلال المظاهرات من جهة، وسيطرة التيار الإسلامي وخاصة الإخوان المسلمين داخل هذه التجمعات من جهة أخرى، سببا لشعورهم بعدم الانتماء لهذه الحركات. على سبيل المثال فإن حركة "كفاية"، على الرغم من وجود شخصيات مسيحية فيها مثل جورج اسحق، لم تكن قادرة وفقا لهؤلاء الشباب الأقباط على تمثيل تطلعاتهم وتوجهاتهم.

هذا الواقع سوف يدفع الشباب الأقباط للبحث عن تجمعات سياسية بديلة تتبنى القضية القبطية في نشاطها وخطابها. فكانت حركة "مارد" أحد هذه التجمعات. لكن يبدو أن هذا التسييس البديل قد تبلور فعليا مع حدثين أساسيين هما إنشاء صحيفة "الكتيبة الطيبية" ثم تأسيس حركة "أقباط من أجل مصر" لاحقا.

في محاولة الإجابة عن سبب انخراط الشباب القبطي في هذه التجمعات السياسية البديلة تشير الدراسة لمجموعة من النقاط المحورية:

أولا، ركزت صحيفة "الكتيبة الطيبية" التي تأسست عام 2004 من قبل الأب ماتياس نصر، كاهن كنيسة العذراء والقديس كيرلس بعزبة النخل، على القضايا القبطية بشكل مركزي. وقدمت قراءات جديدة في اللاهوت المسيحي تستجيب للرغبة في التغيير عند الشباب. وتعطي شرعية للكفاح من أجل كسب الاعتراف الاجتماعي دون أن تجعله في تناقض مع المرجعية الدينية للجماعة القبطية، أي مع "كلام المسيح".

ثانيا، لم تغفل الصحيفة القضايا السياسية والوطنية. ففي مقال أثار ضجة كبيرة بعنوان: «الأقباط بين سندان الحزب الوطني الديمقراطي ومطرقة الإخوان المسلمين" نشر خلال فترة الانتخابات التشريعية عام 2005، تم طرح إشكالية الأقباط داخل الوضع السياسي المصري القائم. مبيّنا أن دعم الحزب الوطني لم يحمي الأقباط من تهديد الإخوان المسلمين. هذا الطرح أكد على تمايز الجماعة القبطية عن المكونيين الأوسع حضورا على الساحة السياسية (الحزب الحاكم والإخوان)، ليس فقط دينيا وسياسيا، لكن أيضا كجماعة اجتماعية تم تجاهل متطلباتها وتوجهاتها.

ثالثا، أوجدت هذه الصحيفة مكانا يتموضع فيه الأقباط للتعبير عن هويتهم كجماعة متمايزة عن الأغلبيات السياسية والدينية القائمة. فقد لاقت هذه الحركات السياسية البديلة شعبية واسعة في أوساط الجمهور القبطي الشاب الذي وجد بها مخرجا له من التمثيل الحصري الذي يمارسه البابا، وبنفس الوقت دون أن يقطع مع اللاهوت المسيحي كمرجعية ثقافية له. من ناحية أخرى، سعت هذه التجمعات لربط الشباب بتاريخهم الديني والاجتماعي ووفرت لهم ما لم توفره المدارس الحكومية من معلومات عنهم ومكانة لهم كجماعة مُؤسّسة في الدولة الوطنية.

رابعا، اكتسبت هذه الصحيفة شرعيتها من كونها "مُنتج" كنسي مرخّص من قبل شنودة الثالث. إضافة لشعبية الأب ماتياس نصر بين الشباب الأقباط وما طرحه حول الهوية القبطية الجمعية. بالتالي كانت الصحيفة خطوة نحو الانتقال للعمل السياسي عام 2008، حين أنشأ مؤسس الصحيفة مع الشباب المحيطين به حركة " أقباط من أجل مصر"، وكان أول إضراب قبطي في يوليو 2008 للاعتراض على الظروف المعيشية للأقباط.

بالمحصلة، نلاحظ أن هذه الحركات البديلة التي تشكلت بالتوازي مع الكنيسة، وفي محاولة منها لإنهاء التمثيل البابوي للأقباط، والتمهيد لمواطنة يكون فيها الأقباط ممثلين لأنفسهم. لم تستطع بالمقابل أن تمارس العمل السياسي من خارج عباءة الكنيسة. وهو ما يضعها في مواجهة مع تناقضاتها حين ترفض العمل داخل حركات وتيارات سياسية أخرى بحجة أن خطابها إسلامي ومرتبط بالمؤسسة الدينية الإسلامية. يؤكد هذا التخبط إشكاليات الهوية في المجتمع المصري، كما باقي مجتمعات المنطقة، حيث لا تزال الانتماءات المحلية والطائفية عوامل حاسمة ومتقدمة في تشكيل الانتماء الوطني الجامع.

الجزء الثالث: اتحاد شباب ماسبيرو

يتناول هذا الجزء الظروف التي تأسس فيها اتحاد شباب ماسبيرو في شهر آذار عام 2011، أي بعد شهر من سقوط مبارك وفي خضم النشاط الاحتجاجي لعام 2011. إلى أي درجة ابتعد أو اقترب الاتحاد من القوى الثورية الشبابية المتواجدة بعد ثورة يناير؟ خاصة وأن الثورة التي رفعت شعار: خبز، حرية،

عدالة اجتماعية، لم تُشكّل المسألة القبطية جزءا من مطالبها المركزية. ينقسم هذا الجزء الأخير من البحث لثلاث محاور:

المحور الأول: من النشوة الثورية للتنكّر لشباب الثورة الأقباط

فتحت ثورة 25 يناير أفقا جديدا للشباب المصري بكل تنوعاته الطبقية والدينية. فقد كان للنشطاء الأقباط من حركة (أقباط من أجل مصر) وشباب أقباط آخرون حضورا واضحا في ميدان التحرير. فعلى الرغم من تخوفهم من الحضور الكبير للإخوان المسلمين ومن سعيهم للسيطرة على المشهد السياسي الجديد، وبالرغم من موقف البابا شنودة الثالث الداعم لنظام مبارك. إلاّ أننا نجد في شهادتي ملاك وأبانوب تأكيدا جليّا على ذلك الشعور الممتزج بالخوف والفرح معا.

تُلمح الدراسة إلى وجود ظاهرة "عدم التطابق" حسب تعبير ميشيل دوبري (فانيتزل، 2011) في العمل أثناء الثورة. ففي الوقت الذي انخرط الشباب القبطي بالنشاط الثوري تحت الشعارات العامة المرفوعة "خبز، حرية، عدالة اجتماعية" بصفتهم مواطنين مصريين. وهو ما يدل عليه حل حركة (جبهة الشباب القبطي) التي أسسها أبانوب مع مينا دانيال بعد تركهم لحركة (أقباط من أجل مصر) على إثر خلافات تنظيمية. ومن ثمّ اندماجهم بالعمل الثوري في ميدان التحرير لإيمانهم أن الثورة تدافع عن المطالب الاجتماعية والسياسية لجميع فئات الشعب المصري بما في ذلك الأقباط. لكن تجاهل القوى السياسية الأخرى للقمع الممارس ضد الأقباط، أجهض في النهاية مشروع المواطنة. أي أن عدم التطابق بين الفئات والحركات الشبابية الثورية في الأهداف والمطالب حالت دون الانتقال لنظام سياسي جديد مبني على المساواة المواطنية بغض النظر عن الجنس والعرق والطبقة والدين.

من جهة أخرى، لم تكن المرحلة التي استلم فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم بقيادة المشير طنطاوي بأفضل حال فيما يخص وضع الأقباط داخل المجتمع المصري. استمر تعرض الكنائس لضربات الإسلاميين، كالهجوم على دير الانبا بيشوي بوادي النطرون وكنيسة صول بالجيزة، تحت أعين العسكر.

هذه الانتهاكات المستمرة سترفع وتيرة الغضب داخل المجتمع القبطي. بالنسبة للنشطاء الأقباط سوف يترافق غضبهم بمشاعر من الخيبة تجاه النشطاء من باقي التيارات السياسية. وذلك بسبب سلبيتهم مما يجري، حيث أن قلّة منهم فقط سيعلّق على الانتهاكات الحاصلة. كما أن ائتلاف شباب الثورة، الذي تأسس في أوائل شباط 2011 وضم ممثلين عن مختلف القوى السياسية، كان له موقف متأخر تجاه مسألة الحريات العقائدية وتبنى موقفا سلبيا تجاه النضال القبطي. تشير الدراسة إلى أنه من بين ثمانية عشر متحدث باسم الائتلاف يوجد اسم واحد قبطي لناشطة هي سالي توماس. وفقا لمعايير أبانوب ل "الناشط القبطي"، فإن سالي توماس غير مؤهلة لتمثيل القضية القبطية وللتكلم باسم الأقباط وطرح مشاكلهم من خلال بيانات وأرقام.

تجد الباحثة أن هذه المعايير التي يتبناها أبانوب وغيره من الناشطين الأقباط تتقاطع مع تعبير لوك بولتانسكي (1982) عن "أقباط أكثر قبطية" من غيرهم. فبالرغم من وجود العديد من الناشطين المسيحيين في المجال السياسي، إلاّ أنهم وحدهم مؤهلين لوضع القضية القبطية في صلب النقاش العام.

من جهة أخرى، وعلى إثر الانتهاكات التي حصلت في دير بيشوي وكنيسة صول، سوف تتدهور العلاقة بين الناشطين الأقباط، خاصة جزء من الناشطين السابقين في جبهة شباب الأقباط، وبين ائتلاف شباب الثورة. وذلك بسبب رفض طلبهم بالانضمام للائتلاف من قبل شباب ٦ أبريل وجماعة الإخوان المسلمين، بحجة أن مطالبهم ذات بعد طائفي وليس سياسي. لكن ائتلاف الثورة رفض هذا الطرح وأكّد على أن المسيحيين مشاركين في معظم الحركات والجمعيات، ويعطي مثالا على ذلك "الجمعية الوطنية للتغيير" التي شكّلها البرادعي والتي ضمّت الأقباط في صفوفها. إذن، الخلاف كان يتمحور حول "شرعية" الممثلين للقضية القبطية. ففي حين يعتبر الائتلاف وجود مسيحيين في كوادره تمثيلا

للأقباط، يضع النشطاء الأقباط معايير تحدد من هم المسيحيين المؤهلين لتمثيلهم.

لفهم وتحليل الانقسام والتنافر بين هاتين المجموعتين المتعارضتين المشكلتان للائتلاف: من جهة الناطقين باسم الثورة ومن جهة أخرى المدافعين عن القضية القبطية. تستخدم الباحثة الأدوات النظرية التي اقترحها ديفيد أ. سنو وروبرت د. بنفورد (2012) حول عملية "تأطير" الحركات الاجتماعية. يشير المؤلفون لثلاث عمليات أساسية في نظريتهم: الأطر التشخيصية، التكهّنية والتحفيزية. اعتمدت الباحثة على الأطر التكهنية لفهم سلوك شباب الائتلاف.

إنّ اقتراح الناشطين الأقباط تمثيلهم داخل الائتلاف سوف يقيّد نشاط الآخرين لأنه يتعارض مع "استراتيجية مقبولة". فإذا أخذنا بعين الاعتبار من جهة واقع الساحة السياسية المؤلفة من مجموعات متعددة، والتي يشكل الإخوان المسلمين الشباب قاعدتها الشعبية في ميدان التحرير. ومن جهة أخرى الجماهير التي يتوجه لها شباب الثورة، خاصة وأن غالبية الشعب المصري مسلم. سوف نجد أن الأقباط يشكلون أقلية مقلقة في مسألة التحالفات الاستراتيجية. ففي حين سعوا للانضمام لائتلاف شباب الثورة من أجل تسليط الضوء على التمييز الذي ارتكب ضدهم، فإنهم بالمقابل يتعرضون لتأطير مضاد هو: الطائفية. بالتالي، وكرد فعل على حرمانهم من التمثيل في الجماعة التي قدمت نفسها كصوت للشباب الثوري (الائتلاف)، سوف يتوجهون لمهاجمة الفضاء السياسي العام من خلال وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون الوطني.

إذن، يمكننا فهم سلوك وخيارات هذا النمط من الشباب الأقباط كنتيجة لواقع سياسي سعى لأن يبقى الحضور القبطي فيه هامشيا وشكليا، وأعاق أي حضور فعلي يعزز وجودهم كشركاء في صياغة مشروع وطني جديد لمصر يقوم على المواطنة المتساوية. مشروع وطني يكون حراكه السياسي قائما على الأغلبيات والأقليات الاجتماعية والطبقية وليس الدينية فقط.

المحور الثاني: من نشأة حركة "قبطية" للشباب الثوري إلى إجهاض مشروع المواطنة للثورة

لقد أراد الأقباط لأنفسهم حضورا في الحياة السياسية لمصر. كانت الثورة نافذة لهم للخروج للشارع والتعبير عن مطالبهم وحقوقهم ووسيلة لدخولهم اللعبة السياسية أيضا.

في 6 مارس 2011 تحول الاعتصام الذي دعت إليه حركة (مارد) أمام مبنى ماسبيرو، تنديدا بقمع الأقباط في قرية صول، لحشد ضخم استمر 9 أيام. وهو ما فاجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة والأقباط أنفسهم. اغتنم النشطاء الأقباط الذين تعود تجربتهم السياسية لما قبل الثورة (الكتيبة الطبية، أقباط من أجل مصر، جبهة الشباب القبطي وغيرهم)، هذه الفرصة لتأسيس اتحاد شباب

ماسبيرو. وتم انتخاب عشرين شاب لرئاسته من بينهم أبانوب وملاك.

لم يقدم اتحاد شباب ماسبيرو نفسه كحركة سياسية يمينية ولا يسارية، بل اختار تقديم نفسه كحركة من أجل الحقوق المدنية وطالب بقوانين تحمي من التمييز الطائفي، وأيضا بتنحي المجلس العسكري ليحل محله مجلس رئاسي.

في الميدان وعلى مستوى شعارات المتظاهرين في ماسبيرو، تغلّبت الشعارات والرموز الدينية على السياسية. مما دفع مؤسسي الاتحاد للتحرك بين الأحزاب والحركات السياسية لحثّها على التواجد بين المتظاهرين، الذين لم يتبنوا أيديولوجية سياسية، ولتقديم برامجهم السياسية بهدف رفع السمة الطائفية عن هذا التجمع. لكن هذه المحاولة من مؤسسي الاتحاد لم تنجح. فعلى الرغم من إجماع جميع قوى الثورة على مطالب الدولة المدنية في خطاباتها، إلاّ أن الواقع أظهر تناقضا بين الأقوال والأفعال، وهو ما تجسد في شعارات المتظاهرين في ماسبيرو. تجد بربري أن هذا الواقع قد يعود للتمييز الطائفي والانتهاكات التي تعرض لها الأقباط سابقا. ولكن أيضا وبشكل أساسي بسبب تهميش القضية القبطية من قبل الجماعات السياسية الأخرى، وعدم الاتساق بين الخطابات المطروحة حول الوحدة الوطنية المزعومة ومشروع المواطنة وبين الحقائق في الواقع. كما ترجع هذا الوضع لفشل النخب المعارضة بإنشاء حركة حقوق مدنية قادرة على إشراك جميع الفئات المهمشة من الشعب المصري، والتي تعاني من تمييز على صعيد الدين أو العرق أو الجنس أو الطبقة.

عززت الثورة من إمكانية النضال لأجل القضية القبطية، وذلك بسبب "المعقولية التجريبية" على حد تعبير (بنفورد وسنو، 2012). وهو ما تجسد في تقارير منظمات حقوق الإنسان (الوطنية والدولية) التي وثقت الانتهاكات ضد الأقباط. ومع ذلك تأثرت هذه الرؤية ب "السمة النسبية" التي يفهمها المؤلفين وفقا لثلاث أبعاد: المركزية، التناظر، والموثوقية السردية. فيما يخص المسألة القبطية، يبدو أن هذه الموثوقية تُستمد من البيئة الثقافية ومن سردياتها (أساطير ومفاهيم وأيديولوجية متأصلة) وهي التي لعبت الدور الأساس في عمليات التأطير والتعبئة والتسييس. يمكننا هنا التساؤل عن دور خطاب المظلومية التي اعتمد عليه الأقباط في عمليات التسييس والتعبئة؟

تخلص الباحثة في هذا المحور للقول إنه بالرغم من كون الطائفية هي الوجه الآخر للأيديولوجية القومية، فإن أي إطار لمواطنة لا يستند للدين الإسلامي – الذي هو مكوّن الهوية العربية المصرية– لن يتطابق مع الرؤية المتعارف عليها لثقافة النضال السياسي المصري، والموروث جزئيا من عهد ناصر.

المحور الثالث، 9 أكتوبر: استمرار للنماذج المهيمنة

إذا كان اتحاد شباب ماسبيرو قد فشل في إعادة بناء نمط جديد للأيديولوجية القومية السائدة لدى القوى السياسية. فإنه استطاع بالمقابل تعطيل التوازن القائم في العلاقة بين الدولة والكنيسة. لقد توجهت الحكومة من خلال عصام شرف (رئيس الوزراء حينذاك) للتفاوض المباشر مع المتظاهرين، وتعهدت الدولة بالإفراج عن المعتقلين وإعادة بناء كنيسة صول على نفقتها وبنفس المكان. هذا الإنجاز شجعهم على المضي في نضالهم من خلال الحشد والتظاهر. ولكن سريعا وعلى حساب دماء المتظاهرين ستمضي الدولة مع الكنيسة قدما لاستعادة نموذج التحالف المنحاز

التعبئة الثانية التي دعا إليها الاتحاد في 9 مايو 2011 أمام ماسبيرو بعد الهجوم على كنيستين في إمبابة، جعلت البابا شنودة الثالث يطلب مقابلة مؤسسي الاتحاد، ويطلب منهم وفقا لشهادة أبانوب: "أن يفعلوا ما يجدونه صحيح بشرط أن يحافظوا على الصورة الجميلة للمسيح". لاحقا سوف يصرّح سكرتير البابا بضرورة إنهاء هذا الاعتصام فورا. هذا التناقض والتخبط في تصريحات الكنيسة عكس التغيير الحاصل في العلاقة بين الدولة والكنيسة منذ نشأة اتحاد شباب

ماسبيرو.

بناء على هذا الخطاب المزدوج للكنيسة أطلق مؤسسو الاتحاد، الذين رفضوا مغادرة الاعتصام، رسالة تحدد دور البابا وتعترف به كمرشد روحي لا يتوجب عليه التدخل في القضايا السياسية. تتساءل هنا الباحثة عن وجود خطاب تهديد خفي من النظام، الذي يرفض التكلم مباشرة للأقباط، مُرسل من خلال شنودة الثالث. وكيف يمكن تفسير هذا السلوك المتناقض للكنيسة؟

في كل حراك جديد للنشطاء الأقباط كانوا يحصلون على مكاسب جديدة وإن كانت بسيطة. لقد تمكن اتحاد ماسبيرو من موضعة المسألة القبطية بموقع بارز دفع كلا من الحكومة والكنيسة للتعامل بشكل مختلف مع الأقباط ونشطائهم. لكن هذا الوضع الجديد الذي بدأ بسحب المسألة القبطية من تحت وصاية الكنيسة وسلطة النظام سوف يزعج الطرفين. في ليلة 14 مايو انتهى الاعتصام بهجوم من "المرتزقة"، ومع ذلك نجح هذا الحشد في جعل مجلس الوزراء يتخذ قرار بتكوين لجنة وطنية لحل المنازعات الطائفية.

التعبئة الثالثة لحراك ناشطي ماسبيرو جاءت إثر صراع طائفي في إحدى قرى أسوان دمّرت فيه كنيسة. واجه الجيش هذا الاعتصام بالقوة واعتدوا على (رائف) وهو أحد المتظاهرين. نقلت وسائل الإعلام، وخاصة القنوات المسيحية، صورا لهذا الاعتداء مما زاد في غضب الأقباط.

في 9 أكتوبر نظمت مظاهرة أوسع، اعتبرت الأضخم للأقباط في تاريخ مصر المعاصر. امتدت إلى القاهرة والإسكندرية ومحافظات أخرى. هذا الحضور القوي للأقباط في المشهد السياسي والاحتجاجي سوف يثير قلق النظام، فأُنزلت الدبابات لمواجهة المتظاهرين السلميين، ودعى أحد المذيعين في التلفزيون المصري "المواطنين الشرفاء" للنزول للشارع وحماية الجيش من الأقباط! نتيجة لهذا الحشد الاخير سيتم اعادة العلاقة التقليدية بين الدولة والكنيسة على حساب دم 27 متظاهر قبطي.

ردا على هذا التعامل التجييشي مع الحراك الأخير، سوف يطالب ناشطي ماسبيرو البابا، في رسالة وجهت إليه بعد شهرين من المذبحة بمناسبة أعياد الميلاد، بعدم دعوة ممثلين عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المراسم التي تنظمها الكنيسة. ولكن تمت دعوتهم مما أثار غضب الكثير من الشباب النشطاء الأقباط، الذين أيقنوا طبيعة العلاقة الوثيقة والكارثية بين الدولة والكنيسة.

تختم بربري هذا البحث بالتأكيد على ما استخلصته من دراسة المسار السياسي لملاك وأبانوب كمثالين على نمط آخر من الشباب القبطي المُسيس. تشير للدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية في خيارات وتوجهات الفاعلين الاجتماعيين. كيف يشكل المجتمع الثقافي والديني لمثل هؤلاء الشباب "حوامل للتحديد الهوياتي الجمعي" على حد تعبير (ويتورسكي، 2008)، أي إطارا تتكون فيه هوياتهم. وكيف يصبح الدين علامة محددة لهوية الأمة والدولة (جرجس، 2011 ج). وتخلص إلى أنه لا يمكن عزل الانتماءات الدينية عن عمليات التسييس وصناعة الهويات السياسية، خاصة مع ظهور خطاب الإسلام السياسي على الفضاء العام. من هنا تأتي خصوصية الشباب القبطي عن باقي النشطاء المصريين الذين انخرطوا بالعمل السياسي بعد انتفاضة عام 2000، فهؤلاء الشباب خبرتهم السياسية هي نتيجة لتنشئة اجتماعية منفردة أقاموها مع عالمهم الاجتماعي المحيط وفقا لنماذج فكرية وممارسات داخلية. هذه التنشئة مستمدة من نمط ل "حياة جماعة" تحميها الدولة التي تخضع لها الكنيسة من خلال "تحالف مُنحاز" ومجتمع يزداد طائفية.

بالمحصلة، إذا كان النشاط السياسي القبطي قد ظهر من قبل 2011، فإن الجديد والمتميز الذي قدمته تجربة اتحاد شباب ماسبيرو هو إثارة التساؤل عن معاني الثورة وعن إمكانية الخروج عن النموذج التقليدي المطروح للوطنية.

أخيرا، يمكننا القول إن هذه الدراسة استطاعت تقديم فكرة عن نموذج من الشباب

القبطي الناشط سياسيا. من خلال الربط بين سِير لشخصيات شبابية لها تجاربها الحياتية والسياسية، وبين واقعها الاجتماعي والثقافي الذي لعب دورا لا يمكن إغفاله في خياراتهم السياسية. هذا النوع من الدراسات يبدو لنا مهما كونه يعتمد اللقاءات الحية والمباشرة مع الفاعلين في الواقع. بالتالي يعكس تطور الحدث السياسي وتبدلاته من خلال تطور الشخصيات ذاتها. كما أن المراجع المتنوعة التي اعتمدت عليها الباحثة واللقاءات التي أجرتها في الميدان دعّمت التحليل النظري للوقائع التي شهدتها الساحة السياسية المصرية منذ 2011. بالمقابل، تتوقف هذه الدراسة عند أحداث عام 2011. فلا يمكننا متابعة تطور المسار السياسي لهؤلاء الشباب، أو معرفة موقفهم من التغييرات التي طرأت على المشهد السياسي المصري لاحقا، ولا استكشاف خياراتهم ومواقفهم الحالية وأين هم الآن؟

Boltanski L., 1982, *Les Cadres. La formation d'un groupe social*, Paris, Minuit

Benford R. D., Snow D. A., 2012, « Processus de cadrage et mouvements sociaux : présentation et bilan », trad. Plouchard N. M., *Politix*, n° 99, pp. 217- 255, http://www.cairn.info/revue-politix-2012-3-page-217.htm (mars 2016).

Vannetzel M., 2011, « L'émergence d'une mobilisation multisectorielle en Égypte : des prémisses aux basculements », *Le Monde*, 21 juin, http://www.lemonde.fr/idees/ article/2011/06/21/l-emergence-d-une-mobilisation-multisectorielle-en-egypte-des-premisses-contextuelles-aux-bas-culements-situationnels_1538669_3232.html?xtmc=vannetzel&xtcr=5 (février 2016).

Wittorski R., 2008, « La notion d'identité collective », *in* Kaddouri M., Lespessailles C., Maillebouis *et al.*, *La question identitaire dans le travail et la formation. Contributions de la recherche, état des pratiques et étude bibliographique*, Paris, L'Harmattan, pp. 195-213.

Guirguis L., 2013, « The Copts, the Nation, and the Revolution », *Program on Arab Reform and Democracy*, Standford, Stanford University, https://fsi.stanford.edu/sites/default/files/Laure_Guirguis_ English.pdf (mars 2016).

الهوامش:

1 – محمد العجاتي، "المواطنة والمكونات الاجتماعية في الوطن العربي عقب الثورات العربية... استكمال البنية أم تغيير في المسار؟"، محمد العجاتي (تحرير)، المواطنة والمكونات الاجتماعية في المنطقة العربية، (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ومنظمة هيفوس، 2015)، ص 27-30.

2 – سمير مرقص، "ماذا تعني المواطنة"، المصري اليوم، 22 نوفمبر 2016، https://goo.gl/YNhJYz

3 – محمد العجاتي، "العجاتي في الدستور المصري.. "المواطنة والحراك العربي، بين الدساتير والواقع"، CNN العربية، أول يناير 2015، https://goo.gl/LL8T3G

4 – محمد العجاتي، "المواطنة والمكونات الاجتماعية في الوطن العربي عقب الثورات العربية... استكمال البنية أم تغيير في المسار؟"، مرجع سبق ذكره، ص 38-42.

5 – هو مصطلح صاغه الدكتور أحمد بيضون منذ أكثر من 14 عاما، وهو يعد ترجمة لمصطلح الباتريمونيالية والذي استخدمه عالم الاجتماع ماكس فيبر في شرحه للدولة الإرثية.

6 – رشا أبو ذكي، "المقابلة/ أديب نعمة: توزيع الثروة الوطنية أساس الاقتصاد العادل"، العربي الجديد، 27 أكتوبر 2014، https://goo.gl/MTxecT

7 – محمد عبد الله يونس، "انكشاف شرق أوسطي: لماذا انتشرت تهديدات الجوار بمؤشر الدول الهشة 2017؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 يونية 2017، https://goo.gl/TY1qkH

8 – للمزيد راجع جورج فهمي، "تحديات بناء دولة المواطنة في إطار الأنظمة السياسية السلطوية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، سبتمبر 2016، ص1-3.

9 – عمرو حمزاوي، "عن الإرهاب والاضطهاد في بر مصر"، القدس العربي، 28 فبراير 2017، https://goo.gl/FumjhQ

10 – سمير مرقص، "المسيحيون العرب"، محمد العجاتي (تحرير)، المواطنة ولمكونات الاجتماعية في المنطقة العربية، (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ومنظمة هيفوس، 2015)، ص 210، 211.

11 – عمر سمير خلف، "عدالة التوزيع المكانية في العالم العربي الواقع والآفاق"، محمد العجاتي (تحرير)، ورقة بحثية تحت النشر ستصدر عن منتدى البدائل العربي للدراسات، ص 1، 2.

12 – عمرو الشوبكي، "تحولات جماعات العنف الديني وخريطة الإرهاب الجديد في مصر"، ورقة بحثية تحت النشر ستصدر عن منتدى البدائل العربي للدراسات، ص 9-10.

13 – حارث حسن، "تطبيع الظلم: خداع السنة في العراق مثالا"، السفير العربي، 28 يناير 2016، https://goo.gl/t1buix

14 – خليل يوسف، "المواطنة الاقتصادية الخليجية"، الأيام، العدد: 8659، 24 ديسمبر 2012، https://goo.gl/CYSJY9

15 – نوران سيد أحمد، "المواطنة في دول ما بعد الثورات العربية"، محمد العجاتي (تحرير)، ورقة بحثية صادرة عن منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع منظمة هيفوس، سبتمبر 2016، ص 13.

16 – مروة نظير، " التداعيات المحتملة لتنامي قوة اليمين المتطرف في أوروبا (1)"، الوطن، 28 أبريل 2016، https://goo.gl/z5p7gx

17 – خطار أبو دياب، "المواطنة والحداثة وجدار الأيدلوجية الدينية"، العرب، 6 ديسمبر 2015، العدد: 10119، ص15، https://goo.gl/7EDUYN

18 – جورج فهمي، "تحديات بناء دولة المواطنة في إطار الأنظمة السياسية السلطوية"، مرجع سابق، ص 3-5.

19 – حنين القدو، "الأقليات والمشاركة في الحياة العامة"، سعد سلوم (تحرير)، الأقليات في العراق (الذاكرة.. الهوية.. التحديات)، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد-بيروت، سنة النشر: 2013، ص259-261.

20 – جورج فهمي، "تحديات بناء دولة المواطنة في إطار الأنظمة السياسية السلطوية"، مرجع سبق ذكره.

21 – سامح فوزي، "كيف يصبح رأس المال الاجتماعي رصيدا مضافا للمواطنة؟"، مجلة الديمقراطية، العدد 67، يوليو 2017، ص 102-104.

22 تفجير الكنيسة البطرسية بالقاهرة: تنظيم الدولة الإسلامية يعلن مسؤوليته ويتوعد باستمرار "الحرب"، بي بي سي، 13 ديسمبر 2016، https://goo.gl/95wb0V

23 "داعش" يهدد أقباط مصر في تسجيل جديد، روسيا اليوم، 19 فبراير 2017، https://goo.gl/9StckO

24 محمد العجاتي، أهالي سيناء بين حقوق المواطنة وضروريات الأمن القومي، الشروق، 7 نوفمبر 2012، https://goo.gl/2cPacG

25 علي بكر، التنظيمات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 19 يونية 2014، https://goo.gl/kXxCsZ

26 إسماعيل الاسكندراني، إلى أين ينتهي الصراع المسلح في سيناء؟، مركز الجزيرة للدراسات، 16 فبراير 2015، https://goo.gl/AcPgWu

27 محمد مجاهد الزيات، تأثير الجماعات الإرهابية في الإقليم على الإرهاب في سيناء، الملف المصري، العدد 31، مارس 2017، https://goo.gl/ch015u

28 "أنصار بيت المقدس" تبايع "داعش"، روسيا اليوم، 10 نوفمبر 2014، https://goo.gl/OpV3Yk

29 مقابلة مع أحد النازحين من مسيحيي العريش، الإسماعيلية، فبراير 2017.

30 المرجع السابق.

31 محمد إسماعيل، خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر، السياسة الدولية، https://goo.gl/aGQaqq

32 مقابلة مع أحد النازحين من مسيحيي العريش، مرجع سابق.

33 محمد العجاتي، أهالي سيناء بين حقوق المواطنة وضروريات الأمن القومي، مرجع سابق.

34 المتحدث العسكري: استهداف معسكر شمال سيناء أسفر عن استشهاد جندي وإصابة 3، الوطن نيوز، 14 يوليو 2014، https://goo.gl/PvUZ78

35 داعش يلغم شابا سيناويا ويقتله مع 15 آخرين بطرق بشعة، العربية نت، 14 ديسمبر 2016، https://goo.gl/VlLBm2

36 إجازة لمعلمات رفح لآخر الأسبوع، المصري اليوم، 27 فبراير 2017، https://goo.gl/tJhzIl

37 نزوح 38 أسرة مسلمة من العريش إلى الإسماعيلية، الوفد، 2 مارس 2017، https://goo.gl/GWgSR3

38 كارولين بربري باحثة دكتوراه علم اجتماع سياسي بجامعة السربون تهتم بدراسة الجيل والحراك الاجتماعي

39 عرض: **خلود الزغير**/ دكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة السوربون الجديدة – باريس 3. ناقشت مؤخرا رسالتها تحت عنوان: النخب السياسية السورية (1946-1963): الخطاب والممارسات.

إدارة التنوع في أحزاب طيف اليسار في أوروبا

تحليل مبني على كتاب "من الثورة إلى التحالف.. الأحزاب اليسارية في أوروبا"[1]

مقدمة:

على الرغم من قدم الحياة الحزبية المصرية والتي بدأت منذ مطلع القرن العشرين تقريبا، إلا أن المتغيرات السياسية المصرية أدت إلى تأرجح مواقع الأحزاب في الحياة السياسية وتبديلها صعودا وهبوطا، كما أصابها ما أصاب الحياة السياسية بشكل عام من تجميد وخمول استمر لعقود قبل ثورة 25 يناير، إلا أن الثورة التي كانت بمثابة إحياء للحياة السياسية للمصريين بمختلف توجهاتهم، وبالطبع شمل ذلك الأحزاب، وهو ما جعل التساؤل حول قدرة الأحزاب في قيادة الحياة السياسية والوصول للحكم مطروح بقوة، بل في ظل حالة المجاز الثوري في يناير كانت الفرصة سانحة للأحزاب للعب دورا أساسيا في الحياة السياسية فيما يمكن وصفه بإعادة التأسيس بعد الحالة الثورية، إلا أن واقع الأحزاب المصرية يبدو عليه التشرذم والانقسام، كما أنه لم يحقق النتائج السياسية سواء على مستوى الأطروحات وتقديم البدائل أو التمثيل في المؤسسات السياسية.

فالأحزاب التي وصل عددها إلى ما يقرب من 85 حزبا[2]، أغلبها تأسس بعد الثورة، وتمتد من أقصى يمين إلى أقصى يسار الخارطة السياسية، فشلت في تقديم تصور لتحالف سياسي سواء مبني على التحالف الإيديولوجي أو حتى البراجماتي تحتل به موقعا مؤثرا في المعادلة السياسية المصرية، بل أكثر الأحزاب حصدا للمقاعد البرلمانية الأخيرة وهو حزب المصريين الأحرار حيث حصد 65 مقعدا من 568 مقعدا بالانتخاب[3]، وهي النسبة التي لم تصل إلى 12%، لذلك فإن أحد عوامل فشل الأحزاب في تحقيق مكتسبات سياسية هو عدم قدرتها على إدارة التنوع.

ويمكن الإشارة لإدارة التنوع بأنها "الجهود المبذولة للاعتراف بالفروق الفردية وتقديرها وإدماجها، في ظل حالة من القبول والاحترام للاختلاف، في ظل بيئة إيجابية آمنة تسمح بالحوار والاندماج تعززها منظومة من القوانين والإجراءات تعظم الأبعاد الغنية للاختلاف".

ويعد التنوع/ التعددية الاجتماعية، ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري تعبر عن التمايزات الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضه من فروق في الرؤى والمواقف السياسية وهي تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشرى ذاته. والتعددية تأكيد وإقرار وتسليم لعالم متنوع ومختلف، وغدت إحدى ثوابت آلية الحياة المعاصرة. وكيفية التعامل والتفاعل معها سيقود بشكل أو بآخر، إلى بلورة الاحترام والتسامح والحوار والمرونة في الحوار والتعايش مع الأخر.

وتعبر الاختلافات أو التعددية عن ذواتهما في الهويات الثقافية والبرامج الاقتصادية والاعتقادات الدينية والتجمعات الإثنية والأنظمة السياسية وغيرها، فلم يعد كافيا تشخيص التعددية وإنما كيفية تجسيدها عمليا

باعتبارها حقيقة واقعية حاضرة، ولا تعني الاختلافات أو التعدديات علامات الفشل أو دلائل الخطأ أو عدم القدرة على الوصول إلى جواب واحد كما يرى البعض. فالسياق التعددي الثقافي، على سبيل المثال، هو عنصر ضروري لترجمة القيمة الموضوعية في الواقعين السياسي والأخلاقي.[4]

اليسار الأوروبي:

في الثاني من سبتمبر 1945 انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار دول الحلفاء على المحور، إلا أن ذلك النصر الذي أعقب سنوات من الدمار شهد تنافسا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي القوتين العظميين المتحالفتين، ولعل أبرز ملامح ذلك التنافس هو تسارع كلا الجيشين للسيطرة أولا على برلين، معقل النازية والعدو المشترك الأبرز طيلة سنوات الحرب العالمية، وأنتهى ذلك التنافس بسيطرة كل طرف على نصف المدينة، فانقسمت برلين إلى برلين شرقية خاضعة للنفوذ السوفيتي، وأخرى غربية خاضعة للنفوذ الأمريكي، في مشهد عبر مجازيا عن انقسام العالم إلى إيديولوجيتين شرقية شيوعية وأخرى غربية ليبرالية، مما أشعل حربا أخرى كانت إيديولوجية في تلك المرة أطلق عليها اصطلاحا الحرب الباردة، حاول فيها كل طرف بسط نفوذه على أكبر عدد ممكن من الدول لتحقيق رؤيته الإيديولوجية.

ونظرا لأهمية القارة الأوروبية، التي كانت الميدان الرئيسي للحرب العالمية، والتي أضحت بعد ذلك أحد نقاط التماس المباشر بين الشرق والغرب، بالإضافة لما لها من ثقل حضاري وصناعي وعسكري فإنها مثلت الكثير لطرفي النزاع، فبسط النفوذ الإيديولوجي عليها يعني ضمنيا إنهاء الحرب الباردة لصالح تلك الإيديولوجية، تبنت القوى الغربية استراتيجية قائمة على دحض الدعوات الإقصائية، والتي تتمثل في نبذ الدعوة إلى اتجاه ما والعمل على جعله مهيمنا ووضعه في مرتبة فوقية مقارنة بباقي الاتجاهات، مما يجعل من الصراع أمرا حتميا بين الأطراف المكونة للاختلاف، وكان الواقع الأوروبي في فترة ما بعد الحرب العالمية يضم بين ثناياه دولا في الشمال يغلب عليها الطابع الصناعي وأغلبية عمالية، مما يعني بيئة خصبة لانتشار الفكر الشيوعي، أما دول الجنوب فكان الدين يلعب دورا جوهريا في تشكيل الوعي الجمعي لها.

أوجدت تلك الحالة رؤية يسارية مغايرة لتلك الرؤية السوفيتية، تمثلت في اليسار الأوروبي الذي عبرت عنه أحزاب اليسار الاجتماعي أو اليسار الديمقراطي، المنبثق عن رغبة اليسار في أوروبا إلى إيجاد إيديولوجية أقل راديكالية عن مثيلتها في الاتحاد السوفيتي، بل في كثير من الأحيان تناحرت معه، وتعد رومانيا مثالا على ذلك التوجه حيث اتسمت فترة حكم تشاوشيسكو بالطابع السلطاني، وكان اليسار في رومانيا يختلف تماما عن الأنظمة السياسية الاشتراكية في وسط وشرق أوروبا، فعلى الرغم من عدم وجود أي توجهات للتحرر الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي، إلا أن رومانيا أتبعت سياسة انفصالية متطرفة عن الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، وفي تلك الفترة كانت قوى اليسار تعتبر بالفعل بمثابة اللاعبين السياسيين الأكثر أهمية على الساحة الرومانية.

ومن ناحية أخرى انتهجت قوى اليمين في أوروبا مبدأ التعاطي مع ذلك اليسار الأوروبي ونبذ الصدام معه مما خلق حالة من التنافس السياسي المتوازن، حيث لم يعط الذريعة لاستقطاب سوفيتي من جهة ومن جهة أخرى لم ينتهك مبادئ التنوع والتعددية الفكرية أحد مبادئ الخطاب الليبرالي.

إدارة التنوع داخل طيف اليسار الأوروبي:

مما سبق ذكره فإن اليسار الأوروبي ذاته كان بمثابة أحد ميادين الحرب الباردة بين الشرق والغرب، فالشرق الذي لم يكف عن محاولاته في استغلال ما تحمله إيديولوجية ذلك اليسار الأوروبي من قيم ومفاهيم يسارية، والغرب الذي كان يدعم وجود تلك الأحزاب من منظور التنوع وإدارته كي لا تتحول تلك

الإيديولوجيات إلى أحزاب ذات صبغة راديكالية، وبتأثير واضح للقيم الغربية الديمقراطية، نجد أن اليسار في دول مثل إسبانيا والبرتغال واليونان وفرنسا تبنى نزعة دستورية تحمل تقديم تنازلات إيديولوجية من خلالها حافظ على التقاليد الديمقراطية الغربية وتداول السلطة في تعارض واضح مع الإيديولوجية السوفيتية، إلا أن جهود الكتلة الغربية لم تكن كافية لمنع تأسيس أحزاب يسارية شيوعية راديكالية، بل أن المنع كان من الممكن أن يكون داعم لتحول اليسار الأوروبي إلى يسار راديكالي، حيث في النهاية ظهرت أيضا أحزاب يسارية تتبنى رؤى راديكالية، مما نتج عنه طيف يساري في أوروبا يشهد تنوع بين يسار ديمقراطي ويسار راديكالي.

نزاع بين التيار العقائدي والإصلاحي:

أما العلاقة بين أحزاب طيف اليسار في أوروبا فقد شهدت تباينات عدة، فالعديد من الأحزاب اليسارية في أوروبا هي نتيجة انشقاقات داخلية نتيجة خلافات إيديولوجية، مثل الحزب الشيوعي اليوناني الذي تأسس عام 1968 من مجموعة المنشقين عن الحزب الشيوعي ذو الإيديولوجية الراديكالية، وفي مؤتمر الحزب الشيوعي اليوناني عام 1991 في ظل أجواء يخيم عليها انهيار الاتحاد السوفيتي، تم طرد جميع الأعضاء الإصلاحيين، في انتصار للتيار العقائدي، حتى أن التحالف الحاكم الأن في اليونان، وهو تحالف سيريزا، هو في الأساس تحالف من 12 حزبا وحركة يسارية راديكالية، أي التي تحتل موقع اليسار في الطيف اليساري اليوناني.

وفي ألمانيا كانت الفرصة سانحة لوجود ائتلاف يساري من الحزب الاشتراكي وحزب اليسار وحزب الخضر للوصول إلى النسبة الحاكمة في البرلمان، بيد أن ذلك التوجه دائما ما يصطدم برفض حاد من الحزب الاشتراكي لأي مشاركة لحزب اليسار، بل يصل الأمر لرفضه المشاركة في أية حكومة تتسامح مع حزب اليسار، إذا يبدو جليا وجود حالة من تغليب الإيديولوجية الضيقة في العلاقة بين حزب اليسار والحزب الاشتراكي داعمها خلافات قديمة بين التيارين الإصلاحي الذي يتبناه الحزب الاشتراكي والثوري الذي يتبناه حزب اليسار، رغم الكثير من النقاط التي تجمع الحزبين من المنظور الأوسع. إلا أن قضايا مثل تحليل الرأسمالية، وصف خطوط الصدع الاجتماعي، مسألة الملكية، ومسألة المشاركة اليسارية في الحكومة، تمثل قضايا الخلاف والتي لا تزال موضع جدل حتى الأن.

ويتخذ الصراع في بريطانيا منحى آخر، حيث يصطدم حزب العمال الاشتراكي ذو التاريخ العريق باليسار الراديكالي، الذي يتسم بالتفكك، ويغلب عليه زمرة من الطوائف التروتسكية الصغيرة أمضت سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين في "صنع الثورة"، وأحيانا في محاولات التسلل إلى حزب العمال، وهما نشاطان اعتبرهما كثيرون متطابقين، وكان الممارس الأكثر أهمية في النشاط الأخير هو "الاتجاه المناضل" الذي ضم عدة آلاف من الأعضاء، من بينهم ثلاثة نواب، وسيطر لبعض الوقت على مجلس مدينة ليفربول، إلا أن حزب العمال في أثناء قيادة تاتشر طرد أعضاء المجموعة، وانتهى من تبقى منها إلى تأليف الحزب الاشتراكي لإنجلترا وويلز عام 1977، وقد تم تشكيل الحزب الاشتراكي الاسكتلندي بصورة منفصلة في الوقت نفسه، استنادا إلى عدد من المجموعات المحلية هناك.

وحدة الطيف الإيديولوجي:

أما في رومانيا، فقبيل اندلاع الثورة على حكم تشاوشيسكو عام 1989، تشكل ما يعرف باسم جبهة الإنقاذ الوطني، والتي تزعمها "ايون إيليسكو"، وهي الجبهة التي انبثقت عن الحزب الشيوعي الروماني الحاكم في مؤتمره الرابع عشر، ومن غير المعلوم ملابسات نشأتها، إلا أنها طرحت نفسها كحركة ثورية باعتبارها السلطة الجديدة.

أثناء مرحلة الاضطراب السياسي تلك لم يكن هناك أي حركات أو تنظيمات معارضة في رومانيا، يمكنها أن تساعد سياسيا على

تشكيل بداية جديدة، في ظل تلك الظروف أُعيد تأسيس بعض الأحزاب التاريخية مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحزب الليبرالي الوطني، وحزب الفلاحيين الوطني الديمقراطي المسيحي، والتي لم يكتب لها نجاح واضح في ظل التجربة الجديدة.

ولم يشهد اليسار الروماني تنوعا يذكر، فالصراع بين القوى السياسية المعادية للشيوعية وقوى ما بعد الشيوعية، لم يكن عنصرا أساسيا في التنافس الحزبي في رومانيا، وذلك على خلاف الدول الأخرى في المنطقة. كما أن استقرار المشهد الحزبي في رومانيا بدرجة كبيرة، فمنذ اسقاط نظام تشاوشيسكو وحتى الأن لم تحدث انتخابات مبكرة واحدة، هو في واقع الأمر يشير إلى وجود استقرار سياسي عادة لا يصاحب مراحل التحول، وبالتالي يشير إلى عدم تنوع إيديولوجي يقود إلى تنافس على السلطة، بالإضافة إلى وجود حالة من السيولة الشديدة في المنافسة بين الأحزاب، فمشاهد مثل التغيير المستمر في التحالفات، أو انتقال الأعضاء أو الأنصار أو حتى النواب المنتخبين بين الأحزاب بسهولة، أو الانشقاقات وتأسيس أحزاب جديدة، وهي مشاهدات لا يمكن أن تعبر عن تنافس حزبي قائم على توجهات وإيديولوجيات سياسية مختلفة.

وفي قبرص يتمثل اليسار بحزب أكيل، إلا أن الحزب أثبت مرونة وقدرة عالية على التنوع، بل ساهمت إدارة التنوع الداخلي في جعله أكبر حزب في قبرص ويحظى بمكانة خاصة في أواسط اليسار الأوروبي، فداخل اليسار القبرصي، يعتبر الحزب نفسه المرشد السياسي، ومن ثم يحدد الحزب خطوات التحرك للحركة الشعبية، وللروابط والمنظمات المتحدة داخلها، وذلك لكونه يتضمن اتحاد العمل القبرصي، وهو اتحاد النقابات الذي تم تأسيسه سنة 1941، ويعتبر أكبر منظمة عمالية. كما أن منظمة الشباب الديمقراطي المتحد القريبة من الحزب هي أكبر جماعة شبابية سياسية في قبرص.

ويعد حزب أكيل نموذجا مميزا في إدارته للتنوع مع الأطياف الأخرى، فعلى سبيل المثال، علاقة الحزب بالكنيسة، وهي المؤسسة ذات الثقل الكبير في قبرص، فيها كسر "تابو" العداء بين الشيوعية ومؤسسات الدين، فهناك فعليا ممثلون للحزب أو الروابط القريبة منه في المنظمات الكنسية المحلية، التي تتولى مسئولية إدارة أصول الكنيسة المحلية، ويقدم الحزب توصياته في انتخابات المناصب الكنسية، كما أن هناك بعض القساوسة يترأسون فروع الحزب في بعض المناطق. كما أن الحزب ومنذ تسعينيات القرن الماضي، لا ينظر للتطور الحالي للرأسمالية من زاوية نظرية لينين للإمبريالية، علاوة على ذلك لا يطلب من الأعضاء الخضوع لأي تثقيف إيديولوجي، كما يقدم نفسه تحت شعار "الحزب التقدمي للشعب العامل ــ اليسار ــ قوى جديدة" بهدف التوجه للأشخاص غير الشيوعيين وكسبهم لصفوف الحزب.

وفي إيطاليا ومنذ إنشائه، كان حزب إعادة التأسيس الشيوعي حزبا موحدا ورغم ذلك كان فيدراليا في جوهره، فقد كان يتكون من التحام عائلات سياسية قائمة بالفعل على المستوى الوطني، كل منها له ثقافته الخاصة وأشكاله التنظيمية التقليدية والعلاقات الشخصية بداخله، في ترجمة فعليه لاحترام التنوع واحتواءه داخل الحزب الواحد مع وجود قاعدة إيديولوجية جامعة، وكانت القيادة في هذا النموذج تأتي إما للتوازن القلق بين تلك المكونات، أو غياب مثل تلك القيادة أساسا كما حدث بعد مؤتمر الحزب في فينيسيا مارس 2005. إلا أن هذا النموذج جلب أيضا صعوبات في تأسيس خط سياسي واضح، بل وصعوبة خلق شرعية شيوعية جديدة قائمة على مبادئ توجهية ثقافية واضحة.

وبعد مؤتمر الحزب، عرض الائتلاف الناجح الذي انتخب باولو فيريرو رئيسا للحزب على الأقلية التي يقودها نيكي فيندولا، والتي حصلت على 47% من الأصوات، قيادة مشتركة على المستوى المركزي والإقليمي، لكن هذا العرض تم

رفضه، فكانت الخطوة الأولى من عملية طويلة لانشقاق تم على مراحل وانتهت بالانسحاب النهائي لتلك الأقلية من الحزب. وقد خلق التحالف الناجح أسلوب عمل به قدرا معقولا من الاتساق الفعلي رغم طبيعته المتنوعة.

النتيجة الأكثر أهمية لهذا التجديد، هي أن وحدة المجموعة القيادية بالأخص جعلت السعي لعمليات تجديد أخرى أمرا ممكنا حيث كان الصراع داخل الحزب يجعلها مستحيلة، ويؤكد هذا أن الأحزاب التي تملؤها الفرق والتنوعات يمكن أن تتكيف مع السياق الآني لبيئتها، لكن الأحزاب المتحدة المركزية قدرتها أكبر على إحداث تجديد واع.

خاتمة:

إدراك الأحزاب للخصوصية المرحلية والمكانية والمرونة في التوافق مع معطياتها تعد أحد العوامل التي قد تشكل الفارق في الأداء والنتائج، وهو ما أدركه اليسار الأوروبي الذي خضع لاعتبارات القيم الديمقراطية الغربية، فأسس منهج اليسار الديمقراطي، وأتضح تأثير ذلك التماهي في نجاحات حققها اليسار في العديد من الدول الأوروبية، أما محاولة نقل التجارب السياسية من دون ذلك الاعتبار قد تكون سببا في وضع حاجز بين الأحزاب والمواطنين، حيث أنها تدعوا لما لا يتوافق مع مصالحهم ورؤاهم.

كما أن تلك المرونة مطلوبة أيضا على المستوى الإجرائي، فاليسار الإيطالي الذي اتبع نهج يوصف بالفيدرالي على مستوى الفروع في الحزب الشيوعي الإيطالي، وهو الإجراء الذي أدى إلى الحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه، نظرا لطبيعة الحزب القائمة على العصبيات العائلية، فتجنب بذلك "شخصنة" الحزب أو سعي عائلة ما في السيطرة عليه، حيث أن الأحزاب القائمة على الشخصنة، تستمد انتماء قواعدها وأنصارها من الانتماء والتأييد لهؤلاء الأشخاص.

كما أن القدرة على مواجهة المتغيرات الكبيرة، أو المرونة السياسية هي أحد السمات التي تعد من مؤشرات قوة الكيان السياسي بشكل عام، وهي السمة التي تميز بها اليسار في بعض دول أوروبا، ولعل المثال الروماني في جبهة الإنقاذ الوطني التي خرجت من الحزب الشيوعي إبان الثورة وطرحت نفسها بديلا عن الحزب في السلطة، وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي لم يتم حله، إلا أنه اختفى تدريجيا عن المشهد السياسي.

وبالنظر إلى تحالف سيريزا في اليونان، الذي يتكون من 12 حزبا وحركة يسارية، والذي وصل إلى سدة الحكم في البلاد عام 2015، فإن العامل الأول والذي كان بمثابة نقطة الانطلاق لسيريزا، تمثل في عملية الوحدة تلك، والتي تغاطت عن الاعتبارات الإيديولوجية الصغيرة، وظللت نفسها بمظلة أوسع في الطيف اليساري، أي التحالف وفق معيار إيديولوجي، والذي أدى إلى تجميع الأصوات المؤيدة لذلك الطيف بدلا من تفتيتها.

إذا فإدراك الخصوصية، والمرونة في التعاطي مع المتغيرات الكبيرة، والتجديد وفق الحاجة المجتمعية والسياسية وما يفرضه الواقع، والتغاضي عن الخلافات الإيديولوجية الضيقة والتحالف في تكتلات وائتلافات موسعة، تعد من أبرز الأساليب التي أتبعتها الأحزاب الأوروبية، والتي أدت إلى وجود حزبي قوي في الحياة السياسية.

[1] كتاب: من الثورة إلى التحالف.. الأحزاب اليسارية في أوروبا، مؤسسة روزا لوكسمبورج، الطبعة الأولى، ديسمبر 2014.

[2] الأحزاب الحالية، الهيئة العامة للاستعلامات، http://goo.gl/KVLoER

[3] الخريطة النهائية للأحزاب والمستقلين تحت القبة: «المصريين الأحرار» الأول بـ65 مقعدا، الوطن نيوز، 4 ديسمبر 2015، http://goo.gl/Tcuvyx

[4] وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، مركز الشرق العربي للدراسات، 23 يونية 2014، http://goo.gl/y6FniU

uneducated resort to reasons to decide, not only emotions to pull her/him forward.

The past English and Colombian Plebiscites show that at the end, in the silence and privacy of the voting booth, individuals express the mistrust and fear they are familiar with. Only true individual or collective leadership can inspire trust and persuade on the importance of change. So, the ample time that was not originally computed in the pre-plebiscite equation ended up opening its way through and imposing as a post-plebiscite phase. Colombians now have time to think, gather and exchange, converse and decide if they are going to live in a split country or come together to wrap the peace process already begun.

Some have compared this moment to the Arab spring, I am not quite sure that is exact. I had the privilege to be involved in the years 2009-2012 in the sociopolitical life of Tunisia and Egypt. What I saw there was the emergence of a civil society seeking to distinguish and demarcate from an old political society that denied them social justice, democratic space and the preeminence of an institutionalized Rule of Law over the Rule of Opinion and Preferences of Ben Ali and Mubarak. In my country, Colombia, such it is not the case. Civil society is not demarcating and demanding institutional democracy and rule of law; we already have it no matter how much it can be bettered. And Colombian Civil society is not demarcating from political society, in fact it split and took sides. Some experts insist that government should not have requested the opinion of people through a plebiscite to avoid this moment of doubt and polarization like the current one. Quite on the contrary I believe that it was precisely the question, much more than the answer what is forcing us to become a more mature and tolerant civil society. It is the current efforts to find common ground between the Yes and No people is what is making us grow. In fact it is the agenda setting of peace in a country trooped in violence for half a century what is extra-ordinary, the endurance of President Santos in the process is why he deserves the Nobel peace prize recently granted to him. It would have been nevertheless better to give it to him when the polarization was over. When the international celebration of his efforts and those of many in the country don't appear as an act of intervention to elevate the Yes and outshine the legitimate voice of the Colombian people who in a majority said NO to the President. A small NO but a sovereign national NO.

Currently, the main task of the full spectrum of our political society is to re-negotiate the agreement and mange to end the armed conflict. The challenge of our civil society is to demarcate from the political society in order to unite the "yes" and the "no" in a "we" and help to stabilize the boat. Civil Society has to accompany political society but not become Colombians need time to run the page, arguments and serenity in a human and private dialogue of Colombians so that we can help political leaders to negotiate their opposing views but not to the point of merging as one bilateral front because that was, what 60 years ago provoked the emergence of the FARC, ELN and other guerrillas in the first place.

Preserving civil society space, our democratic institution and safeguarding the peace process and securing them in a tolerant, plural and constructive way is what Colombian Civil Society has started to do since the 3rd of October. While news reported the rejection of the agreement to end armed conflict, civil society began to emerge and look for ways to reunite and begin act more maturely and independently to protect the common good underlying the peace process from political battles. It is in that new up cropping of civil society that it is possible to say that, like our Arab brothers and sisters in the other south, we also are at dawn of our spring.

[1] https://www.equaltimes.org/war-art-and-peace-about-the?lang=en#.WBZhuC197IU

[2] http://plataformacol.com/7-anos-despues/

political pundits even recommended not to read that long text and vote with the heart. The country bifurcated into two currents of "yes" and "no". The YES people or agreement supporters were convinced of being morally superior more humane and open than those in the NO side who were stigmatized as war supporters. The NO people in turn stated that they didn't support that agreement because it was a peace rooted in impunity and not real and effective, they too felt morally superior for protecting true peace through institutions. At the backstage of the Yes and No was the vanity of political leaders in office and out of office was also present. On one side, President Santos and the FARC looked for support to their agreement, on the other atomized forces were diverse but among them the most visible leader was former president of Colombia Alvaro Uribe; Santos most fierce contradictor.

Colombian press and opinion polls predicted an easy and generous triumph of the yes over the no. The President even announced the end of Colombian war in the UN General Assembly and with great fanfare invited Ban Ki moon, among other presidents and dignitaries to the formal signature of the peace agreement with the head of the FARC Guerrilla Timoshenko, in an event in Cartagena de India's. All guests attending were dressed in white while military planes colored the sky in yellow, blue and red, the colors of the Colombian flag. And then, on Sunday, the Colombian people said NO. The "sovereign" didn't find enough justice and safety in the terms of the *Agreement of Stable and Lasting Peace* proposed by the government.

The YES side defending the utmost importance of repairing all the victims through transitional justice, unveiling the truth of massacres, forgiving and starting a new, offering a better future to rural Colombia and changing bullets for arguments, did not not prevail. The NO Side instead convinced the people saying that it was unfair not only to pardon the FARC but to have to finance their new political party, grant them seats automatically in the Congress and moreover, offer amnesty to guerrilla members and sanction the heads of the FARC – authors of massacres and kidnapping (Re. Ingrid Betancourt among hundreds more) child recruitment and human trafficking among-only with movement restriction instead of confinement of some sort, at least for a year or so. The context of a collapsing Venezuela led by Maduro an ideological partners of FARC and the imminence of the Tax Reform presented by the Government to compensate the dropping oil prices and finance the peace process also explains why after that month of citizen time of reflection, civil society said NO.

Civic precaution won over Civic progression by only 60.000 votes. And precisely because of such slight difference, the country split in two currents of opinion and action. Many reasons have tried to explain the results. I believe the yes would have prevailed if Civil Society would have been given the time to really think and deliberate, instill the need of change. Having the people that made war advocating for peace amid celebrities was not very convincing either. With respect and time to understand and ponder, quite possibly the result of the plebiscite would have been different. But the institutional part of the State, didn't give enough time to the constituent part of the State to begin to change its old adversarial feelings for new ones. One month is not enough to change a 50 year national mindset deeply tied to pain and mistrust into forgiveness and union with old enemies and mistrusted politicians to handle them. In fact, only 8 years ago this exact same civil society was marching in Colombia and around the world against the FARC Guerrilla calling them terrorists and a drug cartel[2].

Rushing juridical decisions and imposing political changes on civil society is not that easy for the simple reason that the idea is presented to people not imposed to orient cattle. Human beings are not mobilized they are led, as in inspired by example and persuaded by ideas and both require time and respect for a true dialoged. Civil society is not another facet of the Consumer Society it has a separate logic that is not easily oriented by ads and emotions; understanding and wanting are not the same. As members of an intelligent species, the sapiens sapiens even if

The Colombian Peace Process and the new role of Civil Society

Adriana Ruiz–Restrepo

Colombian lawyer, civil society and Human Rights activist

In Colombia, only the very elderly can answer the question of how the country was when it was at peace. The remainder of the population has to resort to their imagination, literary descriptions, theoretical projections, or travel experiences in other countries to try to understand how it is live and move about in peace at any given time and place. The vast majority of contemporary civil society in Colombia has been living in contexts of fear and insecurity on a daily basis. Many have faced a series of tragedies while others have had to accustom themselves to the constant misfortunes destroying the lives of close relatives and community members.

This is how fifty years of personal resignation, social normalization and the internalization of an armed conflict in the national public agenda have gone by: aligning with one or another side of the conflict or opposing all participating actors, whether recognized or unrecognized by the state. Each member of Colombian civil society has taken, been forced to take or inherited a given position within the context of the conflict. The current state of mind of Colombian civil society is far from being neutral—after decades of being surrounded by frustration and violent acts, or constant news reporting on violence, members of civil society are ready to discursively assume a position of defense or confrontation with respect to their seemingly opposite side, the right or left wing of the political spectrum. A position of animosity that is quite distant from the otherwise kind and affable temperament of Colombian people. In fact, only a small proportion of Colombians has effectively taken arms and fully engaged in an active violent confrontation. They have done so for reasons of revenge, ambition, ideology, or for the need of survival and income generation in the rainforest and rural regions of Colombia where the illegal labor of combat and ancillary roles are one of the few sources of stable income.

The present Colombian government strategically designed a negotiation road map towards an agreement to end of the armed conflict with the FARC guerilla, and more recently a separate process with the ELN guerrilla. This is not the first effort. Prior successful peace agreements have been signed with other guerrilla groups as well as right-winged groups (paras / paramilitaries) the current one advanced with the FARC took 4 years of negotiation in La Habana, Cuba where it was hosted. On the 24th of August the Santos Government and the FARC, jointly presented to the Colombian people the "*General Agreement for the Termination of the Conflict and the Construction of a Stable and Lasting Peace*". A 297 pages long document which citizens would have to approve or disapprove in the plebiscite set for October 2[1]. Colombians were barely given a month of time to read, understand and synthesize all their opinions into a solid yes or no. Given the restricted "citizen time" to understand the text proposed which would become constitutionally protected and unmodifiable if approved, the strategy of politicians was to flood the civil society space with emotional publicity. Oversimplified for the ease of political marketing, ads, selfies, memes, songs and posters the decision was reduced to an infantile level of "yes- I want peace" and "No-I don't want peace". Some

Alternatives' Papers

Edited by/ Mohamed Elagati

This issue

Follow-ups

- **The Forgotten Yemen: the role of international community in Yemen. 1**

Yasmin Ayman

Issues

- **Availability of information and National Security 13**

Topic of the Issue (Citizenship right between politics and violence):

- **Citizenship challenges and its effect on minorities in the Arab region. 18**

Mohamed El Agati

- **Targeting Christians in Sinai ... targeting upon identity or part of a broader strategy. 25**

Mina Samir

- **Another youth *"Coptic youth"* in the Egyptian revolution: politicization and engagement through Maspero Youth Union … Reading a study of Caroline Barbary. 31**

Book of the Issue:

- **Managing diversity in left-wing parties in Europe: (Analysis based on the book "From Revolution to Alliance ... Leftist parties in Europe") 41**

Article

- **The Colombian Peace Process and the new role of Civil Society. 1**

Adriana Ruiz-Restrepo

Arab Forum For alternatives (AFA): think tank seeks to perpetuate the values of scientific thinking in Arab societies, and is working to address issues of political, social and economic development in the framework of the traditions and rules of scientific, away from the language of incitement and propaganda, in the framework of respect for political contexts and social systems, as well as universal human values.

It is working to provide space for the interaction of experts, activists and researchers interested in issues of reform in the Arab region, governed by scientific principles and respect for diversity, is also keen Forum to offer policy alternatives and the potential social, not just hoped for the decision maker and the elites of different political and civil society organizations, in the framework of respect for the values of justice and democracy.

AFA is a limited liability company registered since 2008-CR.30743

Review and design/ Ayman Abd El Moati

A non-periodical compilation of some of the published studies at the Arab Forum for Alternatives during time between two issues; These papers are the product of internal Seminars and only reflects opinions of their writers and do not necessarily reflect those of the Forum or any other partner institution.

Alternatives' Papers

Fifth Issue (January 2018)

(AFA) Arab Forum for Alternatives

Address 5, Al-Messaha St., Fourth Floor, App. 4, Dokki, Giza, Egypt

www.afaegypt.org

+202-37629937

info@afaegypt.org

arab.forum.for.alternatives

@AFAlternatives